محمد محفوظ

تحرير الديني
الدولة المدنية طريقًا

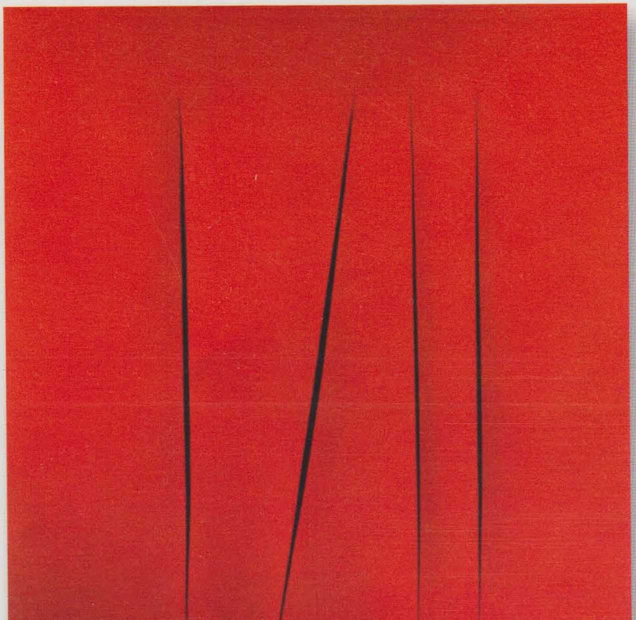

مؤسسة الانتشار العربي

مكتبة
مؤمن قريش

محمد محفوظ

تحرير الديني
الدولة المدنية طريقًا

مؤسسة الانتشار العربي

Arab Diffustion Company

تحرير الديني
الدولة المدنية طريقًا

محمد محفوظ

الانتشار العربي

ص.ب: 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت - لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150

مكتبة
مؤمن قريش
mo2menquraish.blogspot.com

ISBN 978-614-404-052-2

الطبعة الأولى 2010

الفهرس

المقدمة 7

تمهيد: العرب وصدمة الراهن 15

الفصل الأول: الدين والدولة وافق العلاقة

تحرير الديني: الدولة المدنية طريقاً 27

مفتتح 27

دولة الرسول في المدينة المنورة 31

قيم الإسلام في السلطة 35

التقدم الإنساني 37

مجتمعية السلطة 38

تركيز قيمة الحرية في نظام السلطة 39

الإسلام والمدينة 42

الإسلام والدولة المدنية 45

مدنية الحقل السياسي 48

الإسلام ونظام الحكم 52

الدولة في الإسلام دينية أم مدنية 54

مكونات الدولة المدنية 58

خلاصات 68

العرب وسؤال الدولة الحديثة 73

الأزمة الشاملة 74

ما المخرج؟ 80

التسوية التاريخية 84
الخيار الديمقراطي 88
المجتمع الجديد 97
الدولة العربية بين آليات التفكيك ومتطلبات الاندماج 101
فرضية البحث 101
مفتتح 102
العرب من دولة المشروع إلى مشروع الدولة 108
الدولة العربية ومتطلبات الاندماج الوطني 110
المواطنة والعدالة السياسية 111
في معنى العدالة 113
العدالة وحقوق الإنسان 121
المجال العربي والفتنة الطائفية 128
العرب ودولة الإنسان 139

الفصل الثاني: المجتمع المدني وسياقات التأسيس والبناء

الإسلام والتجربة المدنية.. مقاربة أولية 149
مفتتح 149
في المفهوم والمضمون 151
الإسلام والمجتمع المدني 157
نحو تسوية تاريخية 165
المجتمع والدولة في المجال العربي.. وسياقات التحول 173
في معنى التسوية التاريخية 197
الخاتمة 217

المقدمة

في كل الأزمات والتحديات التي تواجه الواقع العربي، تتجه النخب السياسية والثقافية والإعلامية إلى الخارج، للبحث عن المؤامرات والمخططات الأجنبية التي صنعت تلك الأزمة أو خلقت تلك التحديات التي تواجه الواقع العربي. . وكانت الأنظار والتحليلات والتصورات، تتجه دائماً إلى رصد دور التأثيرات الخارجية والضغط السلبي على العالم العربي. .ولعل نظرة واحدة وسريعة إلى الكثير من الأزمات والمشاكل التي واجهت العالم العربي، تجعلنا نكتشف وبشكل سريع صدق هذه الحقيقة. وإننا هنا لا ننفي دور العامل الخارجي في إجهاض الكثير من المشروعات والآمال، ولا نغمض أعيننا أمام حقيقة اشتراك القوى الأجنبية في الكثير من الحقب في تعويق النهوض العربي. ولكن رمي كل الأخطاء على العوامل الخارجية، يساهم في تزييف الوعي العربي ولا يوفر لنا القدرة على تجاوز هذه المحن التي تصيبنا وتجهض الكثير من مشروعاتنا وطموحاتنا. لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار العربي هي أن نستدير ونلتفت إلى الداخل،

لمعالجة المشاكل والأزمات التي تؤثر حتماً في الأداء العام، ولتلبية الطموحات والتطلعات المشروعة التي تحملها قوى الداخل.

أما سياسة الهروب من استحقاقات ومتطلبات الداخل واتهام الخارج بكل سيئاتنا ومصيباتنا وأخطائنا، فإنه لا يعالج المشاكل بل يفاقمها ويزيدها أواراً واستفحالاً. . ولقد آن الأوان بالنسبة إلينا نحن في العالم العربي أن نستدير إلى داخلنا، واكتشاف العوامل والأسباب الحقيقية التي أنتجت وما زالت الواقع السيئ الذي يعيشه العرب اليوم على أكثر من صعيد ومستوى. والتوجيه القرآني يحثنا على سياسة الاستدارة نحو الداخل واكتشاف أخطائنا قبل اتهام الآخرين بها. . إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: 53]. . فالخطوة الأولى التي ينبغي أن نقوم بها إزاء كل ظاهرة ومشكلة وأزمة، هي البحث والفحص الجاد عن الأسباب الذاتية التي أدت إلى هذه الظاهرة أو المشكلة والأزمة، فلا بد أن نوجه الاتهام أولاً إلى أنفسنا، قبل أن نوجهه إلى غيرنا. وهذه المنهجية تلخصها الآية القرآنية ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: 165] فإزاء كل هزيمة، إزاء كل مرض وظاهرة سيئة، كل مصيبة على رؤوسنا، ينبغي أن نلتفت قبل كل شيء إلى نصيبنا، إلى دورنا، إلى ما كسبته أيدينا. .

إن واقع العرب الراهن هو أسوأ واقع، والانهيار في حياتهم

يهدد وجودهم نفسه. واتهام الخارج وحده وتبرئة الذات والتعامل معها بنرجسية واستعلاء يزيد تدهورنا وضعفنا وضياعنا..

ونحن هنا لا ندعو إلى جلد الذات واتهامها بكل السيئات والإخفاقات. وإنما ندعو إلى معرفة العلل والأسباب الكامنة في فضائنا السياسي والثقافي والاجتماعي، والتي أفضت بشكل أو بآخر إلى الواقع السيئ الذي نعيشه. كما أن الخارج في علاقته معنا في العالم العربي، ليس بريئاً من أزماتنا ومشاكلنا المزمنة، بل هو شريك وفاعل حقيقي بالنسبة إلى الكثير من المشاكل والأزمات..

ولكن الرؤية المتزنة التي ندعو إليها، هي التي تبدأ بالاستدارة إلى الداخل، واكتشاف الواقع ومعرفة مستوى مساهمتنا في هذه المشكلة أو تلك الأزمة.. فلا يمكن أن نواجه تحديات المرحلة، وهي تحديات صعبة ومعقدة باتهام الخارج وتبرئة الذات. إن هذا النهج هو الذي أدام الكثير من عناصر وحقائق التخلف السياسي والثقافي في العالم العربي، وهو الذي برأ الكثير من النخب التي كان لها دور سيّئ في تطور الأحداث التي جرت في حقب زمنية مختلفة..

فالباري عز وجل لم يخلق الإنسان خلقاً جامداً خاضعاً للقوانين الحتمية التي تتحكم فيه فتديره وتصوغه بطريقة مستقرة ثابتة، لا يملك فيها لنفسه أية فرصة للتغيير وللتبديل، بل خلقه خلقاً متحركاً من مواقع الإرادة المتحركة التي تتنوع فيها الأفكار والمواقف والأفعال، مما يجعل حركة مصيره تابعة لحركة إرادته، فهو الذي يصنع تاريخه

من طبيعة قراره المنطلق من موقع إرادته الحرة، وهو الذي يملك تغيير واقعه من خلال تغييره للأفكار والمفاهيم والمشاعر التي تتحرك في واقعه الداخلي لتحرك الحياة من حوله. .

وهكذا أراد الله للإنسان أن يملك حريته، فيتحمل مسؤوليته من موقع الحرية. ويدفعه إلى أن يواجه عملية التغيير في الخارج بواسطة التغيير في الداخل، فهو الذي يستطيع أن يتحكم في الظروف المحيطة به، بقدر علاقتها به، وليس من الضروري أن تتحكم فيه. فالإنسان هو صانع الظروف، وليست الظروف هي التي تصنعه. .

لذلك فإنه لا يجوز ولا يصح التضحية بحريات ومتطلبات الداخل العربي تحت مبرر معارك الخارج وتحدياته الحاسمة. إذ إنه لا يمكن أن نواجه تحديات ومؤامرات الخارج بشكل فعال، إلا إذا وفرنا متطلبات وحقوق وتطلعات الداخل. . ولعلنا لا نجانب الصواب، حين القول: إننا في العالم العربي وخلال العقود الخمسة الماضية قد قلبنا المعادلة. إذ سعت النخب السائدة، إلى إقصاء كل القوى والمكونات تحت دعوى ومسوغ أن متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني تتطلب ذلك. وأصبح شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) هو السائد. ولكن النتيجة النهائية التي وصلنا إليها جميعاً حاكمين ومحكومين، أن هذا الخيار السياسي والثقافي لم يوصلنا إلا إلى المزيد من التدهور والانحطاط. وبفعل هذه العقلية أصبح العدو الصهيوني أكثر قوة ومنعة، ودخلنا جميعاً في الزمن

الإسرائيلي بكل تداعياته الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية . .

فتصحير الحياة السياسية والمدنية العربية، لم يزدنا إلا ضياعاً وتشتتاً وضعفاً. ولقد دفع الجميع ثمن هذه الخطيئة التاريخية. لذلك آن الأوان بالنسبة إلينا جميعاً أن نعيد صوغ المعادلة. فلا انتصار تاريخي على العدو الصهيوني، إلا بارتقاء حقيقي ونوعي لحياتنا السياسية والمدنية. فإرساء دعائم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان وتعميم وتعميق ثقافة الحوار والتعايش السلمي، كل هذه القيم والممارسات والمتطلبات من صميم معركتنا التاريخية والحضارية. وانتصارنا على العدو الخارجي، مرهون بقدرتنا على إنجاز هذه المتطلبات في الداخل العربي . .

فالإكراه الديني والسياسي، لا يصنع منجزات تاريخية، وإن صنعت سرعان ما يتلاشى تأثيرها من جراء متواليات الإكراه وامتهان كرامة الإنسان . .

لهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية، وفي هذه اللحظة التاريخية الحساسة والمصيرية إلى الاستدارة والاهتمام بالداخل. فالقوة الحقيقية هي التي تستمد من الشعب والمجتمع، والخطر الحقيقي هو الذي ينبع من الذات. فلا مناص أمامنا اليوم حيث المؤامرات والتطورات والتحولات، إلا الالتحام والالتصاق بشعوبنا. فهي عنوان العزة والقوة، وهي سبيلنا لتعزيز أمننا

ووحدتنا وهي القادرة على إجهاض كل المشروعات والمؤامرات. فلتتجه كل مبادراتنا نحو شعوبنا، ولنعد الاعتبار إلى كل القوى الحية والفاعلة في المجتمع العربي..

إنها لحظة تاريخية حاسمة، تتطلب بلا شك خطوات نوعية وحكيمة..

وفي هذا السياق نلتفت ونؤكد على النقاط التالية:

1 - ضرورة بلورة مبادرات وطنية حقيقية، تزيل الالتباسات، وتؤكد خيار المصالحة، وتعمق من أسباب وعوامل الثقة بين السلطة والمجتمع..

فالاستدارة نحو الداخل تقتضي بشكل أساسي، العمل على تعميق خيار المصالحة والانسجام بين خيارات المجتمع وتطلعاته المتعددة والسلطة وخياراتها السياسية والاقتصادية.

2 - إن القوة الحقيقية التي تملكها الدول في مواجهة المخاطر والتحديات، ليس في حجم الأسلحة والترسانة العسكرية، وإنما في الرضا الشعبي عنها. لهذا فإننا نؤكد على أهمية أن تعمل الحكومات في العالم العربي، على صوغ الأطر والمؤسسات، التي تهتم بحاجات المواطنين، وتنصت إلى أحوالهم وأوضاعهم، وتعمل وفق آليات واضحة لتعميق خيار الرضا الشعبي عن الأداء والخيارات السياسية للحكومات..

3 - إن التطلعات والطموحات، سواء أكانت خاصة أم عامة، لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني تتحرك فيه وتقترب شيئاً فشيئاً صوب الهدف والتطلع المرسوم.

لهذا فإننا ندعو كل الأطراف في العالم العربي، إلى الأخذ في الاعتبار الظرف الزمني الحساس الذي تعيشه المنطقة.

إننا نشعر بأهمية جدولة مشروعات التطوير والإصلاح، وذلك من أجل أن تتجه كل الطاقات والكفاءات صوب الأهداف والغايات الوطنية المشتركة.

ونأمل أن نكون في هذا الكتاب قد وفقنا في إضاءة بعض الأمور المتعلقة بطبيعة العلاقة بين مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في المجالين العربي والإسلامي.

ومن الله نسأل التوفيق والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد محفوظ

25/ 4/ 2009م

تمهيد
العرب وصدمة الراهن

بعد عقود طويلة، رفعت خلالها النخب السياسية السائدة في الوطن العربي، الكثير من الشعارات واليافطات الكبرى، التي أوصلتنا إلى نتائج مخزية وإخفاقات وخيمة. فكل الشعارات واليافطات الكبرى، جعلت الوقائع المضادة هي الواقع الشاخص والقائم. فبدل الحرية ازدادت الديكتاتورية وأشكال الاستبداد في الفضاء العربي. وبدل الوحدة بكل مستوياتها ازددنا تشظياً وانقساماً. وبدل العدالة تضخمت مستويات الظلم وغياب المساواة في المجتمعات العربية.

ولعل الدرس الهام الذي نستفيده من هذه التجارب السياسية الطويلة، هو أن الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان، كل هذه الوقائع لا تقود إلا إلى الخراب والفساد والفشل.

والنخب السياسية السائدة فشلت فشلاً ذريعاً في إدارتها لشؤون أوطانها، بفعل الاستبداد ومتوالياته. فلا يمكن للظلم السياسي أن

يقود إلى صيانة الحقوق. فالاستبداد السياسي بكل صوره وأشكاله، هو المسؤول الأول عما يعانيه الواقع العربي اليوم من مشاكل وأزمات.

فالعرب اليوم هم ضحية تاريخية لأنظمة سياسية مستبدة، عملت كل شيء من أجل استمرار سلطانها المطلق. فضحّت بالنسيج الاجتماعي العربي، وضخمت التناقضات الداخلية الأفقية والعمودية، من أجل استمرار هيمنتها المطلقة.

خضعت بشكل مذل لأعداء الأمة في الخارج، وأصبحت ذيلاً تابعاً لمحاور خارجية من أجل أن تستمد من هذه المحاور القوة والقدرة لقمع الداخل العربي.

لدرجة أن العالم العربي بأسره اليوم، يعيش مكشوفاً على كل الصعد أمام مؤامرات الخارج ومخططاته الخطيرة.

لذلك ومع أي أزمة هيكلية أو نوعية يواجهها المجال العربي، تتجه الأسئلة مباشرة إلى الواقع التأسيسي. فالأزمات السياسية تقود إلى طرح جملة الخيارات السياسية التي تسير عليها هذه الدولة أو تلك. والإخفاق الاقتصادي يفضي إلى طرح الإشكاليات ذات الطابع التأسيسي الذي يتجاوز الحقل الاقتصادي.

وهكذا نجد وبعد هذه العقود العديدة من الاستقلال، أن الدولة العربية، ما زالت تعيش في المربع الأول، وأن الأسئلة والإشكاليات المطروحة في فضائها، هي الأسئلة المطروحة نفسها في العقود

الماضية. والفارق الجوهري على هذا الصعيد هو في المستوى والمآلات المترتبة على هذه الأسئلة والإشكاليات.

وحينما ارتفع صوت المطالبة بالإصلاح في العالم العربي، تجمعت إرادات الأنظمة السياسية ومشروعاتها من أجل خنق هذا الصوت. وأصبحنا اليوم نعيش معادلة مذهلة وخطيرة في آن. فإما الاستبداد وغياب الحريات أو الفوضى والحروب الأهلية المضمرة والصريحة. فلا إصلاح سياسي لأنه يقود إلى الفوضى وإبراز التناقضات الطائفية والعرقية والقومية في الوطن العربي.

وهكذا نجد أن الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش اليوم بين خطرين: خطر استمرار الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، وخطر الفوضى والحروب الداخلية، التي تدمر النسيج الاجتماعي العربي بكل مكوناته وأسسه.

من هنا فإننا اليوم بحاجة إلى وعي عميق بأوضاعنا وأحوالنا، حتى نتمكن جميعاً من تجاوز حبائل الاستبداد السياسي ومخططاته التي تجعلنا أسرى عناوين ويافطات، تزيد من تراجعنا وتأخرنا على مختلف الصعد والمستويات.

والإصلاح السياسي الذي نرى أهمية أن تنخرط الدول العربية فيه، وتعمل على الالتزام بمتطلباته ومقتضياته، لا يتحقق دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى مدى زمني وخطط استراتيجية ومرحلية، حتى تنقل الواقع العربي من حال إلى حال. ولا بد أن

ندرك في هذا السياق، أنه كما أن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، كذلك لا يمكن ولاعتبارات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية، أن تتراخى إرادة الإصلاح أو تتراجع عن مقتضياته ومتطلباته.

فالإصلاح السياسي في الدول العربية اليوم، أضحى ضرورة ماسة ليس للشعوب العربية فقط، بل هو ضرورة ملحة قبل كل شيء للحكومات العربية.

فالتحديات والمشاكل التي تواجه الجميع اليوم، تتطلب خطوات نوعية، تعيد تأسيس الممارسة العربية السياسية على أسس أكثر صلابة ومتانة. وهذا لا يتحقق إلا بفعل الإصلاح السياسي ومتوالياته المتعددة.

وبروز التناقضات العمودية والأفقية في المجتمعات العربية، لا يمكن معالجتها إلا بإدارة حكيمة، مرنة، تنصت إلى إيقاع الواقع، وتتفهم حاجات وتطلعات كل المكونات والتعبيرات.

من هنا فإننا أحوج ما نكون اليوم إلى بلورة الرؤية والخيار العربي بعيداً عن ضغوطات الاستبداد السياسي ومخاوف الفوضى والحروب الداخلية. إننا مع الإصلاح السياسي لأنه جسر عبورنا إلى المستقبل.

والذي يقود إلى الفوضى ليس الإصلاح، وإنما استمرار الفساد والاستبداد السياسي في الوطن العربي.. فالفوضى وتضخم

التناقضات الداخلية في الاجتماع العربي، هو الوليد الطبيعي لعقود من الاستبداد وغياب العدالة والحريات. والإصلاح السياسي الذي ينشد الحرية وصيانة حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية لكل مكونات الاجتماع العربي، هو سبيلنا لتجاوز كل مخاطر وتحديات المرحلة.

فالطائفية المقيتة المستشرية اليوم في جسم الأمة، هي إحدى الثمار السيئة لبنية الاستبداد السياسي ولغياب الحريات العامة في الأمة.. فالاستبداد لا يحمي استقرار الأمة، وإنما يزيد من مآزقها وأزماتها. ويخطئ من يتصور أن الديكتاتورية السياسية هي التي تحمي خيارات الأمة العليا. وإنما على العكس من ذلك تماماً. بحيث أن الديكتاتورية السياسية هي السبب العميق لأزمات الأمة كلها. ولا حياة جديدة للأمة، إلا بإنهاء حقبة الاستبداد السياسي في الأمة.

وهذا يتطلب العمل على تفكيك بنية الاستبداد السياسي الثاوية في نفوس وعقول الجميع، وتعميق خيار الإصلاح والحريات والوحدة في الأمة.

ومن طبيعة تحديات المرحلة وتطورات الراهن، نستطيع القول: إن انخراط الدول العربية في مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الخيار الأسلم للحفاظ على الأمن وصيانة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وذلك لأن الواقع اليوم، لا يحتمل بأي حال من الأحوال التسويف والتأجيل. فاستمرار الأوضاع السيئة على حالها أضحى مكلفاً للأوطان والمجتمعات العربية على أكثر من صعيد. ولا خيار حقيقي أمام المجال العربي إلا الاستجابة إلى مطالب الإصلاح التي عبرت عنها أطياف المجتمعات العربية وقواها الحية والمتعددة.

فكل أحداث الراهن العربي وتطوراته، تثبت بشكل لا لبس فيه أن العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش لحظات حرجة وتحديات مصيرية ومنعطفات نوعية. وبدون بلورة الاستراتيجية العربية المطلوبة، القادرة على الاستجابة الفعالة لكل هذه التحديات، سنجد أنفسنا جميعاً دولاً ومجتمعات، ونحن نعيش خارج حركة التاريخ.

فنحن كعرب نواجه انقسامات وتشظيات على المستويين الرسمي والأهلي. فالمجتمعات العربية تتآكل من الداخل، والدول العربية لم تتمكن من الخروج من محنها الداخلية والذاتية. فلا المجتمعات العربية بكل نخبها ودوائرها، تمكنت من التغلب على مآزقها، كما أن الدول ومؤسساتها القومية، لم تتمكن من صوغ نظام علاقة فعال، يضمن مصالح الجميع، ويستجيب بدينامية إلى تطورات المرحلة. لهذا فإن العالم العربي بدوله ومجتمعاته، يعيش حالة انكشاف خطيرة على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية. وإن حالة الانكشاف، حولت الساحة العربية

إلى فضاء للصراع الدولي والإقليمي، كما فاقمت من تناقضات وتشظيات المجتمعات العربية العمودية والأفقية.

والعجز العربي العميق، هو الواقع الذي تعكسه كل التصريحات والممارسات الدبلوماسية والسياسية. فمن جهة نحن نعيش كفضاء استراتيجي وسياسي لحظة من الانكشاف المفتوحة على كل التداعيات والمخاطر. ومن جهة أخرى، إننا كعالم عربي نعيش حالة عجز عميقة، تمنعنا جميعاً دولا ومجتمعات من مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات. بحيث أصبحنا جميعاً بلا حراك وبلا فعالية، وتنهش في جسمنا كل الأمراض والآفات. والأمم الأخرى القريبة والبعيدة تعمل بكل إمكاناتها، لاستثمار هذه اللحظة وتثبيت مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، على حساب مصالح العرب الراهنة والمستقبلية.

وفي التقارير الأخيرة التي أصدرتها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، أكدت على أهم الثغرات التي تواجه المجتمعات العربية اليوم، وهي افتقاد الحرية، ونقص المعرفة وتغييب دور المرأة. كما أن الحلول التي اقترحتها هذه التقارير هي تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة، وتمكين النساء.

ويبدو أن العالم العربي سيرزح تحت نير وتأثير كل هذه المشاكل والأزمات، إذا لم يتبنَّ خيار الديمقراطية، سواء على صعيد تشكيل السلطة السياسية، أم كنسق للعلاقات بين مختلف مكونات وتعبيرات المجتمعات العربية.

وهنا نحن ندرك أن الديمقراطية كخيار وثقافة وإجراءات، ليست حلاً سحرياً لمشاكلنا وأزماتنا، ولكنها الوحيدة القادرة على ضبط نزعات التشظي والانفلاش، كما أنها هي القادرة على خلق المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي القادر على إدارة خلافات وتناقضات الساحات العربية بأقل خسائر ممكنة. وإن أي تباطؤ في مشروع التحول نحو الديمقراطية، سيكلف العالم العربي بأسره الكثير من الكوارث والمآزق.

فأزماتنا عميقة، ومآزقنا عديدة، وآفاق المعالجة محدودة. ولا خيار أمامنا إذا أردنا الخروج من هذا الواقع بأقل خسائر ممكنة، إلا بالمبادرة لتبني خيار الديمقراطية، حتى يخرج العالم العربي من مأزق العلاقة الملتبسة والمتوترة بين الدولة والمجتمع، وحتى نتمكن من ضبط نزعات وتناقضات المجتمعات العربية بحيث تدار كل هذه التباينات والتناقضات بطريقة سلمية - حضارية، تخرجنا من حالة الاستئثار والاستبداد، ولكن لا تدخلنا في أتون الصراعات المذهبية والطائفية والقبلية والمناطقية.

فالديمقراطية هي سبيل تحررنا وانعتاقنا من كل هذه المآزق، كما أنها هي طوق نجاتنا من كل المحن والفتن الداخلية.

وكل المشكلات التي يفترض أو يعلن عنها باستمرار، أنها تعوق الممارسة الديمقراطية، لن يكون في الإمكان حلها

ومعالجتها، إلا بالاستناد إلى الديمقراطية وآلياتها ومراكمة التجربة الديمقراطية على المستويين السياسي والاجتماعي.

ولقد آن الأوان بالنسبة إلينا، أن نخرج من الخديعة التاريخية التي وقعنا فيها. فلا مقايضة بين التنمية والديمقراطية، أو بين الاستقرار والحرية. فلا تنمية بدون ديمقراطية، ولا استقرار عميق وحقيقي بدون الحرية. وإن الاستبداد السياسي، يعطل الكثير من قدرات أمتنا وطاقاتها، ويخرجها من المعركة الحضارية مع العدو الصهيوني. فالديمقراطية هي بوابة انتصارنا الحضاري على الغدة السرطانية المغروسة في جسدنا العربي والإسلامي.

وإن الديمقراطية اليوم، أصبحت مشروعاً ممكناً وقابلاً للتحقق في مجالنا العربي. وهناك العديد من العوامل والظروف المواتية لإنجاز هذا التطلع التاريخي. ومهمتنا هي العمل على توظيف هذه العوامل والظروف، بما يخدم تمتين القاعدة الاجتماعية والسياسية، وتفعيل دور النخبة باتجاه توسيع المشاركة العامة، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، والحد من تغوّل السلطة واستبدادها.

الفصل الأول

الدين والدولة وأفق العلاقة

تحرير الديني: الدولة المدنية طريقاً

مفتتح

ثمة مداخل عديدة للمقاربة المنهجية والموضوعية لمسألة الديني والسياسي في التجربة العربية - الإسلامية، في حقيقتها وسياقها التاريخي وبعدها المعاصر، والذي يقترب من طرح موضوعات وقضايا فكرية جديدة، ذات صلة مباشرة بالتطورات الفكرية والسياسية العالمية، ومستوى انعكاسها في المجال الإسلامي. واتخذت هذه المسألة في كتابة الباحثين والفقهاء والمستشرقين، عناوين عديدة، كلها على صلة منهجية بإشكالية الديني والسياسي في الإسلام وتجربته التاريخية.

فأبحاث نظام الحكم في الإسلام، وأسسه القانونية والتشريعية، والجهود الفكرية والسياسية والنضالية التي تستهدف صوغ وتركيب المجتمع المسلم وفقاً للفقه السياسي الإسلامي، كلها على صلة مباشرة بهذه الإشكالية التاريخية.

وفي تقديرنا أن جذر هذه الإشكالية على المستوى النظري

والفكري، يعود إلى قناعة راسخة فحواها أن قضايا المجتمع السياسي، والدولة، والنظام، والحكومة في الإسلام، على أساس أن تشريعاتها مندمجة في النسيج المتلاحم لكليات ومفردات العقيدة والشريعة في الإسلام، ملابسة لكل مبدأ، وقاعدة، وحكم فيهما.

وهذه القناعة بمتوالياتها الفكرية والسياسية، تطرح مجموعة من الأسئلة الحيوية بشأن طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي في المجال الإسلامي. ومن جانبنا نود الاقتراب المنهجي من هذه الإشكالية، من زاوية قدرة الإسلام على بناء دولة مدنية، تستوعب كل الأجناس والانتماءات. والمشكلة الحقيقية التي ابتلي بها المجال الإسلامي على هذا الصعيد، هي سيطرة السياسي على الديني، وتوظيف الرموز الدينية لأغراض ومصالح سياسية آنية. وهذه المشكلة بتداعياتها المختلفة، ألقت بظلها الثقيل والأسود على مجمل الحياة العامة للعرب والمسلمين. ويخطئ البعض حينما يصور المشكلة وكأنها سيطرة الديني على السياسي، لأن هذه المشكلة في أغلب عناصرها وأبعادها مصطنعة، ولا تعكس حقيقة المشكلة التي تعانيها الأمة على هذا الصعيد. فالمشكلة الحقيقية والشاخصة التي يعانيها المجال الإسلامي في هذا السياق، هي إخضاع الديني بكل رموزه ومؤسساته وإلحاقه بالسياسي ومصالحه. وإن الحاجة اليوم تتجسد في ضرورة العمل على تحرير الديني من السياسي، وإعادة صوغ العلاقة بعيداً عن سياسات الإلحاق والتبعية والتوظيف السيئ.

فالمشكلة الحقيقية التي تواجهنا في المجال الإسلامي، عكس المشكلة التي واجهت الغرب في تجربته التاريخية. فالمشكلة الغربية كانت في جوهرها تغوّل المؤسسة الدينية - الكهنوتية على كل شيء، بحيث لا توجد مساحة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية إلا وهي تحت سيطرة الكهنوت. لذلك توجهت الإرادات الثقافية والسياسية والاجتماعية الغربية، لصوغ معالجة تحد من سيطرة الكهنوت وتعيد الاعتبار إلى المجتمع بكل حيويته وإبداعاته، فكان العلاج في العلمانية. أما نحن في المجال الإسلامي، فلم تتغوّل المؤسسة الدينية في حياتنا المعاصرة، وإنما الذي تغوّل هو السياسي بمؤسسته الكبرى (الدولة)، بحيث التهمت كل شيء في حياة العرب والمسلمين. فالمجال الإسلامي بكل عناوينه يعاني الأمرين من دولة تسلطية قمعية، لا هم لها إلا استمرارها حتى لو كان هذا الاستمرار على حساب التاريخ والعصر والوطن. دولة بسلوكها المتعجرف، عمقت الهوة والفجوة بين مؤسسة الدولة والمجتمع. دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعدى في بعض الأحيان مدرسة الأمين العام. فالدولة بمنطقها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والأحلام.

إننا نعتقد أن هذه هي المشكلة التي تواجه المجال الإسلامي. وينبغي أن تتجه الجهود صوب تحرير المجال الإسلامي، من تغوّل الدولة وسيطرتها على كل شيء في الحياة. لذلك نجد أن الخيار أو

التجربة العلمانية في المجال الإسلامي لم تتمكن من الحد من تغوّل الدولة وهيمنتها على كل شيء. فالكثير من الكيانات السياسية العلمانية، لم تستطع أن تتجاوز عصبيات الواقع والدوائر التقليدية الموجودة في المجتمع والأمة. بمعنى أن العديد من الوجودات السياسية العلمانية، هي عبارة عن يافطة حديثة لواقع تقليدي، عصبوي.

فالتجربة العلمانية في مجالنا الإسلامي، مارست السياسة بآليات متخلفة وتنتمي إلى عصور الانحطاط، واستقوت على غيرها من الوجودات والتعبيرات، بالاستقواء بالعصبيات التي جاءت على المستوى النظري بتجاوزها ومنع تأثيراتها السلبية. فالممارسة العلمانوية أضحت في مناطق العالم العربي، ممارسات طائفية، حيث الاحتماء بطائفة ضد أخرى، وممارسات قومية شوفينية، حيث الاستناد إلى قومية وقمع القوميات الأخرى، وممارسات ديكتاتورية حيث حاولت أن تعمم رؤيتها للمجتمع والحياة بوسائل قهرية واستبدادية.

وهذا أدى في الحصيلة النهائية إلى أن التجربة العلمانوية العربية، أنتجت وبزخم جديد كل الصراعات والنزاعات الداخلية، التي جاءت كوصفة نهائية لعلاجها وإسقاط موجبات بقائها.

لهذا كله وفي سياق البحث في إشكالية الديني والسياسي في المجال الإسلامي، نتساءل: كيف نحرر الديني من تغوّل السياسي

عبر مؤسسته الكبرى (الدولة) في التجربة العربية - الإسلامية؟.

نحاول الإجابة عن هذا السؤال المحوري، ضمن محورين أساسيين هما:

1 - الاقتراب المنهجي من التجربة النبوية في تأسيس الدولة، وكيف أن هذه التجربة لم تفض إلى تغوّل الديني في بناء الدولة، وإنما تم بناء الدولة على أسس التعاقد والرضا الشعبي، مع الاحترام التام لقيم الإسلام العليا.

وحتى تكتمل الصورة، نعمل أيضاً في هذا السياق، على بيان قيم الإسلام في السلطة أو للسلطة.

2 - الانطلاق من فرضية أساسية لهذا البحث، وهي أن أحد طرق الخروج من تغوّل السياسي في التجربة العربية - الإسلامية هو غياب الدولة المدنية. وعليه فكلما اقتربنا على الصعيد السياسي والدستوري من حقائق الدولة المدنية ابتعدنا بالمقدار ذاته من الهيمنة الشاملة للسياسي.

دولة الرسول في المدينة المنورة

لقد تكونت النواة الأولى للدولة الإسلامية في العهد النبوي، عند إنجاز بيعة العقبة الثانية بين النبي ﷺ ووفد الأوس والخزرج إلى موسم الحج في مكة. وقد تمت هذه البيعة قبل أشهر من هجرة النبي ﷺ إلى المدينة. وقد كان مضمون هذه البيعة تعاقداً على

تأسيس سلطة سياسية بما لهذه الكلمة من معنى مألوف، تحكم مجتمعاً سياسياً ملتزماً. وقد أقامت هذه السلطة السياسية على أساس الإسلام نظاماً للحياة والمجتمع. فكانت بيعة العقبة الأولى تمثل الأساس الأيديولوجي - العقدي للبيعة الثانية، والمدخل إلى تكوين قاعدة أولية للإسلام في يثرب، تولى مبعوث النبي ﷺ (مصعب بن عمير) مع المبايعين إعدادها. ومثلت بيعة العقبة الثانية، التعبير السياسي - التنظيمي لهذا المضمون. وقد شكل النبي ﷺ أدوات هذه السلطة الوليدة في هذه المرحلة الأولية من تشكيل الدولة بنصب النقباء الإثني عشر (ثلاثة من الأوس وتسعة من الخزرج) على الأوس والخزرج. وقد تم اختيارهم من قبل الأوس والخزرج أنفسهم في العقبة الثانية. ولم يفرضهم النبي ﷺ مع قدرته على ذلك، واستعداد القبيلتين لقبول ذلك منه ﷺ. وقد ولدت هذه الدولة، بوصول النبي ﷺ إلى المدينة المنورة.

وقد قام الرسول ﷺ في الأيام الأولى من وصوله إلى المدينة بالخطوات التالية:

1 - بناء المسجد وجعله محور ونقطة انطلاق للمجتمع الجديد. وبدأ الرسول ﷺ من منبر المسجد يعرفهم الدين ويعمق في نفوسهم مفاهيم الإسلام.

2 - المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار: كانت يثرب تعيش الفرقة والنزاعات المتلاحقة التي تقضي على جميع مقومات المجتمع

الواحد. وكان الرابح الأكبر من هذه الأجواء يهود المدينة. ومع مجيء الرسول ﷺ أعلن المؤاخاة بين الأنصار والمهاجرين. وكانت لهذه المؤاخاة انعكاساتها العميقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المديني.

3 - تشريع الأذان والإقامة: ولقد جاء في سيرة ابن هشام أن رسول الله ﷺ حينما قدم المدينة ورأى اليهود فيها يستعملون بوقاً للإعلام عند حضور الوقت المعين لاجتماعاتهم وعباداتهم، عندما رأى ذلك فكر أن يستعمل البوق لإعلام المسلمين بأوقات الصلاة، وأشار عليه بعضهم باستعمال الناقوس لهذه الغاية. وظل المسلمون يتداولون الأمر بينهم، فبعضهم كان يرجح بوق اليهود والبعض الآخر يرجح ناقوس النصارى، وبعد ذلك نزل الأذان على رسول الله وعلمه عبد الله بن زيد بن ثعلبة وأمر بلالاً فتعلمه وأذن لهما، لأنه كان أحسن المسلمين صوتاً.

4 - إصدار الوثيقة (صحيفة المدينة) التي تنظم العلاقة بين المسلمين واليهود، باعتبارهم يشكلون مجتمعاً سياسياً واحداً متنوعاً في انتمائه الديني. ولقد كان من الممكن لهذه التجربة الحضارية الإنسانية الفريدة من نوعها أن تستمر وتنمو لولا أن اليهود - الذين تمتعوا بها - أفسدوها وقضوا عليها. لقد استغلوا وضعهم المميز داخل المجتمع الإسلامي فحاربوا النبي ﷺ والدعوة الإسلامية بالأراجيف والأكاذيب في أوساط المشركين والمنافقين، ثم دخلوا

في مؤامرات تحالفوا فيها مع المشركين على حرب النبي والمسلمين. وأدى ذلك إلى انهيار صيغة المجتمع المتنوع التي كونها النبي ﷺ. ولكن انهيار هذه التجربة بإفساد اليهود لها، لا يعني إنهاء مشروعيتها في الإسلام، فإن الصيغة بقيت تتمتع بالشرعية الكاملة في الفقه الإسلامي، ويمكن تطبيقها في كل مجتمع سياسي - إسلامي.

5 - تحويل القبلة إلى جهة الكعبة المشرفة، وإعادة تسمية عاصمة الدولة من يثرب إلى المدينة المنورة. وكوّن الرسول ﷺ الجهاز الإداري لتسيير شؤون الناس، وعين العمال والممثلين الشخصيين له في المناطق البعيدة عن المدينة (مكة - الطائف - صنعاء - حضرموت) وغيرها. وإذا غاب عن المدينة، عين خليفة له عليها، ينوب عنه. وعين الجباة وعمال الصدقات، وعين مسؤولين عن إبل الصدقة، واهتم بسلامة الخيل المعدة للجهاد وحمى لها الحمى (المراعي الخاصة). وأخذ خمس الغنائم الذي هو ضريبة الدولة على غنائم الحرب والأموال المصادرة من الأعداء المحاربين. وتولى النبي ﷺ مسؤولية القضاء بين الناس في جميع ما كانوا فيه يختلفون من شؤون عائلية، ومالية، وجرائم قتل واعتداء، ونفذ العقوبات والتعزيرات والحدود في المجرمين.

وفي سياق الدفاع عن المجتمع والدولة، قسم الرسول ﷺ مجتمع المدينة إلى عرافات، وجعل على كل عشرة عريفاً، وعين

القادة وأمراء السرايا. وأولى عناية خاصة بمسألة توفير السلاح الذي تملكه الدولة، فكان يشتري السلاح، ويستعيره، ويستأجره.

وعمل ﷺ على إيجاد مجتمع الكفاية والعدل، وخصص جزءاً من الأموال العامة للإنفاق على الأيتام والمعوزين والعاجزين عن العمل. ووضع النبي ﷺ أسس العلاقات الخارجية مع الأقوام والدول الأخرى، وأوفد السفراء إلى الدول الأجنبية وعقد المعاهدات والاتفاقيات. وبهذه الأنشطة والمنظومة تشكلت الدولة على أساس الإسلام، وتنظمت شؤون الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع على هدى التشريع الإسلامي.

قيم الإسلام في السلطة

إن السلطة في المنظور الإسلامي، ليست سلطة مطلقة يمارسها الحاكم كما يشاء، وإنما هي سلطة مقيدة بضوابط الشرع ورضا الأمة. لذلك فإن «المسؤولية السياسية العامة تقع أصلاً على عاتق الأمة كافة، لأنها هي صاحبة المصلحة الحقيقية بمقتضى توجيه الخطاب الإلهي إليها، بتحقيق ما وعدها الله تعالى من الاستخلاف في الأرض، التمكين لها فيها بالنص القرآني الصريح، ولا جرم أن المسؤولية العامة تقتضي التكليف العام وهو إنقاذ التشريع كله، إذ لا مسؤولية حيث لا تكليف، ولا تكليف حيث لا سلطة تمكن المكلفين من الأداء، وهذه هي السيادة الممنوحة للأمة شرعاً، لتدبير شؤونها

كافة، والوفاء بالتزامات هذا التمكين لها في الأرض، الذي يعني قيام الدولة تمكيناً قائماً أصلاً على عقيدة الاستخلاف بالنص الصريح القاطع»[1].

وبهذا تتكامل المسؤولية الإدارية والقيادية بين القمة والقاعدة في إطار السلطة الإسلامية. بحيث أن كل طرف يتحمل مسؤوليته ويلتزم بواجبه في سبيل تحقيق عناصر المشروع الإسلامي الحضاري في الواقع الخارجي.

ويشير إلى هذه المسألة أحد المفكرين بقوله: «أما في الإسلام فالشعب إنما يتولاها (السيادة) على الأرض بعهد الخلافة من الله وبشرط الخضوع لله، وتحقق دواعي ذلك الإيمان الجزاءات المترتبة عليه في الدنيا والآخرة. فسلطة الشعب المستمدة من سلطان الله بعهد الخلافة المشروط سلطة الشعب وفقاً على الالتزام بالشريعة»[2].

وبهذا يمكننا أن نقرر أن مصدر السيادة في السلطة الإسلامية أمران:

أ) سيادة التشريع عقائد وفضائل ومقاصد.

ب) سيادة الشعب لتوقف مشروعية القيادة والولاية العامة على من يلتزم بشرائع الإسلام وقيمه ومبادئه وتأييد الشعب له.

---

(1) فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، ج - 1، ص 340، دار قتيبة، دمشق، 1988م.

(2) حسن الترابي، نظرات في الفقه السياسي، ص 86.

ومن هنا نجد أن آية الاستخلاف (النور 55) لم يتوجه الخطاب فيها إلى قمة الدولة أو السلطة مثلاً، وإنما توجه خطاب الآية المباركة إلى الأمة كافة، مما يفيد أن مسؤولية العمل الصالح (بمعناه العام) ليست خاصة بالقائد أو الرمز فقط وإنما بعموم الأمة الإسلامية إذ يقول تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: 55].

وعلى هذا فإن جميع قيم الإسلام والحكم لا يمكن أن تتحقق في الواقع الخارجي بدون المأسسة. وبالتالي فإن ممارسة الحاكم للسلطة في المجتمع مرهونة بقدراته على أن يكون عادلاً في ممارستها، وأن لا يبدأ بالإجبار إلا في الحالات الضرورية التي نص عليها الإسلام. و هذا كله لا يتأتى إلا بتحويل السلطة من حالة فردية إلى واقع مؤسساتي في المجتمع.

التقدم الإنساني

بما أن المجتمع الإنساني، يتحرك دائماً باتجاه التطور والمأسسة، لذلك ينبغي أن يطال هذا التطور البنيان السلطوي في المجتمع؛ إذ لا يعقل أن أكبر مؤسسة في المجتمع تبقى تدار بعقلية فردية شخصية في زمن يتعاظم فيه دور المؤسسات والأطر

الاجتماعية وتختفي فيه تدريجاً كل الأعمال الفردية لمصلحة الأعمال المجتمعية.

لذلك فإن التقدم الإنساني، يفرض علينا أن نطور الكيفية التي ندير من خلالها أنفسنا ومجتمعنا. والانتقال من الطريقة الأولية في الإدارة التي تعتمد على الفرد في كل شيء، إلى طريقة عمل المؤسسة بحيث تمتزج الآراء وتتكاتف الجهود وتصقل المواهب ويتأكد التعاون وتخلد قضايانا بخلود المؤسسة ولكن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: كيف نحوّل السلطة من حالة فردية إلى واقع مؤسساتي؟

مجتمعية السلطة

بمعنى أن تأسيس السلطة السياسية في الإسلام لا يتم من الخارج وإنما هو ينبثق من المجتمع الإسلامي ذاته، أي أن معيار الدخول في الحكم السياسي هو قدرة المرء على خدمة مجتمعه وتطويره وتقديمه، لا على ضغوطات خارجية أو توازنات سياسية وإنما وفق ارتباط الإنسان بمجتمعه، ومدى امتلاكه للمؤهلات التي تسمح له أن يباشر عملية الخدمة الرسالية من موقع السلطة السياسية للناس والأمة.

وقد نقل التاريخ أن ابن مؤذن رسول الله ﷺ دخل على الخليفة عمر بن عبد العزيز فوجد حاجباً بالباب فاستأذن منه فأذن له الخليفة

ورحب به وقال له عظني، فقال حدثني أبي بلال أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من ولي شيئاً من أمور المسلمين ثم حجب عليه حجب الله عنه يوم القيامة. فنادى حاجبه وقال له: الزم بيتك. ثم قال ابن بلال بن رباح لا شيء أضيع للمملكة وأهلك للرعية من شدة الحجّاب على الوالي ولا أهيب للمسئولين وللعمال من سهولة الحجّاب لأن المسئولين إذا وثقوا بسهولة الحجاب أحجموا عن الظلم».

ولذلك وبما أن السلطة جاءت وتشكلت من أجل خدمة الناس والمجتمع وتنسيق أعماله ونشاطاتهم. . لذلك فهي مطالبة أن تكون على علاقة مباشرة بالناس بحيث أن تكون القاعدة الاجتماعية للسلطة واسعة لكي تستوعب كل المجتمع أو أغلبه.

وهذه الاجتماعية التي ينبغي أن تتوافر للسلطة، هي الوعاء الأول الذي يمكن أن ننطلق منه لتحقيق واقع المأسسة في السلطة، لأن حاجات ومتطلبات المجتمع عديدة وكثيرة ولا يمكن أن يستوعبها المرء بمفرده لذلك ومن واقع المجتمع ومتطلباته وعلاقاته بالسلطة نبدأ عملية التطوير والمأسسة.

تركيز قيمة الحرية في نظام السلطة

ليست الحرية في الإسلام مفهوماً سياسياً وإنما هي جزء من المنظومة القيمية الإسلامية، وتشمل جميع أبعاد وحقوق الحياة

البشرية الفردية والجمعية معاً.. ولهذا فإن الحرية الإسلامية مفهوم إنساني وسياسي واجتماعي واقتصادي شامل، بحيث أن قيم الحرية وأشكالها ينبغي أن تتحقق في كل الحقول وعلى مختلف المستويات والصعد.

وعند التحقيق في الكثير من القيم والمبادئ الإسلامية نجد أنها ترتد إلى مقصد الحرية التي جاء التشريع الإسلامي من أجل المحافظة عليها ومنع عوامل وأسباب الاعتداء عليها.. ولهذا نرى أن «القرآن الكريم صريح الدلالة على اعتبار إزهاق النفس الإنسانية دون وجه حق، بمثابة قتل الناس جميعاً وأن إحياءها - وهذا هو اللازم العقلي للحكم الأول جاء به صريحاً تأكيداً له - في حكم إحياء الناس كافة، قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32].

وفي هذا إيماء بوجوب التكافل الإنساني للعمل على استئصال شأفة هذه الجريمة النكراء من المجتمع البشري كله، لأنها - في حكم هذا التشريع - تشكل تهديداً خطيراً لوجوده، وتحدياً لمشاعره وتقويضاً لأمنه، واستقراره، وهو ما يتنافى مع رسالة الإسلام في الإصلاح العالمي»[1].

---

(1) الدريني، مصدر سابق، ص 94.

وعلى هذا وحتى يتحقق تطلع المأسسة لا بد من تكريس قيم الحرية في السلطة وممارساتها المختلفة.

ومن هنا فإن «أزمة الشورى أو الديمقراطية في مجتمعات المسلمين لن تعالج بأشكال دستورية تضفي على نظام السلطان، إلا يؤصل الأمر ويؤسس على أصل الدين المضيع، وبالإسلام تصبح السلطة خلافة مسئولة في الأرض تحتلها الجماعة ولا تكلها إلى أفراد أو فئة، وبالإسلام تكون الشورى نظام حياة شاملاً لا ممارسة سياسة محدودة. فالأسرة تقوم على التراضي والتشاور والتكافل لا على الاستبداد، فيتربى فيها الفرد والداً ومولوداً على المشاركة لا على الاستئثار، والتجارة تنعقد عن تراض وتعادل لا عن استغلال وتظالم، والعلم والرأي كله متاح مباح لا يكتم العلم ولا يحتكر ولا يحجر الاجتهاد ولا يقصر على الأفذاذ.

هكذا شؤون الحياة جميعاً تقوم على أصول من حرية الكسب ومن وصله بنظام الكسب العام مع الآخرين، وهذا التوازن أو التوحيد بين الحرية والنظام أو الحقوق والواجبات هو دعامة نهج الشورى وهو ضمانة الدولة الرشيدة التي تستمد من الرعية ولا تستبد دونها ولا تكبتها»[1]. وهكذا نحقق عملية المأسسة المطلوبة على صعيد السلطة والمجتمع.

(1) حسن الترابي، مصدر سابق، ص 32.

وهذا كله يقودنا إلى القول:

إننا مطالبون جميعاً للعمل على توفير الأرضية المناسبة، والمحيط الملائم للانتقال في كل دوائر عملنا ونشاطاتنا المختلفة، من العمل الأحادي الفردي، إلى العمل الجماعي والمؤسساتي، وصولاً إلى السلطة السياسية في مجتمعاتنا الإسلامية التي ينبغي أن تكون سلطة ذات قاعدة مؤسساتية بحيث أن تحقق قيم الإسلام في واقع ممارستها وحركتها الداخلية والخارجية.

وتستوعب القوى الاجتماعية والسياسية التي تشكلت في المجتمع.. وبهذه الطريقة نقيم سلطة سياسية منسجمة مع الإرث الحضاري والقيمي لأمتنا، ومتناغمة مع متطلبات العصر وضروراته.

الإسلام والمدينة

هناك علاقة وثيقة بين المدينة والإسلام، إذ ارتبط الإسلام منذ انطلاقته الأولى بالمدن وحواضر الجزيرة العربية، وتأكد هذه الارتباط مع هجرة الرسول ﷺ إلى يثرب التي سارع رسول الله إلى تسميتها بالمدينة. فعلاقة الإسلام بالمدينة والحواضر علاقة حميمة، إذ إن مجموع قيمه ومبادئه تدفع نحو الإقامة والاستقرار النفسي والاجتماعي. وقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾ [الرعد: 28].

ومن المؤكد أن الإقامة والاستقرار اللذين يوفرهما الدين

الإسلامي، من الشروط الضرورية لتأسيس المدينة وفق قواعد ومتطلبات تزيد من فعالية الناس وحيويتهم الحضارية.

والمدينة أو الحاضرة لم يجعلها الإسلام بلا قانون وترتيب إداري يساهم في تنظيم شؤون المدينة من جميع النواحي، وإنما عمل على تنظيم شؤون المدينة، ودفع باتجاه الحشد واستكمال الجماعة، وحارب كل النوازع التي تحول دون استقرار المدينة وتطورها النفسي والاجتماعي والحضاري. ويبقى خيار الإسلام الأول انطلاقاً من رؤيته وخبرته وعلاقته بالمدينة والحواضر، أنه يسعى إلى تمدين الريف وغرس القيم المدنية والحضارية في محيطه وأجوائه. عكس الخيار المتبع عند الكثير من المدارس والأنظمة اليوم، التي فرضت خياراتها ومشروعاتها الاقتصادية والإدارية والاجتماعية تريف المدن والحواضر، وذلك عبر المجتمعات الهامشية وأحزمة البؤس ومجتمعات الصفيح التي تشكلت في ضواحي المدن.

فالخيارات الاقتصادية والتنموية المتبعة، هي التي أرغمت أبناء الريف والقرى على الهجرة القسرية إلى المدن والحواضر بحثاً عن لقمة العيش.

والإسلام هنا لم يلغ نظام الطاعة الطبيعي، إلى الأسرة، العشيرة، القبيلة، وإنما جعل طاعتهم في سياق طاعة الشريعة والالتزام بقيمها ومبادئها. ولقد جاء في الحديث الشريف: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**».

فالإسلام أسس مفهوم الطاعة على أسس جديدة، ومعايير متعالية عن معايير التراب، فالطاعة أضحت مع الإسلام إلى الشريعة وليس إلى أي معيار آخر. ولا شك أن طاعة الشريعة والالتزام بقيمها وترتيب المواقف والخيارات وفق هديها، هما من الشروط الأساسية للاستقرار السياسي والحضاري، وخلق المجتمع المدني - الأهلي في المجالين العربي والإسلامي.

والطاعة وفق هذا المنظور، هي التي تصهر التمايزات أو تجعلها في سياق الوحدة والبناء والانفتاح والتسامح، بدل أن تكون وسيلة وسبباً للانكفاء والانعزال والتفتت والانخراط في مشروعات تجزيئية، تزيد من ضعف الأمة على المستويين السياسي والحضاري.

وفي التاريخ العربي والإسلامي، نرى نموذج الحالة المدنية في فعاليات المدينة الإسلامية، والدينامية الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل السلطاني، الذي يتمثل في مؤسسات الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة، وبين الحاجات الاجتماعية (المدنية) التي عبرت عن نفسها بابتداع أشكال من المؤسسات التي تقوم بممارسة دورها في هذا الصدد. «فالنشاط المديني الذي تركز بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة انتظم في (الأصناف)، وهذه الأخيرة هي تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة، كل تنظيم فيها يُعبر عن أهل حرفة من الحرف. والملاحظ أن التنظيم (الصنف) الذي يدعوه البعض الطائفة، يعتمد تراتبية أهل

الصوفية ابتداءً من المبتدئ (المريد) إلى الصانع، إلى المعلم، إلى شيخ الحرفة، إلى شيخ السوق. وبين كل مرتبة تقوم أعراف وطقوس وأخلاقيات وتقنيات تعبر بدورها عن التفاوت الحاصل بين كل مرتبة ومرتبة في المعرفة والقيمة، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة (سر المهنة) الذي أضفى عليه الطابع القدسي - الديني»[1].

فالروح والتراتبية المعنوية، اللتان يبثهما النشاط المديني تشكلان نقطة الانطلاق والتطوير للمسألة المدنية في المجالين العربي والإسلامي.

إذ إن تراث العرب والمسلمين التاريخي في هذا الإطار، ثري، ومتوافر وذو مضمون عميق على مستوى التجربة التاريخية، والخبرة التي أوجدها في النسيج المجتمعي. وذلك لأن التحولات القسرية أو الفجائية، يصحبها تمزق اجتماعي رهيب، لا يجعلها منتظمة في سياق متكامل، وإنما يحولها وكأنها جزيرة معزولة عن المحيط العام.

الإسلام والدولة المدنية

حين البحث التاريخي في التجربة الإسلامية التاريخية، نكتشف أن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لم يحدد شكلاً محدداً

(1) وجيه كوثراني، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني، ص 93، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 1995م.

للدولة والسلطة، وإنما حدد مجموعة من القيم والمبادئ الدستورية والسياسية ينبغي أن تسود وتتحكم في مؤسسة الدولة بصرف النظر عن شكلها ومسماها. فالدولة ضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني، إذ تتحمل مسؤوليات ومهام كبرى في مسيرة المجتمع، ولكن الإسلام لم يحدد شكلاً خاصاً للدولة. ولعل في إشارة الإمام علي بن أبي طالب إلى أنه [لا بد للناس من أمير بر أو فاجر] تأكيد على هذه الحقيقة التاريخية والإنسانية. «فقد تعامل الإمام علي مع الدولة كضرورة، أما منشأ ضرورتها فهو الانتظام والنظام العام، الأمن والفيء، أي الإنسان والعمران، بما يقتضي ذلك من إطلاق حرية التملك المضبوطة بالشريعة، حتى لا تتفاقم الفوارق الطبقية، ويستولي الجور على الأغلبية الساحقة من الناس، فتعم الفوضى، ويخرج الجياع شاهرين على الناس سيوفهم ونعود إلى المأثور (سلطان غشوم خير من فتنة تدوم).

إذن فالدولة ضرورة اجتماع، يقتضيها الاجتماع ويبنيها، لا تبنيه، وإن كانت بعد أن يبنيها تعود لتسهم في إعادة بنائه وتجديده، يجددها ويتجدد بها، وتجدده وتتجدد به. والضرورة في قواعد السلوك إنما تقدر بظروفها ومقاديرها، فإذا كانت الظروف متغيرة، أي تغيّر وعي الاجتماع لذاته وعلائقه، وتغير وعي الفرد لموقعه في المجتمع ومسؤولياته وحقوقه وواجباته، وتبعاً لذلك تغيرت الأدوار، فلا بد أن تتغير الدولة شكلاً، وأداءً، ودوراً، ومصدر شرعية، وآليات

تحقيق، طبقاً للتغيرات الحاصلة في بنيان المجتمع»[1].

فالمهم في مؤسسة الدولة، ليس شكلها، وإنما القيم الأساسية التي تحتضنها، والمبادئ الأساسية التي تعمل على تنفيذها وتحقيقها في الواقع الخارجي.

فالمطلوب دينياً أن تلتزم مؤسسة الدولة بقيم ومبادئ ووظائف، وشكل الدولة ومسمياتها المتعددة، هي خاضعة لظروف الزمان والمكان وتحولات المرحلة، وما هو الإطار الأنسب للوفاء بتلك القيم والمبادئ الأساسية. فـ«لا وصفة دينية ملزمة للدولة، وطالما أن شأن الدين، بما هو معرفة وسلوك وثقافة وقيم وعلائق وتقوى، هو أداء الدولة، أي عدالتها، وطالما أن العدالة من دون حرية هي جور آخر، فالمستبد العادل تلفيق بين مفهومين متناقضين لا يجتمعان أبداً ولا يرتفعان، أي إما مستبد وإما عادل، وطالما أن الحرية من دون عدالة ليست حرية، بل فوضى حاضنة لتوائم أو ضرائر من الاستبدادات المدمرة، فإن الديمقراطية لا بمعناها السياسي الصرف وحده، بل وبمدلولها الواسع، الذي يمتد إلى الشأن الاجتماعي والرعائي والتنموي الشامل، هي التي تجمع الحرية إلى العدالة في بنية مدنية، كمفهومين متشارطين تعريفاً وتحقيقاً، إلى حد دخول كل منهما في تعريف الآخر»[2].

---

(1) **الإسلام المعاصر والديمقراطية**، نخبة من الكتاب، ص 7، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد 2004 م.
(2) المصدر السابق، ص 13.

مدنية الحقل السياسي

فالجوهر أن تكون الدولة بكل مسؤوليها ومؤسساتها، نتاج الحرية والشورى والعقد الاجتماعي المستند إلى حرية الاختيار ورضا الجماعة. فالدولة ليست خارجة عن قيم الإسلام الكبرى كالعدالة والحرية والمساواة، بل هي تجسيد لها. وانحراف الدولة في مراحل مديدة من التجربة التاريخية الإسلامية عن هذه القيم، لا يشرع للدولة الاستبدادية، ولا يؤسس للنموذج السلطاني الذي لا صلات حقيقية له بالاجتماع الإسلامي. بل على العكس تماماً. حيث أن الانحراف التاريخي، يحملنا مسؤولية تاريخية باتجاه تظهير قيم الإسلام الأساسية في السياسة والحكم، وممارسة القطيعة المعرفية والسلوكية مع كل أشكال الاستئثار بالقرار والاستفراد بالحكم.

فالإسلام في كل تشريعاته وأحكامه، يستند إلى الرضا وحرية الاختيار، وليس من المعقول أن يبني نظامه السياسي بعيداً عن مقتضيات الحرية والشورى والعدالة. فكما أن العقود المالية والاقتصادية في الرؤية الإسلامية قائمة على رضا الطرفين، كذلك هو نظام الحكم. فهو يستند في شرعيته ومشروعيته إلى بعدين أساسيين وهما:

1 - انسجام كل الممارسات والخطوات مع هدي الإسلام واختياراته الكبرى.

2 - قبول الأمة وانتخابها للحكومة والنظام السياسي.

فالشرعية لا تتأسس فقط من جراء انسجام القائمين على المشروع مع الإسلام ورؤيته في الحكم والسياسة، وإنما من الضروري وذلك من أجل اكتمال نصاب الشرعية من أن الأمة بكل مكوناتها وشرائحها هي التي تختار وتنتخب بشكل حر شكل الحكومة ومشروع النظام السياسي.

فأنظمة الحكم التي تستند إلى الاستئثار والاستفراد والإكراه، ليست منسجمة وقيم الإسلام السياسية، حتى لو تجلببت بجلباب الإسلام. فلا يمكن أن يتأسس نظام حكم على الإكراه ونربطه بالإسلام. صحيح أن التجارب التاريخية للمسلمين، تثبت ذلك. بمعنى أن هناك أنظمة ادعت الإسلام والالتزام به، وأقامت نظامها وسلطانها على الاستبداد والإكراه. ولكن حين التأمل في قيم الإسلام وتشريعاته، نجد أن هذه القيم والتشريعات، تؤسس لرؤية سياسية مغايرة، رؤية سياسية للحكم والسياسة قائمة في كل أطوارها ومراحلها على الحرية والعدالة والشورى.

من هنا فإننا نستطيع القول: إن الدولة في الرؤية السياسية الإسلامية، ليست دولة الاستبداد والإكراه في كل مراحلها. في مرحلة التأسيس والبناء، وفي مرحلة الإدارة والتسيير، هي دولة المجتمع والأمة باختياراتها وتوجهاتها وقيمها. فلا شرعية لدولة أو لنظام حكم سياسي، لم يصل إلى سدة الحكم باختيار الأمة. فالأمة

هي صانعة الحكم، وأي تجربة سياسية بعيدة عن هذا المعيار، فهي لا تنسجم بمقدار ذلك البعد مع قيم الإسلام في الحكم والسياسة. فـ «الفكر الإسلامي يؤسس مشروعه السياسي على الأسس الثلاثة التالية: فهو يغرس الشعور الحر في نفس الفرد بما يمنعه من الوقوع في هاوية العبودية، كما يزرع الشعور نفسه في نفس الحاكمين بما يمنع الوقوع في هاوية الاستعباد، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات السياسية والدستورية كنتيجة شكلية، لذلك الشعور، مع ما يستتبع ذلك من وسط ثقافي مستنير، ووسط اقتصادي متوازن»(1).

ومن خلال هذا الشعور الحساس، يتأسس الضمير الإسلامي الجماعي، الذي يدافع عن قيم الإسلام الكبرى، ويكون حارساً على تنفيذها ومراقباً مسؤولاً عن النخبة السياسية وأدائها العام.

ومؤسسة الدولة وهي تمارس، وظائفها وأدوارها، فإنها تمارسها بوصفها مؤتمنة ووكيلة عن الأمة للقيام بها، وليس بوصفها ممثلة للحق الإلهي.

فالدولة حاجة اجتماعية وضرورة سياسية وحضارية، وكل وظائفها وأدوارها ومسؤولياتها، لا تخرج عن نطاق خدمة المجتمع والأمة من موقع المسؤولية والسلطة. والدولة أو السلطة تستمد مشروعية بقائها واستمرارها من قدرتها على الوفاء بحاجات الناس

---

(1) حول الخيار الديمقراطي - دراسات نقدية، مجموعة من المؤلفين، ص 134، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994م.

وتطلعاتهم المتعددة. فهي معنية بوضع الناس الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأي تراجع عن هذه المسؤوليات، يضر بشرعية السلطة، وبمدى قبول الناس لها. فالأمة أو المجتمع هو الحاضن الأكبر لمؤسسة الدولة، لأنها إحدى مؤسساته التي أنيطت بها مسؤوليات محددة ووظائف معينة. وإذا لم تستطع القيام بهذه المسؤوليات والوظائف، فإن المجتمع وعبر وسائل ديمقراطية - سلمية يختار فريقاً آخر أكثر تأهيلاً وقدرة على تنفيذ تلك المسؤوليات.

و«على المعني بشأن السياسة في الدين، أن يوحد النظر إلى سياق البلاء عبر المراحل والانتقال. فسيرة المتدينين وغيرهم من البشر تتعاقب قروناً، قد يتصاعد الأوائل وعياً وتجدداً ونهضة إذا استفزهم تحد أصابهم من أمة أرقى منهم أو قوّمهم بعد الضلال والجمود هدي تنزل عليهم من السماء، أو تذكروه بعد غفلة. وقد يخلف قرن يتم البناء بعد تأسيسه السالف ثم يعقب قرن عاطل لا يجتهد تعويلاً على التراث المنقول ولا يجتهد توكلاً على الفخر والكسب الموروث. وهكذا تتداول الأيام بالأمم. وهي سنة كان واقعها ظاهراً في تاريخ المسلمين، ولاسيما في سيرتهم، سكوناً خاملاً بعد حركة حية، وجبروتاً مطلقاً بعد شورى حرة، وشتات ذليل بعد وحدة عزيزة. وفي دراسة تلك السياقات المتداولة عبرة لتقدير عوامل الانحطاط عن المثال، ولتخطيط حركة جديدة نحو نهضة بعد

وهدة، ولتدبير اتصال مراحل المستقبل تعالياً مستمراً ونزوعاً دؤوباً نحو المثال لا تصيبه العلة المعهودة من طروء العجز والخرف والتقادم عند الخالفين»(1).

فوعينا وإرادتنا الرشيدة، هما القادران على إنهاء تأثير حقب الانحطاط السياسي والحضاري في واقعنا وراهننا. وإننا بمقدورنا من خلال الوعي والإرادة الجماعيتين، وقف الانحدار وإنهاء مسلسل التراجع والاستبداد في الحقل السياسي لحياة المسلمين.

الإسلام ونظام الحكم

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول: إن قيم الإسلام السياسية، لا تؤسس لنظام حكم ثيوقراطي، وإنما هي تدعو وتحث على تأسيس حكم منبثق من جسم الأمة، ويكون تعبيراً عن حاجاتها وتطلعاتها، ويمارس دوره ووظائفه بوصفهما جهازاً مدنياً، لا يمتلك إلا السلطة المخولة له من الأمة، وهي التي تراقب أداءه، وهي التي تقرر استمراره أو إعفاءه من هذه المسؤولية الكبرى. فالحكم وممارسته ليسا غاية في ذاتهما، بل هما وسيلة لإنفاذ تشريعات السماء، وتوفير حاجات ومتطلبات الناس. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

(1) الدكتور حسن الترابي، السياسة والحكم - النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع، ص 15، دار الساقي، بيروت 2003م.

إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 49].

وقال عز من قائل: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ (٤٨) وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١)﴾ [النور: 47- 51].

لهذا نجد أن الرسول الأكرم ﷺ، لم يخرج عن نطاق البلاغ والتعليم والتزكية. وإن نظام السياسة والتدبير، لا يدار بالقهر والاستئثار والاستفراد والإكراه، بل بالحرية والشورى ومشاركة الجميع في صنع حاضرهم وصوغ مستقبلهم.

فشرعية الحكم الحقيقية في أنه يحكم بالعدل والقسط بين الناس، وحين يخرج الحكم عن مقتضيات العدل والقسط في ممارسة الإدارة والحكم، تنتهي شرعيته، ويتحول إلى حكم مستبد وظالم. يقول تبارك وتعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: 42].

«فمن هدي الإسلام أن يؤسس الحكم على عقد مواطنة ونظام

سلطان، وأن تسود للأفراد حرمات وحريات ومساواة أساسية كيفما اختلفوا أفذاذاً وجماعات، وألا يتولى أحد السلطة العليا عنوة بل بخيار الرعية انتخاباً حراً عدلاً، وأن تكون قرارات الأمر العام الكبرى عن شورى بإجماع أو رأي غالب، وأن تتفاصل تناظيم السلطة وتتكامل وتتوازن وتتضابط تقاسماً للسلطة لا احتكاراً، وأن يكون الأصل في العلاقات الدولية السلام أو الدفاع عند العدوان، تلك أحكام إسلامية، كلها معروف مقبول في ميزان الإنسانية كافة مبادئ عليا لازمة لا سبيل في دولة للشذوذ عن بعضها من بعض الرعية، لاسيما أنها تؤسس على الحرية والشورى والعدالة وفيها بوح رأي للملل والطوائف، فإن تجمع أهل ملة في إقليم تباح لهم قسمة من السلطات كلها في سلطان الدولة»[1].

الدولة في الإسلام دينية أم مدنية

إن التأمل في طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة في الرؤية الإسلامية، يجعلنا نعتقد بشكل لا لبس فيه، أن الدولة في الإسلام هي دولة مدنية وليست ثيوقراطية. وأن المهام والوظائف الملقاة على عاتقها وظائف مدنية. ولعل من الأخطاء الشائعة في الكثير من الدراسات والأبحاث السياسية التي تتعلق بفقه الدولة في المنظور الإسلامي، عملية الخلط التاريخي بين وظائف الرسول ﷺ أو الإمام

(1) حسن الترابي، **السياسة والحكم**، ص 64، مصدر سابق.

أو الخليفة ووظائف الدولة كمؤسسة جامعة وحاضنة لكل التعبيرات والمكونات.

فالرسول ﷺ وهو على رأس الدولة في التجربة التاريخية، كان يقوم بوظائف وأدوار بوصفه رسولاً ونبياً، وليس بوصفه رئيس الدولة. عملية الخلط على هذين الصعيدين، هي التي أربكت الرؤية تجاه مفهوم الدولة في التجربة التاريخية الإسلامية. وحتى تتضح رؤيتنا في هذا السياق، من الضروري أن نحدد وظائف الدولة كمؤسسة وهياكل إدارية بعيداً عن المهام والوظائف الدعوية والدينية والأخلاقية التي كان يقوم بها الرسول ﷺ بوصفه رسولاً ونبياً. «والقرآن لا يصف دولة، بل وصف مجتمعاً. وإذا ما كان القرآن أفقه الفقه والفقيه، فلا يجوز للأخير أن يتخطاه، أي أنه ليس من شأنه أن يصف شكل الدولة ولا طريقة تشكلها، بل يصف عدلها وجورها فيحث على العدل ويحرض ضد الجور، حتى إذا ما بلغ الجور مستوى نوعياً، اندكّ الفقيه في الاجتماع وفي الطبقة السياسية المعترضة، ليعملوا معاً على التغيير، على موجب العدل والعدالة والتقدم، والحرية شرط الشروط. وهنا يمارس الفقيه دوره في الصف الأول كفرد مواطن مدني. وفي الأساس الفلسفي للمسألة أن الاجتماع، بما هو متحدات ثقافية يدخل الدين في أساسها ثابت، بينما الدولة متغير، والمتغير محفوظ في الثابت منهجياً، كما أن الثابت محفوظ في المتغير، ولكن من دون مشروع محدد سلفاً، لأن

الدولة كضرورة اجتماع مفهوم متحرك تقدر بظروفها»[1].

إننا نعتقد أن وظائف الدولة (أية دولة) بعيداً عن مضمونها الأيديولوجي ورسالتها العقدية هي:

1 - حفظ الثغور والحدود ومنع أية محاولة للتعدي والعدوان. وأن أي خلل على هذا الصعيد يعد تهاوناً من مؤسسة الدولة.

فالأهداف الحقيقية والمطلوبة من مؤسسة الدولة، بصرف النظر عن أيديولوجيتها ومتبنياتها العقدية والفكرية، هي حفظ الأمن وتوفير الاستقرار والسلام وإقامة العدل وحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم وضمان التقدم الاقتصادي، وتوفير الفرص للجميع بلا تمييز ومحاباة وحماية المستقبل للأجيال المقبلة. فصد العدوان بكل أشكاله، هو من المهام والوظائف الأساسية للدولة، وأي تقصير لها في هذا السياق تحاسب عليه.

2 - حفظ المصالح العامة: فمؤسسة الدولة لا يمكنها تعميق شرعيتها في الفضاء الاجتماعي، بدون سعيها المتواصل لحفظ مصالح شعبها العامة. والدولة التي تفرط بمصالح شعبها تفقد شرعيتها الاجتماعية ولا تلتزم بوظائفها الرئيسية. فكل التصرفات والممارسات الداخلية والخارجية، التي تقوم بها الدولة ينبغي أن تكون في نطاق حفظ مصالح المجتمع المتعددة.

---

(1) دراسة السيد هاني فحص: الدين والدولة إشكالية أم مشكلة، مجلة حوار العرب - السنة الأولى - العدد (2)، يناير 2005م، .

3 - تحقيق العدالة: في المجتمع الإنساني حيث تتضارب الإرادات وتتعدد الميولات وتتراكم نزعات السيطرة والهيمنة، تكون من وظائف الدولة الكبرى تحقيق العدالة في المجتمع، سواء في الفرص التي تتيحها لشعبها، أو في توزيع الثروات والإمكانات، أو في مشروعات البناء والتنمية. فالدولة كمؤسسة معنية بإنجاز مفهوم العدالة في حياة مجتمعها.

«فبيان الأحكام الشرعية من شؤون الإفتاء وهي وظيفة الفقهاء، وليس للحكومة أن تمنع من توفرت فيه شرائط الإفتاء من بيان الأحكام الشرعية وتعليمها، وليس لها - أيضاً - المنع من أن يرجع المواطنون إلى الفقهاء لأخذ الفتيا، وإن اختلفت الآراء الفقهية، ما لم تكن ثمة مصلحة تقتضي أن يكون الاجتهاد موحداً. كما في مجالات السياسية والاقتصاد والجهاد، فيكون الاجتهاد المتبع إما اجتهاد الحاكم إن كان مجتهداً، أو يختار اجتهاداً من بين الاجتهادات، فيكون هو الملزم. لكن مع ذلك لا يمنع ذلك الفقهاء الآخرين من إبداء رأيهم المخالف، لأن توحيد الاجتهاد يقتصر على مجال العمل والتنفيذ. وربما يختزن هذا الرأي - ضمناً - قدراً كبيراً من إعطاء حرية التعليم في الدولة الإسلامية، إذ في الوقت الذي لم يكن فيه الحق للدولة الإسلامية أن تحتكر التعليم الديني، فربما من الأولى عدم إعطاء الحق لها في احتكار التعليم غير الديني، ما لم يكن يتعارض مع النظام العام في الدولة الإسلامية، ولكن ذكر الشهيد الصدر في (فلسفتنا):

إن الدين باعتباره يؤمن بقيادة معصومة مسددة من الله، فهو يوكل أمر تربية الإنسانية وتنمية الميول المعنوية فيها إلى هذه القيادة وفروعها. ولا نعرف ما إذا كان هذا يعني احتكار الحكومة التعليم. وكذلك القضاء، فليس من مهمات الحكومة بوصفها حكومة، لأنه لا يثبت للحاكم لمجرد كونه حاكماً، بل يثبت لمن نصّت الشريعة عليه نصاً خاصاً وهم الفقهاء. فإن كان الحاكم فقيهاً جاز له القضاء، ولكنه لا يمنع غيره من الفقهاء من القضاء، ما لم يكن ثمة مصلحة تقضي بتوحيد القضاء على اجتهاد معين، فمن كان من الفقهاء مصوباً لهذا الاجتهاد فهو يقضي وفقاً له بلا إشكال، وإلا قضى بالوكالة عن المجتهد الذي يصوب أو يرتأي الاجتهاد المذكور»[1].

ويتضح من خلال الوظائف المذكورة أعلاه، أن وظيفة الدولة الأساسية وظيفة مدنية، تستهدف المساهمة في تأمين حاجات المجتمع الضرورية، والعمل على خلق فرص التقدم وأسباب التطور في المجتمع.

مكونات الدولة المدنية

من البديهي القول: إن الدولة كمفهوم هو من المفاهيم الوضعية «والذي تبلور عبر إسهام أجيال متلاحقة من المفكرين والسياسيين.

---

(1) السيد محمد الحسيني، **محمد باقر الصدر حياة حافلة، فكر خلاق**، ص 326، دار المحجة البيضاء، بيروت 2005م.

وقد وضعه البشر من أجل بناء جهاز ينظم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية»[1].

وبالتالي فإن الدولة في مفهومها ووظائفها ومهامها وهياكلها الإدارية والعملية، هي دولة مدنية. أي أن هناك قيماً كبرى ومبادئ عليا في الدين الإسلامي، الدولة كجهاز معنية بهذه القيم. ولكن الكيفية التي تحقق بها الدولة هذه القيم، هي كيفية إنسانية مدنية. فكل الإبداعات والمبتكرات والمنجزات الإنسانية والحضارية، التي تفضي إلى الاقتراب والالتزام بمقتضيات هذه القيم هي محل احترام وتقدير.

وإن التفكير في النصوص الإسلامية السياسية، التي تتعلق بشؤون الحكم والإدارة، وكذلك في التجربة الإسلامية النبوية، يجعلنا نعتقد وبشكل لا لبس فيه أن الدولة المدنية التي يرسي دعائمها ومكوناتها الإسلام، ليس ادعاءً، وإنما لها مكونات أساسية، هي التي تحدد صدق مقولة الدولة المدنية من عدمها. وهذه المكونات هي كالتالي:

1 - التعاقد: إن مفهوم الدولة في الرؤية والتجربة الإسلاميتين، هي دولة تعاقدية، وتنبثق هذه الإرادة التعاقدية من خلال جهد حر وواعٍ بين الحاكم ومكونات المجتمع الأخرى. فالدولة ليست دولة

(1) مجلة حوار العرب، مصدر سابق، ص 51.

غلبة وإكراه وانقلاب عسكري أو إلغاء لموقع الناس ورضاهم من إدارة شؤون الدولة والسياسة. فالدولة في الرؤية الإسلامية الحضارية، وفي كل مراحلها، وفي كل مستوياتها ومؤسساتها، هي دولة تعاقدية، بحيث ينوب أهل الدولة ووفق انتخاب واختيار حر، عن المجتمع في إدارة شؤونه المختلفة. فالدولة ليست بديلاً من المجتمع والأمة، وإنما هي وعاء إرادته القانونية والسياسية، والفضاء السياسي الذي يدير الشؤون العامة للأمة.

لهذا يقول الإمام علي [ألا وإن لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سراً إلا في حرب ولا أطوي دونكم أمرا إلا في حكم].

وبفعل الصيغة التعاقدية، تترتب حقوق ومسؤوليات كحق الشورى وحق الاختيار وحق المراقبة والمحاسبة ونصح القادة والاهتمام بالأمور العامة للمسلمين وما أشبه ذلك.

والحق السياسي هو الذي يهيئ للمواطنين جميعاً المشاركة في اختيار الحاكم والطبقة السياسية الحاكمة ومراقبتهم ومحاسبتهم وتقويمهم وفقاً لأنظمة الدستور ومواثيق العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وذلك عن طريق إبداء الرأي وإعطاء المشورة للحاكم، إما مباشرة، أو عن طريق فرد آخر ينيبه عنه.

2 - المشاركة: لعل من الفروقات الأساسية والجوهرية بين الدول الشمولية والاستبدادية، والدول الديمقراطية والمدنية، هو أن الدول الشمولية مغلقة على فئة قليلة من الناس، هي التي تدير شؤونها

وتتحكم في مسيرتها ومصيرها، بينما الدول الديمقراطية، هي دول مفتوحة لكل الطاقات والكفاءات للمساهمة في الإدارة والبناء.

لهذا فإن الدول الاستبدادية، تحارب مبدأ ومشروع المشاركة، وتلغي كل مضمونه الدستوري والسياسي. بينما الدول الديمقراطية تحض وتحث المواطنين على المزيد من الحضور والمشاركة في الشأن العام. والرؤية الإسلامية السياسية، تعتبر كل المواطنين معنيين بشكل أو بآخر بالشأن السياسي العام، وتحث الجميع على تحمل المسؤولية والمشاركة في الشؤون السياسية والعامة. لهذا نجد الإمام علي بن أبي طالب يدعو الناس إلى المشاركة في الشؤون العامة. إذ يقول [فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا].

ويعظم الدين الإسلامي من شأن إبداء الرأي وحرية التعبير، إذ جاء في الحديث الشريف [من قتل دون حقه فهو شهيد، ومن مات دون مظلمة فهو شهيد، ومن مات دون كلمة الحق فهو شهيد، وأفضل من ذلك كلمة حق عند إمام جائر].

ولا ريب أن تعميق خيار المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ومؤسسات الدولة، هو الذي يحول دون تغوّلها وغطرستها وخروجها عن مقتضيات دورها الحضاري المأمول. فلا دولة مدنية ودستورية،

بدون مشاركة الشعب على نحو دستوري وقانوني في شؤون الدولة والسياسة.

لهذا فإن من المكونات الأساسية للدولة المدنية، في كل التجارب السياسية، هو مدى مساهمة ومشاركة المواطنين الحقيقية والفعلية في شؤون الحياة السياسية ومؤسسات الدولة المختلفة. ومبدأ المشاركة الشعبية في الحياة العامة، ليس شعاراً يرفع، أو يافطة تعلق، وإنما هو حقائق مجتمعية ودستورية ومؤسسية، تكفل هذا الحق وتفسح المجال للجميع للمشاركة عبر أطر وأقنية دستورية. لذلك فإن شرط المشاركة الفعلية هو الحرية والديمقراطية. فلا مشاركة بدون ديمقراطية، ولا خيار ولا حياة ديمقراطية حقيقية في أي تجربة، بدون مشاركة شعبية - مؤسسية في الحياة العامة.

لذلك فإن «الحرية ليست هواماً ليبرالياً كما يتخيلها السذج من الحداثيين الحالمين بفراديس أرضية أو بديمقراطيات مثالية. هذه أكبر عملية خداع مارسها وما يزال المثقفون العرب والغربيون في ما يخص تحديث المجتمعات العربية وتطورها. ذلك أن الذي يمارس حريته هو الذي يجترح قدرته ويمارس سلطته وفاعليته، بما ينتجه من الحقائق أو يخلقه من الوقائع في حقل عمله أو في بيئته وعالمه. ومن لا سلطة له لا حرية له. لذا فالحرية عمل نقدي متواصل على الذات، يتغير به المرء عما هو عليه، بالكد والجهد، أو المراس والخبرة، أو السبق والتجاوز أو الصرف والتحول، مما يجعل إرادة الحرية

مشروعاً هو دوماً قيد التحقق بقدر ما يشكل صيرورة متواصلة من البناء وإعادة البناء»[1].

3 - المراقبة والمحاسبة: لا يكفي لاستقامة الدولة والتزامها بالدستور، أن تكون منطلقاتها النظرية والأيديولوجية صحيحة. ومع أهمية المنطلقات وضرورة سلامتها وصوابيتها، إلا أنها وحدها، لا يمكن أن تعصم الدولة أو المسؤولين فيها من الخطأ والزلل والانحراف. لهذا فإن الأمر بحاجة إلى مراقبة مؤسسية وشعبية، وذلك لضمان سلامة المسيرة، والتزام كل المسؤولين بالدستور ومقتضيات العدالة والمساواة.

والتعويل على الضوابط الأخلاقية والنوازع الدينية للمسؤول فقط، لا يحول دون الانحراف السياسي والسلوكي. لذلك ومع كل الشروط والمتطلبات الدينية والأخلاقية التي ينبغي أن تتوافر في المسؤولين، إلا أن مؤسسة الدولة بكل مستوياتها، بحاجة إلى جهاز رقابي مؤسسي وشعبي، يقوم بمراقبة الأداء وتقويم السياسات وتصحيح الاعوجاج، وتطوير الأعمال والممارسات.

لهذا نجد أن الإمام علي يطلب من الناس نصحه ومراقبته. إذ يقول [فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما

(1) جريدة الحياة اللندنية في 11 / أبريل/ 2005م، مقال علي حرب بعنوان: الحاجة العالمية للإصلاح: الإصلاح ورهاناته.

يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالاً في حق قيل لي][1].

فلا يمكن أن تبنى ديمقراطية، أو تسود قيم العدالة والمساواة في أي مجتمع، بدون مراقبة ومحاسبة ونقد للأداء والسياسات العامة. فالمحاسبة والرقابة الدستورية، هما بوابة التصحيح، وهما سبيل التطوير والتحديث. وحتى لا تكون هذه المسألة خاضعة للميول والاعتبارات السياسية الضيقة، نحن بحاجة إلى مؤسسة رقابية مستقلة تقوم بدورها الرقابي والمحاسبي بمهنية تامة. ولقد أبدعت الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة، الكثير من الأطر المحاسبية والرقابية، التي تضبط نزعات الدولة في التفرد والاستئثار، وتحول دون التلاعب بالثروات العامة. ولا أرى موانع دينية أو اجتماعية أو سياسية، تحول دون الاستفادة من هذه الإبداعات الإنسانية والحضارية، التي ساهمت بشكل كبير في تطوير أداء الدولة، وحدت من ظاهرة الفساد في مؤسساتها المختلفة.

والتوجيهات الدينية تحث على أخذ الحكمة بكل تجلياتها، من الإنسان بصرف النظر عن منابته الأيديولوجية والحضارية. ويشير إلى هذه المسألة المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين بقوله: «لنأخذ الإنجاز العلمي في الحضارة الغربية أنه ليس شراً وإن كنا

(1) محمد جواد مغنية، **في ظلال نهج البلاغة**، الخطبة 216، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت 1973م.

نتحفظ على الخلفية الفلسفية لبعض العلوم الإنسانية أو النتائج الوظيفية لبعض العلوم الفيزيائية والبيولوجية. كالأبحاث الجينية التي تهدف إلى استنساخ البشر - أو الأبحاث الذرية الهادفة إلى أغراض التدمير - أو صناعة الأسلحة الجرثومية التي أنتجت اختلال البيئة وتلويث الطبيعة. إن إنجازات حضارية كبرى في الغرب ينبغي التعامل معها إيجابياً: الجانب التنظيمي والخدماتي في المدنية الغربية، الإنجازات الفنية والإبداعية كالموسيقى والأدب. يجب أن نتجنب الأحكام الإطلاقية، علينا أو عليهم أو على أية حضارة أخرى. الموقف الإطلاقي ليس موقفا قرآنياً. الموقف القرآني موقف نقدي وليس موقف إدانة. والموقف النقدي موقف انتقائي.

إن الله سبحانه وتعالى مدح الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. لم يقل يتبعون (حسنهم). يوجد سيئ ويوجد أسوأ. يوجد حسن ويوجد أحسن. والقول هنا هو القول المطلق، هو التعبير الشفهي والإنجاز العلمي، والممارسة والشكل التنظيمي. إننا نختار الشورى كفلسفة حكم، ونختار آليات الديمقراطية كأدوات وأجهزة ومؤسسات. إن الديمقراطية هي أحسن القول الغربي من الناحية التنظيمية للمجتمع ومن ناحية إدارة عملية تداول السلطة وانتقالها»[1].

فتطوير مؤسسة الدولة، وضبط نزعاتها في الهيمنة والإلغاء،

---

(1) مجلة منبر الحوار، السنة التاسعة، العدد 34، خريف 1994م.

بحاجة إلى تطوير العمل الرقابي في مؤسسة الدولة وفي المجتمع. وبدون الرقابة الفعالة، ستعشعش الطفيليات وتنمو السلوكيات والممارسات المنحرفة. لهذا كله: فإن التحديث السياسي في مؤسسة الدولة، لا يتم مهما كانت الدوافع والشعارات، إلا ببناء مؤسسة رقابية، ترصد بدقة الواقع، وتحاسب بشكل قانوني كل من يتورط في الفساد بكل صوره وأشكاله. ولا بد أن نتذكر باستمرار «أن التنظيم الدنيوي أساس متين لاستقامة نظام الدين»[1].

4 - التداول والانتقال السلمي للسلطة: الانتخاب وحرية الاختيار من قبل أبناء الشعب، هما الطريق للوصول إلى سدة المسؤولية والحكم في الدولة المدنية. لذلك فإن التداول السلمي للسلطة والمسؤوليات العامة، من الأركان الأساسية للدولة المدنية. فالدولة التي تغيب فيها أطر وعمليات التداول السلمي للسلطة والمسؤوليات العامة، هي دولة شمولية، حتى لو ادعت الديمقراطية والانفتاح. لأنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، بدون تداول سلمي للسلطة. فالمؤشر الحقيقي لديمقراطية أية دولة، هو في حقيقة التداول السياسي للحكم والسلطة. فالمسؤوليات السياسية للدولة بكل مستوياتها ودوائرها، ليست حكراً على فئة أو طبقة، وإنما هي مجال مفتوح لكل الطاقات والكفاءات الوطنية. والطريقة الوحيدة

---

(1) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 106، دار الطليعة، بيروت 1978م.

التي تحسم حالة التنافس بين الأفراد والمجموعات السياسية على هذا الصعيد هي صناديق الاقتراع. فكل القوى والتعبيرات السياسية في الأمة والمجتمع، لها الحق في إدارة شؤون المجتمع والوصول إلى الحكم.

والتنافس السياسي - السلمي والديمقراطي، هو الذي يثري الحياة السياسية والوطنية، وهو الذي يمد مؤسسة الدولة بالكثير من الطاقات والقدرات، القادرة على إثراء الواقع السياسي والاجتماعي. فانتقال السلطة وتداولها بوسائل سلمية - ديمقراطية، يضمنان استقراراً وتطويراً في آن. مما يجعل مؤسسات الدولة فاعلة وديناميّة وبعيدة عن كل أشكال الجمود والترهل والتوقف عن التطور والتقدم. فالدول التي تتجمد فيها النخب السياسية السائدة، وتتعامل مع مواقفها ومناصبها وكأنها من الحيازات والأملاك الشخصية، لا يفرقها عنها إلا الموت، فإن هذه الدول ستعاني الكثير على صعيد تراكم الأخطاء والمصالح الخاصة، التي تحول دون ممارسة العمل الإداري والسياسي بما ينسجم ومتطلبات العدالة وخدمة المصلحة العامة.

وفي المقابل فإن الدول التي تنتقل فيها السلطة بمنافسة سياسية - ديمقراطية، فإنها تعيش على نحو دائم الحيوية والفعالية، وتمنع تراكم قوى تعتني بمصالحها الخاصة والضيقة.

والتقدم نحو الحضارة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، هو

في حقيقته تقدم باتجاه إقامة دولة مدنية، تكون رافعة حقيقية باتجاه قيم وحقائق الحضارة. لذلك لم تُبنَ حضارة في ظل دولة مستبدة، متوحشة، معادية لحقوق الإنسان، ولا تلتزم بمقتضيات العدالة العامة. والعلاقة بين الحضارة والدولة المدنية، هي علاقة متداخلة ومتشابكة. فلا تبنى الدولة المدنية إلا بقيم حضارية، كما أن الدولة المدنية ومن خلال مفاعيلها وحقائقها المجتمعية، هي تعمق وتجذر قيم الحضارة في الفضاء الاجتماعي والسياسي.

وخلاصة القول: إن الإسلام في نصوصه التأسيسية وتوجيهاته العامة، لا يعارض ولا يناقض حقائق ومكونات الدولة المدنية. وغياب النموذج التاريخي على هذا الصعيد، لا يعني بأي شكل من الأشكال، معارضة النصوص والتوجيهات الإسلامية للالتزام بكل متطلبات بناء دولة مدنية في الاجتماع الإسلامي المعاصر.

خلاصات

1 - إن الكثير من الأزمات والمآزق التي يعانيها اليوم المجال الإسلامي بكل مستوياته، هي من جراء سيادة دولة الاستبداد والإكراه. ولا خيار أمام المسلمين، إذا أرادوا العزة والخروج من مآزق الراهن وأزماته، إلا بذل الجهد المتواصل، من أجل بناء الدولة المدنية، التي تتجاوز نمط الاستبداد في إدارة شؤون الحكم والسلطة، وتتعامل مع جميع المواطنين على السواء بصرف النظر عن أصولهم ومنابتهم وقناعاتهم.

إن الدولة المدنية اليوم، التي تعتمد على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي جسر العبور بالنسبة إلى العالم الإسلامي بأسره نحو الخروج والانعتاق من أزمات الحاضر، وصولاً إلى صوغ وبناء مستقبل أفضل للعالم الإسلامي أكثر عدلاً وحرية وتسامحاً.

2 - لا ريب أن بوابة الحد من تغوّل الدولة في التجربة العربية المعاصرة، هي تغيير وتطوير شروط الممارسة السياسية، وتوسيع دائرة النخبة السياسية، وتأسيس العملية السياسية على قواعد أكثر عدالة والتزاماً بقيم الأمة وخصوصياتها الحضارية والثقافية، وفتح المجال لكل القوى والتعبيرات للمساهمة في حقل السياسة ضمن الضوابط الدستورية، ومدنية هذا الحقل، وديمقراطية أساليب العمل المتبعة فيه. وأية ممارسة تعسفية لإقصاء السياسة من المجتمع فإنها تؤدي في المحصلة الأخيرة إلى ضعف مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع.

لهذا نجد أن الحكومات التي تقصي السياسة من مجتمعها وتحارب بمختلف الوسائل نمو الأطر السياسية المؤسسية، تتراجع قيم الحرية في واقعها، وتتضاءل إمكانية التضامن، وتتراجع القيم الضابطة للعمل العام، ويصاب العقد الوطني والاجتماعي بالخلل والانفراط. وهكذا يصبح صوغ مفهوم جديد للسياسة، أحد الشروط الأساسية للإصلاح في الواقعين العربي والإسلامي، وذلك لأن التنشئة السياسية السليمة وسيلة أساسية من وسائل توسيع قدرة

المجتمعات العربية والإسلامية على تدعيم خيارات العقل والحرية في الممارسة السياسية سواء في مؤسسة الدولة، أو مؤسسات المجتمع السياسي.

3 - الاجتماع السياسي الإسلامي التاريخي والمعاصر، تداخلت في كل مراحله وحقبه العناصر الدينية مع العناصر السياسية، بحيث تجد صعوبة كبرى في تفكيك هذا التداخل والارتباط. والمشاريع الفكرية والسياسية التي جاءت لفك الارتباط، لم تتمكن على المستوى الواقعي من ذلك، بل أضافت عناوين جديدة إلى طبيعة الاشتباك والالتباس بين الديني والسياسي في التجربة العربية المعاصرة. ويبدو لي أن المطلوب في السياق العربي، هو خلق العلاقة المتوازنة بين الديني والسياسي. بحيث لا يتسنى لأي طرف من إلغاء الآخر. والوصول إلى ذلك يتطلب إعادة صوغ العلاقة بين الحاملين المؤسسيين والبشريين لهذه الثنائية. وأقصد بذلك الدولة، لكونها التعبير المؤسسي الثابت للسياسي. والأمة أو المجتمع بوصفه الوعاء الواسع للديني بكل مؤسساته وتعبيراته.

فالمطلوب لخلق علاقة متوازنة بين الديني والسياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة، هو خلق تسوية تاريخية بين الدولة والمجتمع في السياق العربي - الإسلامي. فالتعبير المؤسسي للديني والسياسي في التجارب العربية والإسلامية، يتأثر بالظروف السياسية والمصالح الاجتماعية والثقافات والقوميات. لذلك فهو يقدم مناهج

متعددة وخطابات متباينة وفقاً للمراحل التاريخية وسياقاتها السياسية والاجتماعية. لهذا فإن عملية الفصل المطلق بين الديني والسياسي، هي عملية نظرية مجردة، لا تصمد أمام حركية الواقع وجدلياته المتعددة.

كما أن الدمج الكلي بين الديني والسياسي، يفضي على الصعيد الواقعي إلى سيادة مفهوم الحق الإلهي - القروسطي، الذي يلتهم كل الإبداعات الإنسانية، ويؤسس لديكتاتورية دينية وسياسية. ويبقى خيار التوازن، الذي لا يساوي الرتابة والجمود، وإنما يتجه لخلق التسوية التاريخية بين أبرز عناوين الديني والسياسي في التجربة العربية - الإسلامية، أي الدولة مع المجتمع والأمة.

العرب وسؤال الدولة الحديثة

يبدو أن المشهد السياسي والحضاري في المجالين العربي والإسلامي، أصبح أكثر إثارة للتساؤل، ولعل سيرورته التاريخية وتنوع مكوناته وتوجهاته ورهاناته وإحباطاته كلها عناوين تزيد من عمق الحاجة إلى إثارة التساؤل، ومعرفة إلى أين تتجه المجتمعات العربية والإسلامية في مسيرتها، وهل واقعنا المجتمعي يمتلك القدرة على اجتراح سبل الانطلاق والخروج من مآزق التاريخ والراهن أم لا. والإخفاق التاريخي الذي نعانيه، ليس وليد الدولة الظالمة والمستبدة والبعيدة عن خيارات الشعب فحسب، بل هو أيضاً وليد المجتمع الضعيف، الجامد، الذي فقد المبادرة، وتوقفت مسيرة البناء والتأسيس لديه. فالدولة في المجالين العربي والإسلامي، تعاني أزمة شرعيتها وبنيتها ودورها ووظيفتها الحضارية، كما أن المجتمع أيضاً يعاني أزمة تتجسد في تفتته وتشرذمه واستحكام نمط التبعية والاستهلاك الترفي في مساره السياسي والاقتصادي والحضاري.

لذلك فإن عملية الخروج من هذا المأزق التاريخي، ليست من خلال إصلاح جهاز الدولة فقط، وإنما هي بحاجة إلى عملية

استنهاض شاملة، تستوعب جميع مناحي الحياة. فالدولة والمجتمع كلاهما يعيشان التسيب والضياع وانعدام الوزن، حتى بتنا في العديد من مناطق العالم العربي والإسلامي، نعيش الحرب الأهلية بكل عنفها وجشعها وتدميرها. والزمن ومتوالياته النفسية والمجتمعية يعمق التناقضات والأزمات، ويزيد من القلق واختلاط المسائل والقضايا، وغياب بوصلة الخروج من الأزمة.

الأزمة الشاملة

إن الوعي السائد اليوم في أجهزة الدولة الحديثة في المجالين العربي والإسلامي يعاني أزمة حادة، حيث انفصالها العميق عن الشعب وإرادته، وبعدها عن خياراته وقناعاته الكبرى، مما يدخل الجميع في أتون الحروب الصريحة والمضمرة، مما يرهق الجميع ويجعلهم على هامش حركة التاريخ.

«إن أزمة الدولة أعمق إذن مما تبدو عليه عادة وكأنها أزمة نظام. إنها أزمة فكرتها ذاتها. وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب للمشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن إنجازه، أي عن خيانتها له، وليس بسبب تحققه. وهذا يعني أيضاً أنه نابع من تنامي الاقتناع بأن هذا المشروع بالصورة التي تبلور فيها لا يمكن أن يشكّل مدخلاً إلى التقدم الإنساني. وهكذا، في أقل من عقدين، أصبحت القيم التي

كانت تغذي لدى الجمهور الواسع شعبية دولة التقدم وتثير حماسة للانخراط فيها والتماهي معها، هي نفسها القيم التي تدفع الجمهور إلى رفضها والتنكر لها. لقد كان يكفي أن تظهر لا فاعلية البرنامج الوطني أو عيوبه، عروبياً كان هذا البرنامج أم قطرياً، حتى تفقد الدولة توازناتها المادية والمعنوية. وتضيع هي نفسها هويتها وتفقد مقدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع. فالدولة التي تفتقر إلى المبدأ المعنوي الذي يشكل مقومها الأول، أي تفقد روحها وما يسمح لها ببلورة برنامج سياسي يتسم في نظر الناس بالحد الأدنى من الجدوى والمعقولية، تنحط لا محالة إلى مستوى الآلة الصماء، وتتحول إلى ميكانيك متوحش، لا إنساني وغير ممكن الاحتمال. ولن تستطيع بعدئذ أن تفرض نفسها وتستمر في الوجود إلا بالقوة: قوة القهر وقوة العطالة التاريخية أيضاً»[1].

ويغيب في هذا المشهد الاتزان، وتندثر قيم الحوار والتسامح والتكامل، والبحث الجاد عن طريقة أو طرائق للخروج من الأزمة. فالدولة تعيش الاغتراب بكل صوره عن المجتمع وهذا الأخير يعاني التردي والضياع، وتستفحل في أحشائه كل التوترات والتناقضات.. دولة تستند إلى ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد

(1) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ص216، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.

والتهميش والإقصاء، ومجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح. . دولة تسلطية تلغي كل تنوع، وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله، ولا تنطوي ممارساتها على قيم العدل والتداول والحرية، ومجتمع يصادر حق أبنائه في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم السياسية والفكرية والمعرفية. «والمشكلة العويصة هو أننا لسنا أمام مشروعين للدولة، يفصل في الاختلاف بينهما الحوار وصناديق الاقتراع، وذلك أن مجتمعات تكون فيها التنمية في درجة الصفر، هي بطبيعتها مولدة لعدم الاستقرار، ليس فقط للمجتمع وللدولة، بل لنجاح مسلسل ديمقراطي، وأية دولة تكون على رأس مثل هذا المجتمع يكون شاغلها الأول هو (الأمن). وينتهي الأمر إلى مبارزة بين جهاز الدولة والقوى التي يفرزها مجتمع مأزوم، فيغرق الجميع في دوامة من العنف والعنف المضاد»[1].

وغدت الأمة تعاني الأمرين من دولة تسلطية - قمعية لا هم لها إلا استمرارها حتى لو كان هذا الاستمرار على حساب التاريخ والعصر والوطن. ومجتمع تسوده اللامبالاة والإذعان والجمود ويفتقد المبادرة ويحارب التجديد وتمور بداخله حالات التعصب

(1) ندوة: التنمية البشرية في الوطن العربي، ص354، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

الأعمى لعناوين ضيقة ويافطات تزيد من ضعف المجتمع واهترائه. وهكذا تطغى الشمولية في السياسة والفكر وكل دوائر المجتمع.

وعلى المستوى الثقافي تبرز ثقافة التسطيح وإبقاء ما كان على ما كان والطاعة والاستهلاك والتقليد والاتباع. وتضمر ثقافة الإبداع والحرية والإنتاج. وهكذا يتحول المشهد الثقافي إلى مشهد تكراري، ممل يشيع صوراً وهمية وزائفة عن الواقع. «فالقمع ينعكس على من يقع عليه، فيتمثله ليغدو بعض تكوينه، ويصدر منه كما لو كان بعض طبعه. وفي الوقت نفسه، يعيد المقموع إنتاج القمع ويسلطه على نفسه، ويطلقه على غيره، بالمعنى الذي يتحول بالمقموع إلى قامع، وبالمفعول إلى فاعل، في تراجيديا الإخوة من المقتولين القتلة»[1].

وهكذا يستمر ويتسع مسلسل القمع والقتل ودائرة العنف، بحيث تشمل الجميع ويصبح الكل يعيش في دوامة جهنمية من العنف والعنف المضاد. «وحين يتعثر مولد الرأي، لا يبقى إلا الاعتراض. والاعتراض بدوره محكوم عليه منذ البداية أن يكون صراعاً حدياً، ولا سبيل أمامه إلا أن يغتصب ذات أدوات الصراع المباشرة التي تمتلكها السلطة. وبذلك لا تكون سياسة في ظل الحراب، حراب الدولة وحراب المعترضين. فليس غريباً إذن أن تتعسكر السياسة

---

(1) جابر عصفور، هوامش على دفتر التنوير، ص205، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1994م.

العربية منذ نشأتها الأولى، عند كلا قطبيها: الحاكم والمحكوم، في معظم الأقطار المشرقية التي سبقت إلى دخول عصر الاستقلال الوطني، وواجهت مبكرة في آن واحد إستراتيجية التنمية السريعة في بناها الاقتصادية والاجتماعية، وإستراتيجية الاختراق من قبل الاستعمار الجديد. إن عسكرة الصراع بين المعارضة والسلطة، تفرض أداة وحيدة للممارسة لكليهما وهي الانقلابية العنفية. بحيث تطورت السلطة إلى شكل الانقلاب العسكري المستغني عن أية شرعية ما عدا قوته الخاصة. وتطورت المعارضة إلى بنية مشروع لانقلاب عسكري آخر، هو في طور الإعداد والتهيئة لقوة الاستبدال العنفي الذي سيفرض شرعيته الأخرى بهذه القوة وحدها»[1].

ويعزو المهاتما غاندي الخطايا والاضطرابات السياسية والاجتماعية إلى سبع: سياسة من دون مبادئ، وثروة من دون عمل، ومتعة من دون ضمير، وحكمة من دون شخصية، وتجارة من دون أخلاق، وعلم من دون إنسانية، وعبادة من دون تضحية..

وبعد التفكير العميق نرى أن هذه الخطايا متوافرة في الجسم العربي والإسلامي، لذلك مازال هذا الجسم ينزف دماً وجهداً من دون أن يحقق تطلعاته وآماله.

---

(1) مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 28.27، ص17، مركز الإنماء القومي، خريف 1983م.

وقد قال الشاعر:

تروم ولاة الجور نصراً على العدا

وهيهات يلقى النصر غير مصيب

وكيف يروم النصر من كان خلفه

سهام دعاء من قِسي قلوب

وتعثر مشروعات التقدم، لا يعني مجافاة العرب والمسلمين لطبائع ومتطلبات التقدم والعمران الحضاري، بل هو أمر يرجع إلى طبيعة الاختيارات المتداولة، وخصوصية المجالين العربي والإسلامي. فظروف التقدم والتطور لدى الغرب تختلف عن ظروف التقدم لدينا. فلكل واقع خصوصية تطوره وآليات تقدمه. فالدولة كان لها الدور الحاسم في تجربة البناء والتقدم في الغرب حيث أن مؤسساتها هي التي حملت مشعل التنوير والتقدم. أما الدولة في المجالين العربي والإسلامي فلها الدور الحاسم في الاتجاه المعاكس. حيث أنها تحول بإجراءاتها وقمعها واستبداديتها دون انطلاق مشروع البناء والديمقراطية والعمران. فالعطب التاريخي في واقعنا، ليس وليد بنيتنا الثقافية والاجتماعية، وإنما هو وليد ظروف تاريخية وعوامل سياسية - اجتماعية، تصيب المجتمعات بصرف النظر عن أيديولوجيتها وثقافتها التاريخية. ومكمن العطب أو بدايته هو حينما تخلى المجتمع عن دوره ووظيفته التاريخية، وغابت مبادراته الحضارية وتضخمت في أرجائه ثقافة التبرير والتقاعس

والاستقالة من المسؤولية. وحينما تحولت أيضاً الدولة إلى مؤسسة استبدادية، وبعيدة عن مشروعات المجتمع وخياراته الحضارية.

ما المخرج؟

إن الحاجة اليوم ماسة لبلورة صيغة حضارية، تضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث تكون العلاقة علاقة تفاعل وتكامل، لا قطيعة وصدام. ومنهج التفاعل والتكامل، يقوم على سيادة مفهوم الديمقراطية والقانون. قد آن الأوان لنا في المجالين العربي والإسلامي للخروج من دولة المشروع التي حملت الشعارات واليافطات الكبيرة، وحاربتها أشد المحاربة على مستوى الفعل والواقع، والعمل مع كل القوى والطاقات لبلورة دولة الإنسان والقانون. إن الدول التقدمية والأيديولوجية، التي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي الدول ذاتها التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن.

إن دول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تمتهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يُقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب. دولة بسلوكها المتعجرف عمقت الهوة والفجوة بين مؤسسة الدولة والمجتمع. دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعدى في بعض

الأحيان مدرسة الأمين العام. ولا نعدو الصواب حين القول: إن هذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والأحلام. لذلك فإن الحاجة اليوم ماسة للخروج من هذه الشرنقة الأيديولوجية، التي تحيل كل شيء إلى قانون إما مع أو ضد، وبناء دولة القانون والإنسان، التي تسعى لصوغ قانون لضبط العلاقة بين الطرفين، وإلى تأهيل الإنسان، وإطلاق حرياته وتطلعاته. وبكلمة إننا بحاجة إلى الانتقال من دولة المشروع إلى مشروع الدولة. فالدولة التي حملت لواء الوحدة مثلاً وجعلتها محور نشاطها، على المستوى العملي، هذه الدولة تكرس التجزئة وتنمي العصبيات، ولا نصيب للوحدة في فكرها الاستراتيجي والتخطيطي إلا نصاب الشعار واليافطة فقط. فباسم الوحدة تنمو التجزئة وباسم الاتحاد والائتلاف، تنمو العنصرية والطائفية والجهوية، وباسم التنمية والعدالة الاجتماعية، تنمو رأسمالية الدولة وتتضخم شريحة الانتهازيين والوصوليين وتبرز مستويات النمو المشوه والتابع، وتزداد سيطرة الدولة على حركة الاقتصاد والتجارة، تلك السيطرة التي تضعف الحركة، وتدفع بالرساميل والإمكانات إلى الهروب خارج الوطن.

وباسم الشفافية والحرية السياسية والنقابية، تتحول الدولة إلى مزرعة للزعيم، أو الحزب والمقربين. وباسم الحريات الثقافية والأدبية، تتحول الحياة الثقافية إلى تكرار مشين لمقولات الزعيم أو

الحزب أو أي تكوين سياسي مسيطر، ويتشكل من جراء ذلك مسخ ثقافي. وهكذا يتم اختزال المجتمع والدولة في مؤسسة الحزب أو أي يافطة سياسية أخرى، ويقوم الزعيم بدوره باختزال هذا التشكيل السياسي في شخصه ومن يلوذ به من أبنائه أو أصهاره أو أقربائه.

ولا بد أن نلفت النظر إلى حقيقة أساسية في هذا المجال وهي: أن التطور التكنولوجي والتقني لم يصحبه تطور على مستوى الدولة في تعاطيها وتعاملها مع شعبها وحقائقه السياسية والثقافية، وإنما قامت الدولة من الاستفادة من هذا التطور لإخضاع هذه الحقائق لمنطقها الأمني، الذي يسعى إلى محو هذه الحقائق أو تشويه مسارها وتطلعاتها الكبرى. ولهذا نجد أن التكنولوجيا الحديثة والتقنية المعاصرة، دخلتا إلى البلدان العربية والإسلامية من البوابة الأمنية. أي أن المؤسسات الأمنية، هي التي استفادت من هذه التقنية، لتنظيم عملها وتركيز نشاطها وتضييق الخناق على حقائق المجتمع السياسية والثقافية. فسياسة استبعاد المجتمع عن الشأن العام، تزيد من الانقسام وتعمق حالة القطيعة وتكرس أيديولوجيا الحرب والصراع بين الطرفين.

وخبرة الإنسانية جمعاء، تبرز أن الدولة التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً قهرياً، فإن مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها. فجنوح السلطة إلى تقييد الحريات يؤدي في الحصيلة

النهائية إلى العنف والتطرف. فعنف المجتمع أو بعض قواه الاجتماعية والسياسية، هو وليد عنف الدولة وقهرها وغطرستها. وهكذا اختلطت المعايير، واشتبكت القضايا، وسقطت الكثير من الشعارات المرفوعة. فالقتال أصبح داخلياً، والحرب أضحت أهلية، والقمع والإرهاب أصبحا من نصيبنا جميعاً. فتعملقت الخلافات والتباينات الداخلية، وارتفعت وتيرة الهواجس والحساسيات الداخلية. وأصبح الوضع العربي برمته متفجراً، ويعيش الاحتقان على كل الصعد والمستويات، وإن العالم العربي والإسلامي بحاجة إلى إرساء أسس الحياة الديمقراطية والقانونية، والخروج من إسار الشعارات التمامية التي تحيل كل إمكانات الدولة والمجتمع إلى رهن إشارتها.

وإن خنق إمكانات الخروج من هذه المآزق، بالمزيد من الاستبداد وتغليب الخيارات الأمنية، لا يؤدي إلى الاستقرار، وإنما يزيد الوضع سوءاً، ويهدد الوضع كله بالانفجار والتشظي. و«إن أية أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق حقوق الإنسان والمواطن، بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف نابعة من هذه الحقائق خادمة لها»[1].

(1) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ص132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1997م.

التسوية التاريخية

إن التسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، ليست مسألة سياسية فحسب، بل هي قضية مصيرية وتاريخية. إذ إن الخروج من مآزق التاريخ الراهن، لا يمكن أن يتأتى إلى بمشروع حضاري تتكامل فيه الدولة مع المجتمع في الوظائف والأدوار والمهمات. وقضية مصيرية، باعتبار أن بقاء الاختلافات الأمنية والسياسية والحضارية، وهدر الإمكانات والطاقات، وهجرة الكفاءات والعقول، وانسداد آفاق المعالجة الاقتصادية والسياسية، ودخول الجميع في أتون الصراعات المفتوحة كل ذلك يرهق الدولة والمجتمع معاً.

لذلك كله فإن التسوية التاريخية والحضارية بين الدولة والمجتمع قضية مصيرية. إذ يتوقف مستقبل المجالين العربي والإسلامي، على قدرتهما على إنجاز هذه التسوية التاريخية. وإنه آن الأوان للدولة، أن تخرج من العقلية الضيقة، التي تستهدف إخضاع كل إمكانات المجتمع والأمة إلى مشروعها وبالآليات والأدوات التي تراها مناسبة. هذه العقلية التي تعاطت مع الدولة كمؤسسة أيديولوجية خاصة بالقائمين على شؤونها، هي المسؤولة إلى حد بعيد عن استفحال ظاهرة القطيعة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. «وإن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير، إضافة إلى تداول السلطة، هي الشروط

الضرورية التي تضمن - أو على الأقل تساعد على - تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفاً سلمياً، وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات ومجالس منتخبة، وهي المؤسسات التي تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي»[1].

وهناك عوامل عديدة، تدفع إلى القول بضرورة التسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، وأهم هذه العوامل:

1 - مواجهة تحديات الراهن العديدة والكبرى، التي تهدد الجميع من منطلقات ومستويات مختلفة. إذ إن التحديات الداخلية التي تواجه الأمة، تحديات لا يمكن مواجهتها بفعالية إلا بتضافر الجهود وتكثيف الطاقات. ولاشك أن استمرار الصراع المفتوح بأشكاله السلبية والتدميرية والحربية بين الدولة والمجتمع في بعض مناطق العالم العربي والإسلامي، يشتت الطاقات ويبعثر الجهود، ويحول دون مواجهة فعالة لتحديات المرحلة.

2 - وقف النزف الهائل والشامل الذي يصيب المجالين العربي والإسلامي، من جراء استمرار الفجوة والهوة بين الدولة والمجتمع. ومن المؤكد أن هذا النزيف يساهم في اختراق المجالين العربي

(1) المصدر السابق، ص136.

والإسلامي على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ويفاقم من أزمات الواقع. فالحاجة الماسة اليوم تتجه إلى ضرورة التسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع عن طريق إرساء نظام للعلاقات والتفاعل والتعاون بين الطرفين، مما يعمق مفاهيم التكامل والاحترام المتبادل ونبذ كل أشكال الإرهاب والقمع والنزعات المتطرفة والمتعصبة في الفكر والسلوك.

3 - إن المشكلات التي يعانيها العالم العربي والإسلامي، بحاجة إلى أرضية اجتماعية -سياسية صالحة، تهيئ جميع الظروف والإمكانات للمشاركة والمساهمة في إنهاء هذه المشكلات. ولعل من الطبيعي القول: إن التسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع في العالم العربي والإسلامي، هي الفرصة التي توفر تلك الأرضية، وتؤسس لمعنوية جديدة وإرادة جديدة، تتجه صوب المشكلات لمعالجتها. فالتسوية التاريخية هي بوابة إشراك جميع القوى والإمكانات في عملية الإصلاح والتطوير.

4 - إن المشروع الصهيوني في المنطقة، الذي مازال خطره متعاظماً، نوفر له فرصاً عديدة للامتداد والتوسع، إذا استمرت الجراح مفتوحة. ولا ريب أن العدو الصهيوني يغذي بشكل أو بآخر تلك الخيارات التي تعقد المشاكل وتعمقها. لذلك من الضروري أن نلتفت إلى خطر المشروع الصهيوني على المنطقة العربية والإسلامية بأسرها. ولابد أن نخطو خطوات نوعية وعملية لسد ثغرات الداخل العربي والإسلامي، وتمتين الجبهة الداخلية.

ومن المؤكد القول، إن بداية تسوية تاريخية بين الأنظمة العربية والإسلامية مع شعوبها بقواهما السياسية وتعبيراتهما الثقافية والمجتمعية، ستساهم مساهمة كبيرة في تقوية الجبهة الداخلية، وتنهي صراعاً مفتوحاً مازال يكلف الجميع الكثير من الجهد والإمكانات، ويعرض الجميع أيضاً إلى مخاطر وآثار مدمرة. أبرزها أن استمرار هذا الصراع قد يسقطنا جميعاً (دولاً ومجتمعات) في النفق الصهيوني والاستتباع الحضاري.

فالتسوية التاريخية هي الخطوة الأولى في صوغ مشروع وطني جامع، يستهدف البناء وتعميق الحريات والتنمية الشاملة على مستوى الداخل العربي والإسلامي، وبناء علاقات دولية متوازنة، تعكس قيم الاستقلال والقوة الذاتية التي يتمتع بها العالم العربي والإسلامي. وينجز هذا المشروع الوطني الجامع وحدة القوى في مواجهة الأعداء، ويشحذ الهمم نحو البناء، ويبلور مقاصد الجميع على المستوى الحضاري.

كما إنه وسيلة العالم العربي والإسلامي، للخروج من المآزق التاريخية التي يعانيها، وهو جسر الوصول إلى التطلعات والأهداف الكبرى.

و«إن جوهر الحكم والدعوة الإلهية هو الارتفاع فوق مبدأ التسوية وتأسيس مبدأ الإحسان الذي يقضي بأن تكون الحسنة بعشرة أمثالها، واليد العليا خير من اليد السفلى وأن تغفروا وتصفحوا، ذلك

أن مبدأ المساواة وقاعدتها كافية لإقامة دولة أو حكم سياسي، ولكن الإحسان هو الذي يصنع المدنية والحضارة، يصنع الإنسان فيما وراء، وما هو أبعد من السياسة، أي كتعاطف وتفاعل وتبادل وتآلف وتضامن وإنسانية، أي كضمير حي. إن العدل القانوني يقيم الدولة لكن الجماعة الحية المبدعة ذاتها لا تقوم إلا بالكرم والعفو والتضحية والفداء ونكران الذات»[1].

الخيار الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي الحقيقي، هو البوابة الفعلية للتسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع، كما هو جسر الخروج من نفق دولة المشروع التمامية التي تلتهم كل شيء وتحيله إلى ملك خاص إلى الزعيم ودائرته القرابية أو السياسية. فتجديد القواعد السياسية والاجتماعية وتوسيعها للدولة، هو الخطوة الأولى في مشروع التسوية التاريخية بين الدولة والمجتمع. والتحول الديمقراطي السلمي، هو الذي يوفر للمجالين العربي والإسلامي الفرصة التاريخية للخروج من الأزمة والمأزق سلماً وبعيداً عن العنف والقتل والتدمير.

لذلك فقد «حان الوقت كي ينتقل الفكر السياسي العربي من حالة

(1) مجلة الاجتهاد، العددان العاشر والحادي عشر، ص 354، السنة الثالثة، شتاء وربيع العام 1991م، 1411هـ.

رفع الشعار الديمقراطي وكيل المديح له، إلى صياغة خطط تلغيم الاستبداد وتدمير أسسه. أي آن للديمقراطية أن تتحول من شعار للدعاية أو التعبئة، إلى منطلق للتفكير الجديد وللعمل الإصلاحي. وتحولها إلى منطلق يعني تحولها إلى أساس لكل ممارسة سياسية، والأساس هو بالتعريف ما لا يظهر من البناء ومالا يقوم البناء بدونه. ومادمنا نتحدث ليلاً - نهاراً عن الديمقراطية فهذا يعني أننا نفتقدها كأسس سواء كان على صعيد الفكر أو الممارسة»[1].

ومن الأهمية بمكان أن تتحول الديمقراطية في المجالين العربي والإسلامي، إلى نظام اجتماعي وسياسي، بحيث هي التي تحدد نمط العلاقة بين أطياف المجتمع وقواه المتعددة، وعبر آلياتها وأخلاقياتها يتم فض النزاعات والصراعات، وبقيمها وآفاقها، يتم التوجه إلى بلورة نخبة سياسية - اجتماعية جديدة، تتخذ من الديمقراطية منطلقاً وهدفاً. ويبقى سبيلنا جميعاً هو العمل على تنقية واقعنا في كل المجالات والمستويات من جراثيم الاستبداد والتفرد ونزعات الهيمنة والغطرسة والعدوانية، وبعث تراث الحرية والشورى والتسامح والعقلانية والعلمية من تاريخنا، والسعي للاستفادة من تراث الإنسانية في هذا المجال.

ينبغي أن نرفض الاستبداد مهما كانت أيديولوجيته، ونقف ضد

(1) برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية، ص129، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه، ولابد من تعميق مفاهيم الاختلاف والحوار والحرية والتسامح في ثقافتنا وواقعنا. ولكي نصل إلى هذا المستوى نحن بحاجة إلى «التحرر من الأنظمة الفكرية المغلقة التي تقسم في ضيق وتعسف الألوان إلى أبيض وأسود والقضايا إلى (أما وأما).

فقضايا الإنسان شديدة التعقيد والتشابك ولا سبيل إلى علاجها إلا باعتماد النسبية في معظم أحكامنا على الأشخاص والجماعات، فذلك هو منطق القرآن العام. فهو إذ يتحدث عن أهل الكتاب لا يستعمل (كل) بل (من)، التبعيضية (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يرده إليك ومنهم، من إن تأمنه. .). وإذا تحدث عن علاقة المسلم بالكافر لا يضع نقطة وإنما مجالاً، فهم ليسوا جميعاً أعداء بل منهم الصديق والعدو ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8]. وإذا كان الإسلام في ذاته حقاً مطلقاً فليس تمثلنا له في الغالب كذلك، بل هو تمثل مبني على صعيد التصور والتنزيل في الواقع. فرق إذن بين الإسلام والفكر الإسلامي، فمجال الأول الإطلاق، ومجال الثاني النسبية غالباً. إذن ليس في الإسلام كنيسة تستطيع أن تكسي فهمها النص وتزيله أثواب الحقيقة المطلقة»[1].

---

(1) ندوة الحوار القومي - الديني، ص269، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1989م.

إن النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على توسيع هوامش الحرية في المجتمع، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع. وفي المقابل فإن النهج الاستئصالي، هو الذي يفاقم الأزمات ويعقدها ويحول دون بلورة نهج سياسي معتدل، ويدخل الدولة والمجتمع في دوامة العنف والتطرف. فالاقتتال الداخلي والتناحر الأهلي، لا ينهي المشكلات العالقة، ولا يضمر الحقائق السياسية والاجتماعية المتوافرة، وإنما يزيد من غلوها وعنفها وتشددها ويضيف إلى الساحة الاجتماعية تعقيدات جديدة وأزمات متلاحقة.

والتضارب العميق في المصالح بين الدولة والمجتمع، ينذر بحدوث مشكلات وأزمات لا حصر لها، وذلك لأن هذا التضارب سيدفع بالدولة بما تمتلك من أجهزة ردع وسيطرة لاستخدام القوة والفرض لتأمين مصالحها، كما أن المجتمع ومن باب الدفاع عن ذاته ومصالحه، سيقاطع الدولة ولن يعتبرها تعبيراً سليماً وحضارياً عن تطلعاته وآماله. مما يدخل الطرفين في نزاعات وصراعات مفتوحة.

والخيار الديمقراطي ليس شعاراً يرفع، وإنما هو ممارسة اجتماعية متواصلة ومفتوحة على كل الإمكانات والقوى والآفاق من أجل ضمان مصالح الأمة والمجتمع. وهذا الضمان لا يتأتى إلا بتنظيم المجتمع لنفسه على جميع المستويات، وزيادة فعاليته،

وتعميق ثقته بنفسه وقدراته، وتكريس ثقافة التضامن والتكافل والتعاون، واجتراح صيغة مجتمعية - حضارية لإدارة الاختلافات والتنوعات بما يخدم المصالح العليا للأمة وإن «الديمقراطية ليست وصفة سحرية تحل جميع المشكلات، وإنما هي إطار عام يسمح للمجتمع بأن يجد حلولاً جديدة وأصيلة للمشكلات الطارئة. ومن ثم تصبح معركة الديمقراطية مقدمة للنجاح في المعارك الأخرى. وإنها معركة إصلاح السلطة التي هي عصب الحياة الاجتماعية ومن خلال إصلاح هذه السلطة ومن خلال النضال من أجل الديمقراطية، يصبح من الممكن أكثر فأكثر بلورة حلول إيجابية للمشكلات الاجتماعية المتعددة. وبهذا المعنى أيضاً، الديمقراطية ليست مؤسسة جاهزة، الديمقراطية هي الكفاح المستمر من أجل تحويل السلطة القائمة في كل مجتمع إلى سلطة تعبّر عن مصالح الأغلبية الاجتماعية. وهذا الكفاح هو الذي يخلق الأشكال المشخصة لتحقيق هذه السلطة الشعبية، يخلق شروطاً جديدة، يدفع بقوى جديدة إلى الساحة السياسية، يعيد تغيير علاقة الناس بالسياسة ومفهومهم للسياسة، يرجع إلى الناس فكرة الشعور بالمسؤولية الوطنية والشعور بالمسؤولية بشكل عام، ويخلق إطاراً ومناخاً سياسيين جديدين لطرح المسائل الصعبة»[1].

إننا ومن أجل بناء دولة عادلة، ترعى حقوق الإنسان وتحترم

---

(1) برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية، ص177، مصدر سابق.

اختياراته وقناعاته العامة، بحاجة أن لا نكتفي في تقويم المشروعات بالشعارات الكبرى المرفوعة، وإنما نحن بحاجة أن نرى مدى مشاركة هذه المشروعات الفعلية في بناء دولة الإنسان. وذلك لأنها تبين لنا في الكثير من التجارب العربية والثالثية عموماً، أن بعض النظم الفكرية التي تحمل شعارات براقة، حين وصولها إلى السلطة، قامت بممارسات استبدادية، وزادت من تغوّل السلطة، واستخدمت كل أصناف القهر والإقصاء لاستمرار حكمها. فالشعارات ينبغي أن لا تخدعنا، والمراهنة الحقيقية ينبغي أن تكون على الممارسة الفعلية، ومدى حجم التحول النوعي المرتقب الذي تحدثه هذه الأنظمة الفكرية على مستوى مسار الدولة والمجتمع.

فالمطلوب من هذه المشروعات، هو إضافات نوعية في مسار الدولة والمجتمع العربيين، بحيث تكون الدولة أقرب إلى العدالة والإنصاف، والمجتمع يعيش الحيوية والفعالية بكل أشكالها ومجالاتها. ومن الضروري أن نشبع أجواءنا ومحيطنا الاجتماعي بعبق الحرية «أو ليس أقرب السبل إلى الحرية جعلها واقعاً يعيش بيننا؟ أو ليست الحرية سلاحاً نستخدمه ضد من يصادرها، وهي قوة تهاب، وجمال يستهوي اللباب»[1].

إننا وبعيداً عن المضاربات الفكرية والسياسية، بحاجة إلى بناء

---

(1) السيد محمد تقي المدرسي، من هدى القرآن، مجلد 12، ص375، البيان العربي، بيروت، 1409هـ.

دولة تستند إلى القانون وتحرص على تنفيذه، وتحترم الإنسان وتسعى لصون كرامته وحقوقه، وتجسد بالعدل والحرية عزتنا وقوتنا.

وهذا البناء بحاجة إلى جميع الجهود والطاقات. لذلك فقد آن الأوان لانتقال مجالنا العربي والإسلامي من دولة المشروع إلى مشروع الدولة الذي يحترم الجميع ويستوعب الجميع ويدافع عن الجميع بصرف النظر عن المنابت والأصول والانتماءات والولاءات الفرعية. وهذا يتطلب بناء فلسفة جديدة للدولة، قائمة على الدستور وحماية حقوق الإنسان وفقاً لإطار قانوني مستمد من الخصوصية الإسلامية ومكاسب الإنسان المعاصر الحضارية.

وتفعيل الممارسة الديمقراطية، وتذليل معوقات التنمية السياسية، هما الكفيلان بإرساء نظام فعال للعلاقة بين الدولة والمجتمع. وأن هذا التفعيل هو الذي يساهم في إنضاج الظروف العامة والمناخ السياسي المواتي لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفق نمط مؤسسي، يكفل للطرفين حقوقهما وأدوارهما ومتطلباتهما.

كما أن مواجهة التحديات الكبرى، بحاجة إلى تضافر كل الجهود والطاقات، وأن سبيل تجميع هذه الطاقات والإمكانات، هو وقف النزف الدائم بين الدولة والمجتمع عبر تسوية تاريخية، تعيد الأمور إلى نصابها، وتنجز مفهوم السلام الوطني على قاعدة التفاعل الخلاق والتكامل المتواصل بين الدولة والمجتمع. ولإنجاز هذا

التطلع من الأهمية بمكان أن يسعى المجتمع لتأمين شبكة واسعة من الحريات والحقوق الأساسية، وتسييره لنفسه، وقدرته على حل مشكلاته بنفسه، واحتضانه لمؤسسات وأطر متعددة تقوم بدور البناء والتسيير والتطوير. والدولة التي تتكامل مع المجتمع هي «التي تضمن توزيع السلطة السياسية وشرعنة استخدامها، ووضع الحكم في أيدي الشعب عن طريق نوابه وممثليه، وهي أيضاً الدولة التي تقبل طواعية تقييد سلطتها الإكراهية (أي تقييد سلطة الحكام) وتأمين أكبر مساحة ممكنة لأفراد الشعب في تقرير شؤونهم الحياتية والأخلاقية، وذلك بحماية حرياتهم من أية صورة من صور الإكراه، وهي ثالثاً الدولة التي تعمل على عدالة توزيع الموارد والفرص. وكما قيل بحق، فإن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، وحريّ بالدولة أن تكون هي رائدة العدالة في المجتمع»[1].

إننا مع الدولة القوية التي تستند إلى القانون وتحترم حقوق الإنسان، وتدافع عن كرامة شعبها. حيث أن الدولة القوية المسيجة بسياج القانون والحرية والمسؤولية، هي القادرة على التفاعل والتكامل مع مجتمع مؤسسي - مدني، يمارس وظائفه الحضارية اعتماداً على إمكاناته وآفاقه. وإن قوة المجتمع هي التي تعطي لمفهوم الحرية والتعددية والتداول السلمي للسلطة معانيها الحقيقية

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ص 225، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997م.

والفعلية. بمعنى أن كل أشكال الديمقراطية، بحاجة إلى مجتمع مدني قوي، حتى تكون لهذه الأشكال جذور مجتمعية.

إن قوة الدولة ضرورة لاستقرار عملية الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، كما أن قوة المجتمع ضرورة لضبط العملية الديمقراطية وخلق حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبالتالي فنحن بحاجة إلى مجتمع قوي ودولة عادلة (لأن العدالة بالمعنى العام، هي مكون القوة الأساسي والمقصود). . «فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان. الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها، وقواها وسياساتها ومن ثم فلابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني، وفي الوقت نفسه، تمثل الدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه»[1]. فالحياد الإيجابي للدولة، بمعنى أن تتعامل مع قوى المجتمع المتعددة على قاعدة قانونية واحدة، هو المهاد الضروري والوعاء الأساسي لشيوع قيم التعددية والتسامح وسيادة القانون في المحيط الاجتماعي بأسره. فالتفاعل والتكامل بين الدولة والمجتمع سيرورة طويلة الأمد، وما ذكر أعلاه بمثابة الشروط الأولية لانطلاق هذه السيرورة في الفعل الاجتماعي.

(1) المصدر السابق، ص287.

المجتمع الجديد

يبدو من جميع المعطيات المتوافرة، أن العالم العربي والإسلامي، لن يتمكن من بلورة مشروع للدولة وفق قواعد قانونية ودستورية، تمارس وظائفها الحضارية على أكمل وجه، إلا بخلق مجتمع جديد، يتجاوز فيه كل الرواسب والموروثات السيئة التي علقت بالواقع العربي والإسلامي من جراء مشروعات الاستبداد والإقصاء والتهميش. فلا دولة قانونية بدون مجتمع تسوده قيم التسامح والعقلانية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بكل أشكالها وأنواعها. وذلك لأن بوابة الدولة القانونية والإنسانية، هي وجود مجتمع ذي بنية قوية، تتكامل فيه الأنشطة والقوى في سياق البناء والعمران، ويتعاطى مع أفكاره وفق عقلية حضارية تبحث في سبل التنفيذ والتجسيد والتطوير. وبهذا تكون الدولة تجسيداً للمجتمع وملتصقة بالأمة وخياراتها وليست منفصلة ومنعزلة في ممارساتها وخياراتها عن الأمة.

وبمقدار التحولات الإيجابية والنوعية في المجتمع، تتوافر إمكانية مساهمة المجتمع في بلورة مشروع دولة الإنسان والقانون. فحركية المجتمع وفعاليته المتواصلة تساهمان مساهمة كبيرة في صوغ نظرية أكثر عدالة وإنسانية للدولة. أما ضعف المجتمع وجموده، فإنهما يؤديان إلى تغوّل الدولة واتساع نطاق هيمنتها وعسفها.

ومع التحديات الكبرى التي تواجه المجالين العربي والإسلامي، فإن الأمة والشعوب العربية والإسلامية، بحاجة إلى إحداث تحول نوعي وتاريخي في مسيرتها، حتى يتسنى لها الاستجابة الفعالة لهذه التحديات. «وحيثما نجحت الشعوب في إيجاد الرد الإيجابي على هذه المسألة، وقبلت بتقديم الثمن المطلوب لذلك والتعديل الممزق في بناها التقليدية السياسية والاقتصادية والأخلاقية، أمكن لها الاحتفاظ بوحدتها المادية والمعنوية، والتحول إلى مراكز نشطة للإنتاج الحضاري وبالعكس، حيثما أخفقت الشعوب في ذلك لأسباب ذاتية أو موضوعية، داخلية أو خارجية، فقدت السيطرة على مصيرها وتهدد مستقبلها، وحكمت على نفسها بالدخول، بالرغم منها، في مسار خطير يختلط فيه التفكك المتواصل مع الفوضى السياسية والتبعية الاقتصادية والانقسام الوطني والسقوط المعنوي. وهذا هو جوهر الأزمة التاريخية التي تقف وراء أزمة الهوية وأزمة السياسة والدولة والاقتصاد معاً، والتي لابد أن تتفاقم وتتسع باتساع عجز المجتمعات التي تعيشها عن التحكم بالتاريخ وفقدانها السيطرة على الوقائع الموضوعية»[1].

وفي هذا السياق فإنه لا خيار لواقعنا العربي والإسلامي اليوم، إلا الانخراط في مشروع التقدم، وتوفير متطلباته الذاتية والموضوعية، من مرجعية قيمية - حضارية، وجهد إنساني متواصل، ووعي تاريخي

(1) برهان غليون، **المحنة العربية**، ص13، مصدر سابق.

عميق، وإدراك نافذ بمتطلبات اللحظة التاريخية. والتقدم هو دائماً وليد قوى اجتماعية - تاريخية، تأخذ على عاتقها البناء وتذليل الصعاب وتجسيد الطموحات والتطلعات. فلا مانع فعلياً من تغوّل السلطة، إلا قوة المجتمع وقدرته على إدارة نفسه وحل مشاكله بنفسه. فالتحول النوعي في مسار المجتمع، باتجاه القدرة والكفاءة والمبادرة هو الوسيلة الفعلية للحؤول دون تغوّل السلطة واستبدادها.

وافتقار المجتمع إلى بنية تحتية قوية، يوسع بشكل أو بآخر هيمنة الدولة، ويدخل نظام العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى مستوى تبعي. دولة تسيطر وتهيمن على كل شيء، ومجتمع جامد، ساكن استهلاكي، يعتمد على مؤسسة الدولة في كل شيء. ولاشك أن هذه الحالة مكلفة للطرفين على المستويات كافة. بينما السياق المأمول للعلاقة هو وجود مجتمع يستند إلى ذاته وكفاءاته في تسيير شؤونه المختلفة، ودولة قوية ترعى أمن المجتمع وتدافع عنه من الأخطار الداخلية والخارجية. ومن خلال هذه الدائرة المتكاملة من جهد المجتمع وجهد الدولة يبزغ فجر التقدم والتطور. وبقدر تكاملهما وتفاعلهما المشترك تتجسد القدرة الحضارية في الأمة.

ونحن هنا لا ندعو إلى تحرر الدولة من التزاماتها الاجتماعية والوطنية، وإنما ندعو إلى توسيع دائرة الحريات، بحيث تتهيأ جميع الظروف لمشاركة قوى المجتمع في المشروعات الاجتماعية والوطنية. وبهذا لا تكون الدولة بديلاً من المجتمع، وإنما شريكة

معه في مشروع البناء والعمران. فالقوى السياسية والثقافية في الأمة، ليست نبتاً شيطانياً، حتى تتوجه كل الجهود لاستئصالها والقضاء عليها. وإنما هي تعبيرات مجتمعية متعددة عن واقع الحال، وهي جزء أساسي من حركة التاريخ والمجتمع. فالانحراف في ممارسة السلطة، وتغوّل إجراءاتها الاستبدادية، واستمرار سياسة إقصاء المجتمع عن الشؤون العامة، هو قاعدة للكثير من الآثار السيئة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي في المجالات كافة.

وسيبقى هذا الانحراف مستمراً، مادام المجتمع ضعيفاً، وبعيداً عن الحياة النوعية. وهذا بطبيعة الحال يقودنا إلى القول: إن الخطوة الأولى لتحجيم انحراف السلطة وتغولها، هي انطلاق المجتمع في بناء نفسه وتقوية بنيته التحتية، وسد الثغرات في جسمه، حتى يتسنى له أن يتساوى مع السلطة في الوزن والقوة والمبادرة.

الدولة العربية
بين آليات التفكيك ومتطلبات الاندماج

فرضية البحث

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها : إننا في التجربة العربية المعاصرة، تشكل الدولة كمؤسسة الحاضن الأكبر لكل آليات التفكيك الأفقية والعمودية في المجتمع، وذلك لأننا على الصعيد الواقعي لا نمتلك دولة مكتملة الأركان تجبر هذا النقص البنيوي والمؤسسي بالاتكاء على فئة وعصبية اجتماعية محددتين، وتمارس الإلغاء والتهميش ضد بقية الفئات الاجتماعية الأخرى. فالمجال العربي اليوم مع تفاوت محدود بين دوله ومناطقه لديه سلطة مكتملة ودولة ليست ناجزة.

والسلطات تعتمد دائماً على مؤسساتها الأمنية والرقابية لضبط المجتمع، مما يعمق الفجوة والهوة بين السلطة والمجتمع في التجربة العربية المعاصرة. وفي هذه المناخات، ومن خلال هذه المتواليات، تتبلور في الفضاء العربي كل آليات التفكيك والتشظي

بين فئات ومكونات المجتمع الواحد. فالدولة العربية المعاصرة، هي دولة عصبوية، مغلقة، وهي حاضنة للبعض، ورافضة ونابذة لبقية التعبيرات والمكونات.

وفي مناخ العنف والاستبداد والتمييز بكل صوره، تتولد أزمة إدارة التنوع في المجال العربي.

وعليه فإننا نستطيع القول: إنه لا يمكن فهم الكثير من الأحداث والتطورات في المجال العربي، بدون فهم وإدراك آليات عمل الكيانات العميقة في الفضاء العربي. وأقصد بالكيانات العميقة هي مجموع الأثنيات والطوائف والقوميات. فالكثير من العناوين السياسية والاجتماعية الحديثة في المنطقة العربية، تخفي جوهراً طائفياً أو اثنياً أو قومياً.

مفتتح

يعيش المجال العربي اليوم، الكثير من التحديات والصعوبات، التي تؤثر في راهن العرب ومستقبلهم.

ولا ريب أن البحث عن الصيغ المناسبة للتعامل مع هذه التحديات والصعوبات، سيمكن المجال العربي من الخروج من هذه المحن بأقل خسائر ممكنة.

ولعل من أبرز هذه التحديات (التحدي الطائفي) حيث برزت في الآونة الأخيرة ولعوامل عديدة، مقولة الانتماءات الطائفية في

المجال العربي، وبدأت عملية الاصطفافات الطائفية، التي تهدد الوحدة الوطنية لأكثر من بلد عربي، وتعيد المجال العربي بأسره إلى المربع الأول الذي يحافظ فيه على أمنه واستقراره ووحدته.

وفي تقديرنا أن المشكلة الطائفية في الواقع العربي المعاصر، تعود إلى طبيعة وبنية الدولة العربية المعاصرة.

فواقعنا العربي على هذا الصعيد هو عبارة عن سلطة مكتملة بأجهزتها التنفيذية والرقابية والردعية، ودولة غير ناجزة. وعدم اكتمال عناصر الدولة في التجربة العربية المعاصرة، يفضي إلى نتيجة أساسية وهي أنها ليست دولة الجميع، وإنما هي دولة البعض. فالبنية الداخلية للدولة العربية المعاصرة، هي دولة الحزب أو المنطقة أو المذهب أو ما أشبه ذلك. وبالتالي فإن ما عدا ذلك، يمارس ضده التمييز والنبذ والإقصاء. وفي مثل هذه الأجواء والمناخات، تتولد أزمة إدارة التنوع في المجال العربي.

فالتهميش الذي يقع على بعض المكونات والتعبيرات في المجتمعات العربية، لا يعكس أزمة دينية أو ثقافية، بل يعكس بالدرجة الأولى أزمة سياسية تتجسد في المقام الأول في بنية الدولة العربية المنغلقة وذات البناء العصبوي الضيق. فالسلطة بكل أجهزتها الردعية، هي التي تتعامل مع حقائق التنوع في المجال العربي. . ولا خروج من هذا النسق السيئ في التعامل مع حالات التعدد والتنوع إلا

ببناء الدولة الجامعة والحاضنة لكل التنوعات والمستوعبة بنظامها السياسي المرن كل التعدديات.

فالإخفاق العميق والمتتالي في المجال العربي في إدارة تنوعه، ليس بفعل ثراء المجتمعات العربية على هذا الصعيد، وإنما بفعل الخيارات السياسية، التي تنتهجها الدولة. فهي خيارات عاجزة عن استيعاب التعدديات والتنوعات، بل هي معادية في جوهرها لكل التنوعات، وتستخدم أدوات السلطة لإلغاء وطرد كل التنوعات الموجودة في المجتمع.

فالخيارات السياسية المتبعة في العديد من الدول، تجعل الدولة كمؤسسة منحازة لبعض المجتمع وطاردة لبقية المجتمع. فهي دولة الجزء وليست دولة الكل، ودولة الفئة الواحدة وليست دولة جميع الفئات. فهي دولة نابذة وطاردة ومهمشة للكثير من أبناء المجتمع، بفعل الخيار السياسي الذي يدير هذه الدولة أو، وبرقة متناهية، بفعل بنية الدولة في المجال العربي. وهي بنية قائمة على عصبيات ضيقة، لا تتمكن من هضم واستيعاب كل حقائق التنوع الموجودة في المجال العربي. فالتوحيد القسري للناس، يزيدهم اختلافاً وتشتتاً وضياعاً. وذلك لأن محاولة إنهاء التعدد أو الاختلاف بالقمع والقهر يزيدها اشتعالاً. كما أن هذا المنطق والخيار، يخالفان مخالفة صريحة ناموس الوجود الإنساني، القائم على التنوع والاختلاف والتعدد.

ولقد بيّنت التجارب التاريخية، استحالة إنجاز مفهوم الوحدة بكل مستوياته على قاعدة القهر والقسر.

فالنموذج السوفياتي عرى هذا المنظور وأبرز الثقوب والثغرات الكبرى في مسيرته. فلا وحدة مع القهر، كما أنه لا إجماع سياسي أو وطني بدون مشاركة كل القوى والتعبيرات المجتمعية في إنجاز مفهوم الإجماع الوطني والسياسي.

ولقد بيّنت التجربة السوفياتية أن إنكار حركية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعاتها، لا يفضي إلى الوحدة الاجتماعية والدولة القوية، وإنما هذه الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية المنكرة لتعددية الواقع وتنوعه على مختلف الصعد، تؤدي إلى بلورة القوى المضادة لهذه المفاهيم والممارسات البالية.

فالوحدة الوطنية الصحيحة في كل بلد عربي، هي التي تبدأ من الاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً، لا للانحباس المتبادل، وإنما لانطلاق فعل تواصلي - حواري، ينمي المشتركات ويحدد نقاط المغايرة، ويسعى نحو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف.

فالاختلاف الديني أو المذهبي أو السياسي، ليس انقطاعاً عن الوحدة، كما أن الوحدة ليست توقفاً عن الاختلاف والتمايز والتنوع.

من هنا ندرك أهمية حضور قيمة العدل في الاختلافات الإنسانية بكل عناوينها وصورها. حيث أن مجرد الاختلاف ينبغي أن لا يفضي

إلى الظلم والخروج عن مبادئ وقواعد العدالة. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8]. ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 152].

إن واقعنا العربي المعاصر، قد ورث خلال الحقب التاريخية المديدة، العديد من المشاكل والعقد والرواسب التمزيقية، وإن الإنصات إلى هذه الرواسب يكلفنا الكثير على مستوى حاضرنا وراهننا. لذلك فإن المطلوب على هذا الصعيد إطلاق عملية حوارية مستديمة، لا تقف حائرة أمام عناوين التمزق، وإنما تسعى بعقل منفتح وحكمة ونفس طويل إلى تفكيك هذه العناوين، ومنع تأثيرها السلبي في راهننا.

فأغلب الأفكار والأيديولوجيات التي سادت المجال العربي، رفضت في تصوراتها النظرية كل دوائر الانتماء الماقبل الدولة الحديثة. إلا أن هذه الأفكار والأيديولوجيات على الصعيد الواقعي، مارست التمييز بين المواطنين لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية.

ما يزيد الأمر سوءاً على هذا الصعيد هو: الحامل السياسي والاجتماعي لهذه الأفكار والأيديولوجيات. فالقوى السياسية

والاجتماعية التي تتبنى هذه المقولات، تمارس هي بدورها الفرز والفصل بين المواطنين. فالعناوين الجامعية كانت تخفي علائق وممارسات، لا تمت بصلة إلى ذلك العنوان الجامع.. فباسم العروبة تم سحق أو إبعاد مكونات المجتمع العربي الأخرى. وباسم الدين تم تهميش الأقليات الدينية الأخرى. وباسم الشريعة تمت محاربة كل حقائق التعددية المذهبية الموجودة في المجال العربي. فأضحت السياسية مجالاً للنبذ والتهميش والتغلب على فئات وشرائح أصيلة في المجتمع العربي.

والدولة كمؤسسة جامعة، أضحت دولة البعض والجزء، ومارست بنزعتها التسلطية والقهرية، كل صنوف التميز والتهميش ضد كل من لا ينسجم وعصبتها الضيقة. فالاندماجات الاجتماعية التي تفرض بقوة الحديد والنار، مآلها الفشل والتشظي والهروب من كل الأشكال الوحدوية، والارتماء في أحضان المشروعات الذاتية الضيقة، كوسيلة من وسائل الدفاع عن الذات لتقليل بعض أخطار الوحدة التي فرضت بالقسر والقهر.

فالقوة والعسف من وسائل الافتراق بين البشر والكيانات الإنسانية، واستخدامها من أجل التوحيد والجمع لا يؤدي إلا إلى المزيد من التفتت والتشرذم والتشظي. لأنها تزيد النفوس ابتعاداً بعضها عن بعض. وتنفرد العقول من البحث عن المشترك ووسائل التعايش والوحدة، وتُهيأ الأوضاع والظروف للهروب من كل

مقتضيات الوحدة ومتطلباتها الاستراتيجية. وعليه فإننا نعتقد أن الدولة الاستبدالية في المجال العربي، هي الحاضن الأكبر بكل آليات التفكيك والتشظي في المجال العربي. ولا يمكن إنجاز مفهوم الاندماج إلا بإعادة بناء مؤسسة الدولة في المجال العربي على أسس قانونية ودستورية، جامعة وتكون محايدة تجاه عقائد وأيديولوجيات مواطنيها.

العرب من دولة المشروع إلى مشروع الدولة

إن الوعي السائد في مؤسسات الدولة في المجال العربي، يعاني أزمة حادة، حيث انفصاله العميق عن المجتمع وإرادته، وبعده عن خياراته وقناعاته الكبرى، مما يدخل الجميع في أتون الحروب الصريحة والمضمرة، ومما يرهق الجميع ويجعلهم على هامش حركة التاريخ. فالدولة في المجال العربي تعيش الاغتراب بكل صوره عن المجتمع، وهذا الأخير يعاني التردي والضياع، وتستفحل في أحشائه كل التوترات والتناقضات. دولة تستند إلى ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد والتهميش والإقصاء، ومجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح. دولة تسلطية تلغي كل تنوع، وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله، ولا تنطوي ممارساتها على قيم العدل والتداول والحرية. ومجتمع يصادر حق أبنائه في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية.

«والمشكلة العويصة هو أننا لسنا أمام مشروعين للدولة، يفصل في الاختلاف بينهما الحوار وصناديق الاقتراع، وذلك أن مجتمعات تكون فيها التنمية في درجة الصفر، هي طبيعتها مولدة لعدم الاستقرار، ليس فقط للمجتمع وللدولة، بل لنجاح مسلسل ديمقراطي، وأية دولة تكون على رأس مثل هذا المجتمع يكون شاغلها الأول هو الأمن. وينتهي الأمر إلى مبارزة بين جهاز الدولة والقوى التي يفرزها مجتمع مأزوم، فيغرق الجميع في دوامة من العنف والعنف المضاد»[1].

والمفارقة الصارخة في هذا السياق هي: أن الدول التقدمية والأيديولوجية، والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيدلوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي الدول ذاتها التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن.

ودول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تمتهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب.

لذلك فإن الحاجة اليوم ماسة للخروج من هذه الشرنقة الأيديولوجية، التي تحيل كل شيء إلى قانون الإمعة أو ضد، وبناء

---

(1) ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، ص354، مركز دراسات الوحدة العربية.

دولة القانون والإنسان، التي تسعى لصوغ قانون لضبط العلاقة، وإلى تأهيل الإنسان وإطلاق حرياته وتطلعاته.

ولابد لنا أن، نرفض الاستبداد مهما كانت أيديولوجيته، ونقف ضد التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءهما، ولابد من تعميق مفاهيم الاختلاف والحوار والحرية والتسامح في ثقافتنا وواقعنا.

لأن كل التجارب الوحدوية والاندماجية في المجال العربي، التي كانت تعتمد القسر والقوة الغاشمة والقهر في بنائها، تحولت إلى تجارب مولدة للتمايز المقيت والانفجارات السياسية والاجتماعية. وكأن حقبة الوحدات القسرية هي حقبة تربية الفوارق وتنمية التناقضات وتعميق مناطق التوتر. ولقد علمتنا التجارب أن تأجيل مشروع الحرية والديمقراطية لا إنجاز الوحدة، لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية. فلا وحدة بلا حرية، ومشروع الوحدة الحقيقي يبدأ بإشاعة الحرية وتبني خيار الديمقراطية والسماح للجميع بممارسة حقوقهم وقناعاتهم.

الدولة العربية ومتطلبات الاندماج الوطني

لعل من الفروقات الجوهرية والأساسية، بين الدول الشمولية والاستبدادية والدول الديمقراطية والمدنية، أن الدول الشمولية مغلقة على فئة قليلة من الناس، هي التي تدير شؤونها وتتحكم في

مسيرتها ومصيرها، بينما الدول الديمقراطية، دول مفتوحة لكل الطاقات والكفاءات للمساهمة في الإدارة والبناء.

فالدول الشمولية تحارب مبدأ ومشروع المشاركة، وتلغي كل مضمونه الدستوري والسياسي. والدول الديمقراطية تحضن وتحث المواطنين عبر أقنية دستورية ومؤسسية على المزيد من الحضور والمشاركة في الشأن العام.

لهذا فإننا نستطيع القول: إن الدول الشمولية بصرف النظر عن أيديولوجيتها أو عقيدة القائمين عليها، هي دولة تمارس التفكيك والفصل بين مكونات شعبها ومجتمعها. فهي مؤسسة محاربة للاندماج، وكل جهدها يتجه إلى تضخيم مؤسساتها الأمنية والقمعية لاستمرار الأوضاع على ما هي عليه، ولوأد أية حركة اجتماعية تطالب بالعدالة والإنصاف.

من هنا فإن متطلبات الاندماج الوطني، تتجسد في ضرورة بناء الدولة العربية على أسس مدنية - تعاقدية، تحتضن كل تعبيرات مجتمعها، وتتعامل مع كل المكونات على أسس المواطنة الجامعة بصرف النظر عن الدين أو المذهب أو القومية..

ونود أن نبلور رأينا في هذه المسألة من خلال المحاور التالية:

المواطنة والعدالة السياسية

ثمة علاقة عميقة تربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم العدالة السياسية في السلطة والمجتمع. حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها

الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، حينما تتحقق العدالة السياسية وتزول عوامل التميز والإقصاء والتهميش. فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع.

لذلك فإننا نعتقد أن المقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة في النظام السياسي والاجتماعي، هو مقدار وجود متطلبات العدالة السياسية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

لذلك فإن الحصول على مواطنة حقيقية ومخلصة، بحاجة إلى عدالة سياسية تستوعب جميع القوى والشرائح والفئات، وتكون من ثوابت النظام ومؤسسة الدولة وحقائق المجتمع والمواطنين. فالطريق إلى المواطنة بكل مقتضياتها ومتطلباتها، هو العدالة بكل مستلزماتها وآفاقها.

وإن المسؤولية الفكرية والسياسية اليوم، تقتضي العمل على تجلية حقائق المواطنة، في سياق بناء حياة وطنية وسياسية، تستند في كل خياراتها ومشروعاتها وخططها إلى العدالة، بما تعني من مشاركة ومساواة ومسؤولية، وتداول وانفتاح مستديم، وتواصل مستمر مع كل مكونات المجتمع وتعبيرات الوطن.

في معنى العدالة

من البديهي القول: إن العدالة هي روح الإسلام وجوهره، وإن مفاهيم الإسلام المتعددة ونظمه التشريعية والقانونية، قد ركّزت أهدافها وغاياتها على ضوئها ومن أجلها، وذلك في مختلف الحقول والمجالات. لذلك نجد أن الإسلام ينهى عن اتّباع الهوى، لأنه سبيل الظلم والانحراف.

ويقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28]. كما أنه نهى نهياً قاطعاً وصريحاً عن طاعة الإمام الفاسق والجائر والظالم. إذ يقول عز من قائل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الشعراء: 151-152].

وعليه فإن العدالة هي جوهر الإسلام، ومضمون قيمه ومبادئه، وهي الغاية التي يسعى الأنبياء عبر التاريخ إلى إرساء معالمها وحقائقها في المجتمع الإنساني.

ولعل من أهم جوانب هذه القيمة الكبرى، هو الجانب السياسي، بحيث يكون السلوك السياسي بكل أبعاده وآلياته، منسجماً ومتناغماً مع المنطلقات النظرية، التي ينطلق منها ويؤمن بها الإنسان المسلم في هذه الحياة.

والعدالة السياسية في هذا السياق تعني العناصر التالية:

1 - إن الاختلاف الفكري والسياسي بكل صوره وأشكاله، ليس مدعاةً أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها. وإنما تبقى حقوق الإنسان مصونة وفق مقتضيات العدالة. فكما أن للإنسان حق الاختلاف مع أخيه الإنسان، فله في الوقت ذاته حق ممارسة كل حقوقه بعيداً عن السلب أو التميز. فالعلاقة في الدائرة الوطنية بين مختلف المكونات والتعبيرات، هي علاقة اختلاف ومساواة في آن واحد. فلا يمكن أن نلغي حالة التنوع الموجودة في الفضاء الاجتماعي والسياسي، كما أنه لا يمكننا صوغ واقعنا العام على أسس التهميش والإقصاء، بدعوى التنوع والتباين في الأفكار أو المرجعيات أو القناعات السياسية. وإنما اعترافنا بهذا التنوع الأصيل الموجود في مجتمعنا، ينبغي أن يقودنا جميعاً إلى بناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي، يعترف بحق الاختلاف والتنوع، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على المساواة والمواطنة المتساوية في كل شيء. فالمطلوب دائماً هو وجود المناخ القانوني والسياسي، لكي يمارس التنوع -بكل أطيافه وتعبيراته - دوره في الحياة العامة، وفي المقابل على قوى التنوع أيضاً أن تبرز خيارها الوحدوي. فالمسألة هي أننا مع ممارسة التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة لدورها في الحياة السياسية والعامة. كما أننا نعتقد أن وحدتنا وتماسكنا الداخلي مرهونان إلى حد بعيد بقدرتنا على احترام التعددية الفكرية والسياسية الموجودة في فضائنا الاجتماعي والثقافي.

«إن الدولة تفرض رؤيتها ومذهبها، ولا تترك مساحة للمذاهب الأخرى أن تمارس أفكارها واجتهاداتها وأنشطتها، فتضطر هذه الأخيرة أن تعمل بالتقية أو أن تنسحب من الحياة العامة، إن دولة كهذه، ليست دولة إسلامية. وأنا في هذه المناسبة أطرح على المؤرخين والمفكرين والفقهاء، أن يدرسوا سمات الدولة السلطانية، ويرَوا كم فيها من الإسلامية، وكم هي فاقدة للشرعية الإسلامية بالمعنى الكلامي وبالمعنى الفقهي»(1).

2 - إن مؤسسة الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها ومناصبها، ينبغي أن تكون محايدةً تجاه عقائد مواطنيها، بحيث لا تكون مؤسسة الدولة قامعةً لعقائد مواطنيها، سواء بدوافع دينية أو سياسية. فالعدالة السياسية تقتضي ألَّا تتحول مؤسسات الدولة إلى ممارسة الحيف والظلم والتهميش والتمييز تجاه بعض المواطنين، تحت تأثير الدوافع الدينية أو السياسية. فالدولة ليس مهمتها تغيير قناعات وعقائد مواطنيها، وإنما حماية أمنهم وتسيير شؤونهم الكبرى.

وإضافةً إلى ذلك، من الضروري ألَّا تكون مناصب الدولة وامتيازاتها خاصة لفئة أو شريحة اجتماعية فقط، وإنما من الضروري أن تكون مفتوحةً لكل الكفاءات والطاقات الوطنية، بصرف النظر عن أصولها الدينية والمذهبية، أو منابتها القبلية والقومية. فهي دولة

(1) مجلة منبر الحوار، العدد 34، ص17، السنة التاسعة، خريف 1994م.

الجميع، ولا بد أن تكون امتيازاتها ومكاسبها أيضاً للجميع. وعليه فإن العدالة السياسية تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها على مختلف الصعد علاقةً مباشرة، ودون واسطةٍ مناطقيةٍ أو مذهبيةٍ أو قبلية.

فلكل مواطن الحق في أن يتحمل مسؤولية أي منصب في الدولة. كما أن مشروعات الدولة التنموية والخدمية ينبغي أن تستوعب كل المناطق والشرائح الاجتماعية. فالتحيز المذهبي أو السياسي من قبل مؤسسات الدولة، لا ينسجم ومقتضيات العدالة السياسية. لذلك فإن المطلوب أن تكون الدولة محايدة تجاه عقائد وقناعات مواطنيها الدينية والسياسية.

والمحايدة هنا تعني: ألّا تتحول عقائد المواطنين إلى مبرر للتمييز الإيجابي أو السلبي. فكل المذاهب والعقائد التي يؤمن بها المواطنون، لا بد أن تكون محل الرعاية والاحترام من قبل مؤسسات الدولة. وهذا جزءٌ أصيلٌ من مطالبتنا، بضرورة أن تحترم الدولة مواطنيها على مختلف الصعد والمستويات.

ولعلنا لا نبالغ في القول: إن العديد من أزماتنا السياسية والثقافية والاجتماعية الداخلية، هي من جرّاء انحياز الدولة إلى فئة اجتماعية أو مذهبية معينة، على حساب بقية الفئات والمذاهب الموجودة في الوطن.

وذلك لأن هذا الانحياز، هو الذي يقود إلى ممارسة التمييز أو

التهميش ضد الفئات والمذاهب الأخرى، مما يوتّر الأجواء ويفاقم من الإحن والأحقاد الداخلية، ويحوّل الدولة من مؤسسة جامعة وراعية للجميع إلى مؤسسة منحازة تمارس التميز في قراراتها وخططها ومشروعاتها ضد فئات وشرائح وطنية أخرى.

من هنا فإننا نعتقد أن العدالة السياسية، تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة عادلة ومباشرة، وبعيدة عن الانحياز لفئة على حساب أخرى، أو لمنطقة على حساب المناطق الأخرى.

إن العدالة السياسية لا يمكن أن تتحقق متطلباتها ومقتضياتها، دون العلاقة العادلة والمتساوية بين مؤسسة الدولة بكل هياكلها، مع مواطنيها، بصرف النظر عن أصولهم العرقية أو منابتهم الإيديولوجية والمذهبية. فهي دولة الجميع، وينبغي أن يكون سلوكها السياسي والإداري والاقتصادي منسجماً وهذه الحقيقة.

3 - إن العلاقة جدُّ عميقة بين مفهوم العدالة السياسية، وحقائق تكافؤ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني. إذ إنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إنجاز مفهوم العدالة في الواقع الاجتماعي دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص.

فتكافؤ الفرص في الإطار الوطني، هو أحد البوابات الرئيسة لإنجاز مفهوم العدالة والمساواة.

وتكافؤ الفرص هنا ليس شعاراً يرفع أو ادّعاءً يُدَّعى، وإنما هو عبارةٌ عن إرادةٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ وطنية، تتجهان بصدق نحو إزالة

كل المعوّقات والعوامل التي تُميِّز بين المواطنين، وتمنح البعض لدواعٍ مختلفة جملةً من الامتيازات والمناصب.

وبكلمة فإن تكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني:

- إزالة كل القرارات والإجراءات، التي تمنع بعض المواطنين لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية، من مزاولة العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقول والميادين. فتكافؤ الفرص يقتضي إزالة كل الإجراءات والخطوات، التي تؤسس لحالة التمييز والتهميش لبعض المواطنين، لاعتبارات لا تنسجم وحقائق المواطنة المتساوية.

- إن الاهتمام بالمشاريع الخدمية والتنموية في الإطار الوطني، لا بد أن يتم بالتساوي، وبعيداً عن حالات التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعية.

إن التنمية المتساوية هي أحد تجليات تكافؤ الفرص. فلا يجوز بأي شكل من الأشكال، أن يتم الاعتناء الاقتصادي والخدمي والتنموي ببعض المناطق، وإهمال المناطق الأخرى. فكل المناطق والمجتمعات ينبغي أن تكون متساوية من حيث الاهتمام والرعاية الخدمية والتنموية وتطوير بنيتها التحتية.

- إن المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقول، ينبغي ألّا تكون حكراً على فئةٍ أو منطقةٍ أو شريحة. وإنما من مقتضيات العدالة السياسية، أن تشترك كل طاقات وكفاءات

الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيداً عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات.

وعليه فإنه لا يمكن تحقيق العدالة السياسية في الفضاء الوطني، بعيداً عن قيمة تكافؤ الفرص، والالتزام بكل المقتضيات والآفاق التي تبلورها هذه القيمة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

وخلاصة الأمر: أن تكافؤ الفرص ومقتضيات العدالة السياسية، يدفعاننا إلى القول: إن توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة من ضرورات الاستقرار ومقتضيات العدالة والمساواة.

4 - إن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني ليس ملكاً لفكر أو طائفة أو شريحة. وإنما من الأهمية أن يستوعب كل التنوعات والتعبيرات الموجودة في الوطن والمجتمع. وأية محاولة لاحتكار هذا الفضاء بكل مستوياته لمصلحة فئة مذهبية أو اجتماعية أو مناطقية، هي محاولة تساهم في إذكاء التوترات الداخلية، ولا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع مقتضيات العدالة السياسية.

فالإعلام الوطني بكل مؤسساته ومنابره، لابد أن يكون مفتوحاً لكل القوى والتعبيرات الوطنية. كما أن الفضاء الثقافي والسياسي، لا يمكن أن يتشكل على نحو حقيقي دون مشاركة جميع الأطراف والتعبيرات.

لهذا كله فإننا نعتقد أن ضرورات المواطنة المتساوية ومقتضيات

العدالة السياسية، تدفعاننا إلى بيان أن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني، لابد أن يكون مفتوحاً لكل تنوعات الوطن، بحيث تشترك جميع هذه التنوعات في إثرائه وتنميته بعيداً عن العقلية الأُحادية والاحتكارية، التي تعمل على احتكار هذه الفضاءات لمصلحة فكرٍ أو رؤيةٍ هي جزءٌ من الوطن وليست كل الوطن.

ولا شك أن احتضان الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني لكل تنوعات الوطن يقتضي الآتي:

- فسح المجال للإنتاج الثقافي والأدبي والإبداعي الذي يقوم به أبناء الوطن، بصرف النظر عن منابتهم الإيديولوجية والمذهبية والفكرية، لكي يأخذ دوره الطبيعي في تشكيل الرأي العام الوطني.
- أن تقوم مؤسسات الإعلام والثقافة الوطنية بكل مستوياتها ومنابرها، باستيعاب كل طاقات الوطن وكفاءاته دون محاباة أو تمييز وتهميش.
- فتح الحياة السياسية الوطنية لكل إمكانات الوطن البشرية والفكرية والسياسية، لكي تشارك في بناء الوطن وتعزيز وحدته وتمتين جبهته الداخلية.
- إتاحة الفرصة الحقيقية للمرأة، للمشاركة بشكل نوعي في مشروعات التنمية وإدارة الشؤون العامة في المجتمع والدولة. إذ لا يمكن أن يتحقق مفهوم تكافؤ الفرص في الواقع الوطني،

دون فسح المجال النوعي للمرأة لكي تساهم في مشروعات التنمية والتطور والتقدم.

والعدالة السياسية لا يمكن أن تنجز بعيداً عن مساهمة المرأة في الحياة العامة للمجتمع.

العدالة وحقوق الإنسان

لا يمكن أن يغادر العنف مجتمعنا وواقعنا السياسي، دون إرساء معالم وحقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والوطني. فحينما تسود مجتمعنا قيم حقوق الإنسان، تتراجع كل موجبات وعوامل العنف السياسي.

لذلك فإن ظاهرة العنف السياسي، لا يمكن مواجهتها بالوسائل الأمنية فقط. لأنه قد ثبت من خلال تجارب الكثير من الشعوب والمجتمعات، أن هذه الوسائل وحدها، هي التي تفاقم من الأزمات، وتزيد من حدة التوترات.

من هنا فإن معالجة ظاهرة العنف، بحاجة إلى رؤية سياسية - مجتمعية مركّبة، قوامها صيانة حقوق الإنسان، وتعميم ثقافة العفو والتسامح والبر والقسط والحوار وحق التعبير والاختلاف، وإطلاق مشروع سياسي وطني، يتجاوز مآزق الراهن، ويجيب عن تحديات المرحلة.

وعليه فإن إنهاء مسلسل العنف من مجتمعنا، يتطلب العمل على

بناء حياة سياسية وثقافية جديدة، تستند في مشروعاتها وإجراءاتها إلى قيم العدالة والبر والتسامح وحقوق الإنسان.

فالعلاقة جِدٌّ عميقة بين مبدأ العدالة ومفهوم حقوق الإنسان. حيث إن العدالة بكل ما تحتضن من قيم ومتطلبات، هي الحاضن الأكبر لمشروع حقوق الإنسان. ولا يمكن أن توجد حقائق حقوق الإنسان، دون العدالة السياسية في المجتمع. فهي بوابة نيل الحقوق وصيانة كرامة الإنسان.

لذلك جاء في الحديث الشريف أن «العدل حياة الأحكام» إذ لا حياة لأحكام وقيم الدين إلا بحياة أهدافه وغاياته. وقد جاء في الحديث أن: «الناس يستغنون إذا عُدل بينهم»[1].

ويقول المرحوم الشيخ مرتضى مطهري في هذا الصدد: «إن أحد أسباب تخلف الأديان، من وجهة نظر علم النفس الديني، هو انتقال القائمين على الدين نوعاً من التناقض بين الدين والحاجات الطبيعية، وخاصة عندما تتبلور تلك الحاجات في أوساط الرأي العام.

بينما الحقيقة أن الإيمان بالله يقوم على ثقافة العدل والحقوق الذاتية للناس، ولا يمكن إقرار الحقوق الذاتية والعدالة الواقعية إلا

(1) الشيخ محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي ج3، ص 568، دار التعارف، لبنان، 1990 م.

مع الإيمان بالله تعالى، بعيداً عن الفرضيات والاتفاقات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإيمان بالله أفضل ضامن لتنفيذهما»[1].

ويضيف الشهيد مطهري في هذا الصدد في كتاب آخر بقوله: «لو يتابع السبيل الذي فتحته (العدلية)، ويحصل الاهتمام بأسس الحقوق الإسلامية، ستغدو الكثير من الآيات التي لا تعتبر الآن من آيات الأحكام، آيات أحكام. إن التنكر لأصل العدل، وتأثير هذا التنكر على الأفكار، حال دون تطور الفلسفة الاجتماعية للإسلام، وارتكازها على قواعد عقلية وعملية متينة، ومشاركتها في الفقه كدليل وموجِّه. والنتيجة هي ظهور فقه غير متلائم مع سائر الأصول الإسلامية، بعيد عن مبادئ وأسس الفلسفة الاجتماعية للإسلام»[2].

لذلك من الضروري أن نعتني بخلق الوعي الحقوقي، القادر على رفض وفضح كل الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في مجتمعنا.

إذ إن الخطوة الأولى في مشروع صيانة حقوق الإنسان، هي وعي هذه الحقوق، ورفض كل المحاولات التي تتجه إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان الأساسية.

---

(1) الشيخ مرتضى مطهري، جولة في رحاب نهج البلاغة، ص124، دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثالثة، 1980 م.

(2) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العددان التاسع والعاشر، ص 189، 1421 هـ - 2000 م.

ولا بد أن يدرك الجميع في الإطار الوطني، أن انتهاك حقوق الإنسان، لا يفضي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأن قيم الدين العليا لا يمكن أن تشرّع للعسف والإكراه وانتقاص حقوق الإنسان.

لذلك من المهم أن نرفع الغطاء الديني والسياسي والاجتماعي، عن كل تلك الممارسات والأفعال التي تنتقص من كرامة الإنسان وحقوقه، ونتعامل معها «بصرف النظر عن القائم بها» بوصفها ممارسات تناقض بشكل صريح قيم الإسلام ومبادئه الأساسية، ولا تنسجم ومتطلبات الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

و«إن اتفاقاً يضمن الحقوق الأساسية، بما فيها حقوق الأقليات، هو أضمن سبيل لإزالة مخاوف كل الجماعات، ولدفع كل الحركات - أقصد الحركات التي لا تهدف حصراً إلى السيطرة على الآخرين وتأبيد الديكتاتورية - إلى الاتحاد في قضية الديموقراطية، وهكذا فقط يمكننا أن نكسر الحلقة المفرغة، حلقة القمع والتمرد»[1].

ولا يمكن إقصاء العنف السياسي من المجتمع بالمزيد من القمع وانتهاك حقوق الإنسان، لأن هذه الممارسات تزيد من فرص

(1) ندوة الإسلام والعدالة - مناقشة مستقبل حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 44، سلسلة غرب وشرق، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ترجمة راتب شعبو، الطبعة الأولى، 2000 م.

العنف، وتهيئ المناخ الملائم لبروز نزعات التطرف بكل مستوياتها وأشكالها.

لهذا فإننا نتمكن من وأد ظاهرة العنف من واقعنا، بالمزيد من الإصلاحات السياسية والأنظمة والإجراءات التي تصون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. وهذا يتطلب منا أن نولي أهمية خاصة، إلى العمل الثقافي المتواصل، الذي يعزز حقوق الإنسان اجتماعياً وسياسياً، ويعيد تأهيل تصورات المجتمع تجاه حقوق الإنسان الجوهرية.

فالإنسان أو المجتمع الذي يتعرض إلى اعتداءات على حقوقه ومكتسباته ومنجزاته الحقوقية، لا يمكن أن يدافع عن حاضره الذي هو أحد ضحاياه. لذلك فإن انتهاك حقوق الإنسان، لا يفضي إلى الأمن والاستقرار، بل إلى المزيد من التوترات والاضطرابات. من هنا فإن التطلع إلى الأمن والاستقرار، يقتضي بذل الجهود الحقيقية للحفاظ على حقوق الإنسان وصيانة كرامته. لأن الإنسان القابض على حقوقه، والممارس لحريته، هو القادر على الدفاع عن المكتسبات. فإذا أردنا الأمن، فلتتوجه كل الجهود والمشروعات إلى تنمية الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته.

فتنمية الإنسان هي سبيلنا الحضاري لإنجاز الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولا يمكن بأية حال من الأحوال، أن يكون انتهاك الحقوق، هو طريق الأمن والاستقرار، بل هو طريق الأزمات المتلاحقة والحروب المفتوحة على كل الأشكال والاحتمالات.

لذلك فإن الاستقرار السياسي اليوم، يقتضي العمل على خلق الشروط الأساسية من أجل حياة سياسية جديدة، قوامها الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان. والعدالة السياسية طريقها الدائم، هو تكريس قيم وحقائق المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي.

فالظلم بكل مستوياته وأشكاله، لا يحقق مواطنة متساوية، بل يساهم في تدمير المنجزات وإضاعة المكاسب. وممارسة القوة العارية ضد قوى المجتمع وتعبيراته السياسية والثقافية، لا تصنع استقراراً، ولا تخلق أمناً، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إن ممارسة القوة العارية، تزيد من تناقضات المجتمع، وتسرّع من وتيرة المواجهة بين مختلف المكونات والتعبيرات.

وتعلِّمُنا تجارب الأمم والشعوب المختلفة، أن الأمن بمعناه الحقيقي، هو نتاج شرعي للديموقراطية وسيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان.

وإن النظام السياسي الذي اختار القهر والعنف والقتل والتعذيب، ومنع الناس من ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية، كخيار لإنجاز استقراره السياسي وتحقيق أمنه الشامل، لم يجنِ إلا المزيد من التوترات والاضطرابات. بل لا نبالغ في القول: إن هذا الخيار عجّل في انهيار الكثير من الأنظمة السياسية في العديد من مناطق وقارّات العالم.

صحيح أن التحول الديموقراطي في مجتمعنا، تكتنفه العديد من الصعوبات والتحدّيات والهواجس، ولكننا نعتقد وبعمق أن هذا الخيار هو أسلم الخيارات وأقلُّها خسائر وتداعيات خطيرة.

وإذا تمعنّا ودرسنا شهادات واعترافات أهل التطرف والعنف، نجد أن القمع والاعتقال التعسفي، وممارسة التعذيب في السجون بحقهم، هو أحد الأسباب التي قادتهم إلى تبني خيار العنف. فملء السجون بالمعتقلين السياسيين، لا ينهي الأزمة الوطنية، ولا يعالج التحديات الداخلية التي تواجه الوطن. بل تعلّمُنا التجارب أن التعسف في الاعتقال والتعذيب، والإسراف في ممارسة الخيار الأمني، هما اللذان يعزّزان خيار العنف والتطرف في المجتمعات.

وإن الأمن الحقيقي بحاجة إلى رؤية جديدة ومعالجة حضارية، تتجاوز تلك الرؤى والمعالجات التي تفاقم من الأزمات، وتوفّر لها أسباباً جديدةً للتجذّر والتمدّد والانتشار.

من هنا لا بد من القول: إن المحن والتحديات السياسية والأمنية، بحاجة إلى معالجة جذرية، تزيل كل الأسباب والعوامل المفضية إلى هذه المحن. ولن نجد ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، أفضل من خيار المعالجة الحضارية لعلاج أزمات واقعنا وتحدياته، القائم على سيادة القانون، وفسح المجال القانوني والسياسي لجميع قوى المجتمع، للمشاركة في الحياة العامة،

وتأسيس حياة سياسية وثقافية جديدة، قوامها الديموقراطية والمواطنة المدنية المتساوية وصيانة حقوق الإنسان.

وبكلمة واحدة: فإن العدالة بكل مخزونها الرمزي والمعرفي، ومضمونها السياسي والاجتماعي، هي سبيلنا لتجاوز محن الغلو والعنف والإرهاب.

المجال العربي والفتنة الطائفية

ينطلق هذا المحور من رؤية أساسية مفادها: إننا في المجال العربي أحوج ما نكون في ظل هذه الظروف والتطورات إلى صوغ استراتيجية متكاملة للتعامل مع حقيقة التعددية المذهبية الموجودة في المجتمعات العربية. استراتيجية لا تتجاهل هذه الحقيقة ومتطلباتها الثقافية والاجتماعية، كما أنها لا تنحبس في قضاياها وعناوينها الخاصة، بل تنفتح على المجتمع بكل أطيافه وتنوعه، من أجل بناء متحد اجتماعي - وطني، لا يلغي الخصوصيات، ولكنه في الوقت ذاته لا ينغلق فيها.

وإن أوطاننا جميعاً لا تنهض وتعالج مشاكلها وتواجه تحدياتها، إلا بوحدتها المستندة إلى احترام كل التنوع والتعدد الموجودين في فضائها الاجتماعي والثقافي والسياسي. والدول الوطنية المعاصرة في كل أصقاع الدنيا، تنطوي وتحتضن كل التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة، وإن الإدارة السياسية وطبيعة خياراتها، هما

اللتان ستحددان مستوى وعمق الوحدة الوطنية في هذه المجتمعات. فإذا كانت إدارة استعلاء وتجاوز لكل حقائق ومقتضيات ما تنطوي عليه المجتمعات من تنوع وتعددية، فإن الوحدة الوطنية ستكون هشة وشكلية. أما إذا كانت الإدارة السياسية استيعابية ومرنة وتحترم خصوصيات مجتمعها، وتبني خياراتها السياسية على ضوء حقائق وطنها وشعبها، فإن الوحدة الوطنية ستكون صلبة وعميقة.

فالوحدة الوطنية لا تبنى على حساب الحريات العامة وتطوير واستقلال شبكات ومؤسسات المجتمع المدني. وإنما تبنى من خلال هذه الحريات ومؤسسات المجتمع المدني. فهي الأطر الحاضنة لكل مفاهيم وحقائق الوحدة الوطنية. ومن يبحث عن بناء وحدة وطنية، بعيداً عن قيم الحرية والشراكة والتعددية، فإنه لن يصل إلا إلى شكل الوحدة دون مضمونها، وإلى اسمها دون حقائقها. فحقائق الوحدة وتجلياتها العميقة، لا تبرز إلا بقيم الحرية والتسامح والتعددية وصيانة حقوق الإنسان. فهذه هي بوابة الوحدة الوطنية الصلبة والسليمة في كل التجارب والممارسات.

ونحن إذ نثير مسألة المذهبية في فضائنا العام العربي، لإيماننا العميق بأهمية العمل من أجل تفكيك هذه العقدة، التي تثير الكثير من المشاكل والتوترات والحساسيات، كما أنها تستخدم من أجل أغراض سياسية خطيرة من قبل أعداء الأمة وخصومها التاريخيين.

فالحاجة ماسة اليوم، لبناء استراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع المسألة المذهبية في أبعادها المتعددة في المنطقة العربية.

وبدون خلق تفاهمات عميقة حول هذه المسائل، سيبقى مجالنا عرضة للعديد من الاهتزازات والتوترات. ونحن نعتقد أن مبادئ معالجة أو التعامل الإيجابي مع حقيقة المسألة المذهبية في العالم العربي هي النقاط التالية:

1 - إن ثقافة الاستئصال والفصل بين مكونات المجتمع الواحد، على أسس طائفية ومذهبية، لا يبنيان استقراراً، ولا يحرران المجتمعات من عقدها وتوتراتها التاريخية والمعاصرة. وإنما يزيدان من أوار التوتر، ويفاقمان من مشكلات المجتمع، ويحولان دون بناء وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية.

وأحداث التاريخ تعلمنا أن المجتمع الذي يحتضن تعدديات وتنوعات، لم يبن استقراره بنهج الاستئصال والتهميش وبناء الكانتونات المنعزلة، وإنما تم بناء الاستقرار، بثقافة الاستيعاب والمرونة السياسية، وتنمية الجوامع المشتركة، وبناء العلاقة على أسس المواطنة المتساوية، واحترام قانوني وثقافي لكل الخصوصيات والحيثيات.

والمنطقة اليوم حيث تكثر العناوين المذهبية، وتتزايد التوترات السنية - الشيعية في أكثر من موقع عربي وإسلامي، أحوج ما تكون إلى ثقافة الوصل والاستيعاب، وتفكيك نزعات الغلو والتطرف

ومحاولات المفاصلة الشعورية والعملية بين أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية.

ونحن إذ نتحدث عن المسألة المذهبية في منطقتنا، فهو من أجل البحث عن حلول ومعالجات واقعية لهذه المشكلة، التي بدأت في الآونة الأخيرة بالتمدد وأخذ عناوين خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي لواقعنا العربي. فنحن مع عدم تجاهل هذه المشكلة، ولكن في الوقت ذاته مع عدم تضخيمها، ومع تضافر كل الجهود والطاقات لبناء رؤية متكاملة لهذه المسألة الهامة والحيوية والحساسة في آن.

فالقوة لا تبنى بالقتل أو التهجير أو خطابات التكفير واستعداء السلطات الدينية والسياسية، وإنما باحترام التعدد والتفاعل الإيجابي مع حقائقه ومقتضياته، والابتعاد عن المكايدات والمشاحنات التي لا طائل فيها، والمساهمة الجادة في بناء وحماية أسس العيش المشترك.

2 - إن الوقائع الطائفية التي نسمع عنها في العديد من البلدان العربية، ليست مدعاة للاصطفافات الطائفية والتمترسات المذهبية، وإنما هي مدعاة للوحدة وبناء حقائق الائتلاف والتلاقي بين مختلف التكوينات المذهبية، وخلق الإرادة العامة والجماعية لمعالجة تلك الوقائع الطائفية المقيتة. فليس مطلوباً من الواعين من أبناء مجتمعنا وأمتنا، وفي ظل هذه الظروف الحساسة، التمترس المذهبي،

والتخندق الطائفي، وإنما المطلوب هو العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية، التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحد. فحينما نسمع عن اقتتال سني - شيعي في العراق على سبيل المثال، فهذا ليس مدعاة للسني أو الشيعي للتخندق المذهبي، وتسخيف خطاب الاعتدال والوحدة، وإنما هو مدعاة لتضافر جهود كل الواعين من المجتمع والأمة، للعمل معا بعيداً عن نزعات الاصطفاف والتخندق لمعالجة حالة الاقتتال الطائفي. فالمسألة المذهبية في الأمة، مع متوالياتها المختلفة، لا تعالج بالانكفاء والعزلة، ولا تعالج بتوتير الأجواء وخلق الخطابات المتشنجة التي تزيد المشكلة اشتعالاً. وإنما تعالج بالوعي والحكمة والإرادة العامة التي تفكك الأزمة والمشكلة، من موقع التعالي عن الاصطفافات الضيقة. فنحن ينبغي أن نكون جزءاً من الحل، وليس جزءاً من المشكلة. إننا مهما كان الوضع على الصعيد المذهبي صعباً ومتوتراً، ينبغي أن نستمر في حمل مشعل الوحدة والتفاهم والتلاقي والتسامح والاعتراف والاحترام المتبادل.

3 - لا ريب أن العلاقة السنية - الشيعية، تتغذى سلبياً في علاقاتها وحساسياتها، من جراء تباين الرؤية والموقف من التاريخ وأحداثه ورجاله. بحيث نستطيع القول: إن العلاقات المذهبية في كل مراحلها، تستدعي التاريخ، وتبقي موضوعاته وأحداثه، هو أحد المجالات الخصبة للجدال أو السجال أو الحوار.

وما نود أن نقوله في هذا السياق، إننا اليوم لا نستطيع أن نلغي أحداث التاريخ وتطوراته المتعددة، كما لا يمكن أن تتطابق وجهات نظرنا في كل أحداث التاريخ ورجالاته. لذلك فإن المطلوب على هذا الصعيد هو أن يحترم كل منا قناعات الآخر. ومن أبرز مصاديق هذا الاحترام هو عدم الإساءة إلى الرموز التاريخية لبعضنا البعض. فليس مطلوباً أن تكون رؤيتنا واحدة ومتطابقة من أحداث التاريخ ورجالاته، ولكن المطلوب هو أن نحترم قناعات بعضنا البعض التاريخية، ونمنع كل عمليات الإساءة التي تتعرض إليها بعض الشخصيات التاريخية من هذا الطرف أو ذاك. وإذا نزعنا الحساسية المذهبية من قراءة التاريخ وأحداثه، تبقى الفرصة مواتية وسانحة، للدخول في حوارات علمية وموضوعية عن تاريخ العرب والمسلمين وفصوله، بعيداً عن المماحكات المذهبية أو الحساسيات الطائفية. فما جرى في التاريخ جرى، ولا يمكن أن نوقف حركة التاريخ، ولعوامل ذاتية وموضوعية عديدة، تباينت وجهات النظر والرؤية في أحداث التاريخ، ولا يمكن أن نفرض على الناس رأياً واحداً أو موقفاً واحداً، ولكن ما نستطيع القيام به، ونطالب به جميع الأطراف هو عدم الإساءة إلى بعضنا البعض بقول أو بفعل. فنحن مع الحوار وحرية البحث العلمي والتاريخي، ولكننا ضد الإساءة إلى رموز ومقدسات الآخرين. ونحن نعتقد أن الالتزام بهذا المبدأ [عدم الإساءة إلى بعضنا البعض]، سيساهم إلى حد كبير في خلق مناخ

نفسي واجتماعي وثقافي إيجابي يفضي إلى مبادرات وخطوات تقريبية ووحدوية ناجحة ومتميزة.

4 - إن الخطابات الأخلاقية والوحدوية وحدها، لا تعالج المشاكل المذهبية والطائفية الموجودة في العديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية. وثمة ضرورة فائقة لإسناد هذه الخطابات والتوجيهات الأخلاقية، بسنّ منظومة قانونية متكاملة، تجرم وتعاقب كل من يسيء إلى مقدسات الآخرين. فمن حق أي إنسان، أن يعتز بقناعاته ومواقفه ومتبنياته الأيديولوجية والفكرية، ولكن ليس من حقه أن يسيء إلى قناعات وعقائد الآخرين. ولكي يتم ضبط نزعات الغلو والاستئصال التي تصيب كل الأطراف بدون استثناء، من الأهمية سن القوانين التي تعاقب كل مواطن وإنسان، يسيء إلى عقائد ومقدسات الآخرين.

والمجتمعات الإنسانية التي أصيبت بنزعات العنصرية المقيتة، لم تتمكن من القضاء على هذه الآفة الخطيرة، إلا بتجريم ومعاقبة صاحبها.

ولا يمكن لنا في الدائرة العربية والإسلامية، من إنهاء معضلة الطائفية وخطابات التكفير والإلغاء وبث الكراهية، إلا بسن قوانين واضحة وصريحة، تعاقب كل من يساهم في الإساءة إلى مقدسات الآخرين، أو يمارس تمييزاً مقيتاً ضد المواطنين على أسس طائفية أو مذهبية أو ما أشبه ذلك.

لهذا فإننا ندعو كل الدول العربية، التي تحتضن في مجتمعها تعددية دينية أو مذهبية، إلى الإسراع في سن القوانين، التي تجرم أية ممارسة تمييزية بين المواطنين على أسس مذهبية، وتحث من موقع القانون والإجراءات الدستورية والإدارية على الدمج بين المواطنين، وجعل قاعدة العلاقة على كل المستويات هي قاعدة المواطنة بصرف النظر عن الانتماء المذهبي للمواطنين.

إننا نعتقد أن هذه العناصر والمبادئ، تساهم إذا توافرت الإرادة السياسية والاجتماعية الصادقة، في خلق بيئة سياسية وثقافية واجتماعية مناسبة، لإدارة حقيقة التعددية المذهبية في مجالنا العربي، على أسس جديدة، تخرجنا جميعاً من أتون التوترات والهواجس الدائمة. وإننا بالقدر الذي ندعو إلى الإنصات إلى حقيقة التعددية المذهبية، وتلبية متطلباتها الثقافية والاجتماعية، نرفض رفضاً قاطعاً، تأسيس العلاقات بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد على أسس طائفية. فنحن مع الانفتاح القانوني والسياسي والثقافي في كل بلداننا العربية على واقع التعددية المذهبية، وحماية هذا الواقع قانونياً وسياسياً وثقافياً، وضد الطائفية ونزعات الانكفاء الطائفي بكل مبرراتها وأشكالها.

والمطلوب عربياً من كل الجهات والأطراف، تفعيل أسباب الاندماج وتقوية عوامل الوحدة المستندة إلى احترام التعدد والتنوع، واعتصام الجميع أكثريات وأقليات بأوطانهم ومشاريعها الوطنية..

وذلك لأن الانحباس والتخندق في ظل عناوين ما دون الوطنية، يضران بالجميع، ويحولان المجال العربي بأسره إلى كانتونات متحاجزة ومتصارعة بعضها مع بعض. فلا خيار أمام الأقليات والأكثرية في المجال العربي، إلا الاعتصام بالوحدة الوطنية، والعمل على حمل هموم وتطلعات المشروع الوطني، ومعالجة كل المشاكل والتوترات في سياق الوحدة والإصلاح الوطني.

وأحداث العراق بكل عناوينها وتفاصيلها ماثلة للعيان. فهو لا يحكم بمشروع طائفي أو مذهبي مغلق، أو باستفراد نخبة سياسية أو عسكرية أو اجتماعية بالحكم والسلطة، وإنما هو يحكم بجميع أبنائه. وبمقدار ما يتمكن الشعب العراقي من الاعتصام بوطنه ووطنيته، يتمكن من هزيمة كل المشروعات المضادة والمناقضة لمصلحته واستقراره السياسي السليم.. فالأوطان جميعاً لا تحكم بمشروعات طائفية خاصة، وإنما تحكم بمشروع وطني يستوعب كل مكونات الوطن، ويفسح المجال القانوني والسياسي لكل التعبيرات للمساهمة الفعالة في مشروعات البناء وتعزيز التلاحم الوطني.. والأكثرية العددية هنا، ينبغي أن لا تكون سبباً للبطش والطغيان والاستئثار والاستفراد. والأقلية أيضاً ينبغي أن لا تتحول إلى عناوين سياسية للتدخلات الأجنبية أو توهين الاجتماع السياسي العربي.. فكل الأطراف تتحمل مسؤولية في وأد الفتن الطائفية، وإنهاء كل التوترات التي تسيء إلى المجال العربي في حاضره ومستقبله. ولعل

المطلوب والمرتجى من كل الأطراف والتعبيرات اليوم، حمل وتبني المشروع الوطني الجامع والعادل، ويشترك الجميع في الدفاع عنه وحمل أعباء تنفيذه والوصول إلى تطلعاته. فمن حق المغبون بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قوميته أن يطالب بإنصافه، ويطالب ويلح في الطلب لتحقيق مطلب العدالة والإنصاف. ولكن من الضروري أن يتم كل هذا بطريقة لا تنزع عن هذه المطالب صفتها الوطنية العامة، وبذلك يسهمون من مواقعهم كمواطنين ذوي حقوق ومطالب وطنية. .

ومن الضروري اليوم وفي كل الأوطان العربية، العمل على صوغ مشروع وطني متكامل، يستهدف بالدرجة الأولى تفكيك كل الأسباب والعوامل الموجبة للافتراق والانقسام الداخلي، وإنتاج حقائق حيوية للمزيد من التلاقي والتلاحم بعيداً عن العصبيات التي تحولت اليوم إلى وباء يهدد المجال العربي بأسره. والنخب العلمية والثقافية تتحمل مسؤولية كبرى اليوم، لوأد الفتنة الطائفية وصوغ رؤية جديدة في التعامل مع حقائق التعددية الدينية والمذهبية الموجودة في الفضاء العربي. . ووجود وقائع طائفية في هذا البلد العربي أو ذاك، ينبغي أن لا يدفع النخب الدينية والثقافية إلى الاصطفافات الطائفية، وإنما للعمل من أجل معالجة هذه المشكلة وليس الانخراط فيها والمساهمة في تأجيجها. .

فالمجال العربي اليوم، يعيش لحظات حساسة وخطيرة على

أكثر من صعيد، وتتطلب من جميع الأطراف التعامل مع كل هذه المخاطر والتحديات بوعي وحكمة، حتى نتمكن جميعاً من عبور هذه اللحظات بأقل خسائر ممكنة.. والبحث عن الهويات الذاتية، بعيداً عن الكيانات الوطنية، سيفضي إلى المزيد من الفوضى وتراجع مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي. وذلك لأن هذا البحث سيطلق ديناميات من صراع الهويات الصغرى، وتشبث كل طرف بمواقعه ومكاسبه، مما يحول الجميع ضد الجميع على قاعدة الانتماءات التقليدية.

وجماع القول: أن المجال العربي من أقصاه إلى أقصاه، يعيش مجموعة من التحديات ومن أخطرها الفتنة الطائفية. وإن مواجهة هذه الفتنة تتطلب من جميع الأطراف (الدولة بمؤسساتها المختلفة، والمجتمع المدني بنخبه ومؤسساته) العمل على وأد هذه الفتنة، عبر خلق وعي عربي متكامل تجاه هذه المسألة، ومعالجة بعض التوترات الطائفية التي تعانيها بعض المجتمعات العربية، وخلق الحقائق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تصون الوحدة الوطنية وتحمي مكاسبها المتعددة، وتسريع وظيفة التضامنات الداخلية، التي تضبط النزاعات، وتنظم التباينات، وتحرر الأمزجة الشعبية والأهلية من ضغط العصبيات الطائفية، وتعمل على تنمية المشترك الإنساني والديني والوطني.

العرب ودولة الإنسان

تعددت الأيديولوجيات والأفكار والمرجعيات المفاهيمية والفلسفية التي سادت العالم العربي. . وتمكنت بعضها من الحكم وإدارة بعض الدول العربية على أسس ومبادئ تلك الأفكار والأيديولوجيات. فأصبحت في العالم العربي دول تتبنى النظرية الماركسية وتعمل بإمكانات الدولة على تعميم الرؤية الماركسية وإخضاع كل الشرائح والفئات إلى تلك الرؤية الأيديولوجية. كما تشكلت دول وفق النظرية القومية، حيث عمل أصحاب هذه النظرية على تسيير شؤون الدولة والمجتمع وفق الرؤية والمعايير القومية.

وتعددت في العالم العربي الدول التي تتبنى رؤية أيديولوجية، وعملت على إخضاع كل مؤسسات الدولة إلى الرؤية الأيديولوجية، التي تحملها وتتبناها النخب السياسية السائدة.

ودخلت هذه الأيديولوجيات في حروب وصراعات مفتوحة، ولقد شهد العالم العربي وعبر فترات زمنية مختلفة تلك الصراعات والحروب التي عمل كل طرف على إثبات أيديولوجيته ومصالحه بعيداً عن مصالح الأمة وأمن المجتمعات العربية. . ومع أن هذه الأيديولوجيات، دخلت في حروب وصراعات دامية بعضها مع بعض، إلا أن بينها قواسم أيديولوجية وسلوكية وسياسية واحدة. . ولعل من أهم القواسم المشتركة بين أصحاب الأيديولوجيات التي

سادت في العالم العربي، وسيطرت بشكل أو بآخر إما على الدولة ومؤسساتها أو المجتمع ومؤسساته هو أن أصحاب هذه الأيديولوجيات، لا يعتنون كثيراً بحاجات الإنسان العربي ومتطلباته الأساسية. فكل الجهود والإمكانات تصرف باتجاه تثبيت وتعميم ونشر المقولات الأيديولوجية، بعيداً عن الاهتمام بحاجات الإنسان أو الإنصات إلى مطالبه ومطامحه.

لذلك فإن الكثير من ثروات وإمكانات الدول الأيديولوجية، صرفت على نشر المقولات الأيديولوجية والحزبية، وكأن نشر هذه المقولات، هو الهدف الأسمى والغاية العليا. . ووفق هذا السلوك والتصرف الذي مارسته الدول الأيديولوجية، كما مارسته الجماعات الأيديولوجية، ضاعت حاجات الناس أفراداً وجماعات، واضمحلت حقوقهم الأساسية، واعتبر الإنسان كقيمة وحقوق وكرامة في أدنى سلم الاهتمام. ولا نحتاج إلى كثير عناء لإثبات هذه الحقيقة الناصعة في الكثير من الدول والتجارب. فيكفي أن تذهب إلى أي دولة أيديولوجية أو تقدمية في العالم العربي، لاكتشاف هذه الحقيقة. حيث كل الإمكانات تتجه إلى الشعارات وتخليد الزعيم وإثبات صحة المقولات الأيديولوجية والحزبية التي قامت عليها الدولة. بينما الإنسان في هذه الدول يعيش العوز والضنك والصعوبات الحياتية المختلفة، كما يعاني الكبت والقمع والخوف الدائم من زوار الفجر وأجهزة الاستخبارات. .

فهذه التجارب والدول، تحارب بشعارات ثورية وتقدمية حقوق الإنسان، وتعمل على إبقاء مواطنيها يلهثون ليل نهار من أجل لقمة العيش اليومية. لذلك فإن هذه الدول، لم تحقق أي إنجاز يذكر لمواطنيها، كما أنها لم تحقق وخلال سنين طويلة من الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور الشعارات التي رفعتها، حينما وصلت إلى سدة الحكم.

فالدول التي رفعت شعار الوحدة لم تنجز إلا المزيد من التجزئة والتشظي. والدول التي رفعت لواء الدفاع عن الطبقات المحرومة في المجتمع، جعلت هذه الطبقات هي أول ضحايا هذه التجربة وهذه الدولة.

ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (برهان غليون) بقوله: أزمة الدولة أعمق إذن مما تبدو عليه عادة وكأنها أزمة نظام، إنها أزمة فكرتها ذاتها. وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب إلى المشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن إنجازه، أي عن خيانتها له، وليس بسبب تحققه. وهذا يعني أيضاً أنه نابع من تنامي الاقتناع بأن هذا المشروع بالصورة التي تبلور فيها لا يمكن أن يشكل مدخلاً إلى التقدم الإنساني. وهكذا، وفي أقل من عقدين، أصبحت القيم التي كانت تغذي لدى الجمهور الواسع شعبية دولة التقدم وتثير حماسه للانخراط فيها والتماهي معها، هي نفسها القيم التي تدفع الجمهور

إلى رفضها والتنكر لها. لقد كان يكفي أن تظهر لا فاعلية البرنامج الوطني أو عيوبه، عروبياً كان هذا البرنامج أم قطرياً، حتى تفقد الدولة توازناتها المادية والمعنوية، وتضيع هي نفسها هويتها وتفقد مقدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع.

فالدول الأيديولوجية التي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن. وهذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات.

لذلك فإن المطلوب اليوم، هو الخروج من هذه الشرنقة الأيديولوجية، التي تحيل كل شيء إلى قانون إما مع أو ضد وبناء دولة القانون والإنسان، التي تسعى لصوغ قانون لضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإلى تأهيل الإنسان، وإطلاق حرياته وتطلعاته.

فإننا كعرب لم نحصد من الدول الأيديولوجية، إلا المزيد من الصعاب والتراجع والتقهقر. فالوحدة التي حلم بها الآباء، انتهت إلى دولة أيديولوجية مغلقة تكرس التجزئة وتنمي العصبيات، وباسم التنمية والعدالة الاجتماعية حصدنا نمو رأسمالية الدولة وتضخمت شريحة الانتهازيين والوصوليين.

ولقد علمتنا التجارب أن الدول التي تنفصل عن مجتمعها

وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً قهرياً، مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها. وهكذا وبفعل عوامل عديدة وعلى رأسها سيادة الدول الأيديولوجية التي لا ترى إلا مصالحها الضيقة، وتوظف كل الإمكانات من أجل إثبات مقولاتها وأيديولوجيتها، وضيعت بفعل ذلك مصالح شعبها وامتهنت كرامته، اختلطت المعايير، واشتبكت القضايا، وسقط الكثير من الشعارات المرفوعة. فالقتال أصبح داخلياً، والحرب أضحت أهلية، والتطرف والإرهاب أصبحا من نصيبنا جميعاً. لهذا كله إننا أحوج ما نكون اليوم إلى تلك الدولة التي تعتبر أيديولوجيتها وشرعيتها في خدمة الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته بصرف النظر عن أصوله الأيديولوجية أو القومية أو العرقية.

إننا في العالم العربي بحاجة إلى تلك الدولة التي تحتضن الجميع وتصبح بحق وحقيقة دولة الجميع.

والوصول إلى دولة الإنسان والقانون في العالم العربي، ليس مستحيلاً، وإنما هو بحاجة إلى الكثير من الجهد المتواصل لإنجاز هذا التطلع التاريخي. وإن دولة الإنسان التي تصون حقوقه وتحفظ نواميسه وكرامته، ليست يوتيبيا تاريخية، وإنما هي حقيقة قائمة، ولقد تمكنت بعض المجتمعات الإنسانية من تحقيقها. وأن شعوبنا العربية بطاقاتها العلمية وقدراتها الاقتصادية وطموحاتها الحضارية وأشواقها التاريخية، تستحق دولة تكون رافعة حقيقية لهذه الشعوب،

لا قامعة وكابحة لطموحاتها وتطلعاتها الضاربة بجذورها في عمق التاريخ والإنسان.

وإنه بدون توجه العرب نحو بناء دولهم الوطنية على أسس القانون وحقوق الإنسان، فإن مشاكلهم ستتفاقم وأزماتهم ستستفحل وضغوطات الخارج ستؤثر في مصيرهم ومستقبلهم.

وإن التحول نحو دولة القانون والإنسان، بحاجة إلى الأمور التالية:

1 - الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء دولة القانون والإنسان. حيث أنه لا يمكن بناء دولة جديدة في العالم العربي بدون إرادة سياسية تغير وتطور وتذلل العقبات وتواجه كل ما يدفع نحو إبقاء الأمور ساكنة وجامدة ومتخشبة. فالإرادة السياسية بما تعني من قرار صريح وعمل متواصل ومبادرات نوعية وتطوير للمناخ والبيئة الاجتماعية والثقافية، هي من العوامل الأساسية للتحول نحو دولة القانون والإنسان في الفضاء العربي.

2 - تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته. حيث أن الدولة وحدها، لا تتمكن من خلق كل شروط ومتطلبات التحول. وإنما هي بحاجة إلى جهد المجتمع المدني، الذي يستطيع القيام بالكثير من الخطوات والأعمال في هذا الاتجاه. لهذا فإن رفع القيود اليوم عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، يعد من الأمور

الهامة، التي تساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار السياسي. فالحاجة ماسة اليوم لتذليل كل العقبات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني في العالم العربي. وإن الفرصة مؤاتية اليوم، لإنهاء تلك الحساسيات التي تحملها بعض النخب السياسية السائدة، تجاه مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها وأدوارها. فإن هذه المؤسسات ليست بديلاً من الدولة، ولا تستهدف في أنشطتها إضعاف دور الدولة. بل هي مساند حقيقي ومؤسسي للدولة، كما أنه لا تقوم للمجتمع المدني قائمة بدون دولة مستقرة وثابتة.

فالدولة اليوم في العالم العربي، بحاجة إلى جهد مؤسسات المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني بمؤسساته وهياكله، هو بحاجة إلى الدولة الحاضنة والراعية والضامنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني. فالحاجة متبادلة، والأدوار والوظائف متكاملة. وإن الظروف السياسية التي يواجهها العالم العربي، تتطلب بناء الدولة في الواقع العربي على أسس جديدة وبمضامين جديدة. فالدولة التي ألغت المجتمع وحاربت قواه الحية، هي أحد المسؤولين الأساسيين عن الواقع المتردي الذي وصلنا إليه جميعاً. وسنبقى نعيش التقهقر ما دامت الدولة العربية بمضمونها الأيديولوجي الذي صحر الحياة المدنية هي السائدة. . فثمة ضرورة ملحة اليوم لإعادة صوغ مفهوم ومضمون الدولة في التجربة العربية المعاصرة.

فالدولة التي لا تحترم حقوق الإنسان، وتتجاوز الدستور والقانون لأتفه الأسباب، هي الدولة التي أخفقت في مشروعات التنمية والبناء الاقتصادي، وهي التي انهزمت أمام التحديات والمخاطر الخارجية. والعلاقة جد عميقة بين إخفاق الدولة الداخلي وهزيمتها الخارجية. ولا سبيل أمام العرب اليوم، إلا بناء دولة الإنسان والقانون وصيانة الحقوق والنواميس، هذه الدولة حتى ولو امتلكت إمكانات محدودة وقدرات متواضعة، هي قادرة بتلاحمها مع شعبها وبتفاني شعبها في الدفاع عنها، على مواجهة كل التحديات والمخاطر.

فلتتجه كل الطاقات والقدرات والكفاءات، نحو إرساء مضامين دولة الإنسان في دنيا العرب.

الفصل الثاني

المجتمع المدني وسياقات التأسيس والبناء

الإسلام والتجربة المدنية.. مقاربة أولية

مفتتح

تتداخل عدة معطيات وقضايا عند تناول مسألة المجتمع الأهلي - المدني في الفضاء المعرفي العربي والإسلامي. منها ما هو مرتبط بالظرفية التاريخية التي تأسس فيها هذا المفهوم ودلالاته السياسية والمعرفية والاجتماعية، ومنها ما يرتبط بالحمولة الفلسفية والثقافية لهذا المفهوم الذي نشأ وتأسس في بيئة معرفية مغايرة لبيئتنا الثقافية والحضارية، ومنها ما يرتبط بجدوى هذا المدخل في تطور المجتمعات العربية والإسلامية.

وعلى هذا نستطيع القول: إن دراسة المجتمع الأهلي - المدني تنتمي إلى حقول معرفية متعددة، وذلك لأن مفهوم المجتمع الأهلي يتعدى الحقل السياسي، ويتداخل مع الحقول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفعالية المجتمع الأهلي - المدني في تجارب الأمم والحضارات، مرهونة دائماً إلى حد كبير بمستوى الوعي ونوعية الثقافة السائدة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد.

فإذا كان الوعي بالحاجة إلى الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام عميقاً، فإن فعالية القوى الأهلية - المدنية ستكون قوية وصلبة ومستديمة. كما أن الثقافة المسؤولة وذات الآفاق الإنسانية والحضارية، ستحفز المجتمع على ممارسة أدواره ووظائفه الحضارية.

والنظام السياسي المتسامح، المؤمن إيماناً عميقاً بالفعل المؤسسي، وبقيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية فإنه سيساهم في تطوير الحقل الأهلي - المدني، ويزيد من فعاليته، ويكثف من أدواره ووظائفه. ويساهم مستوى التطور الاقتصادي، ويؤثر غالباً في فعالية القوى الأهلية - المدنية. إلا أن الشيء الأساسي الذي ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال، هو أن تأثير هذه العناصر ليس حتمياً. بمعنى قد يتوافر الوعي بضرورة المشاركة، إلا أن عوامل أخرى سياسية - اقتصادية - دولية أو ما أشبه تحول دون تطوير الحقل الأهلي - المدني في الأمة.

لهذا فإن العامل الحاسم في تأثير هذه العناصر، هو إرادة المجتمع والأمة، وكفاحها الدائم من أجل انتزاع حقوقها والدفاع عن دورها التاريخي. فالأمة التي تمتلك إرادة الفعل، وتمارس إرادتها وتدفع ثمن ذلك، فإنها أمة ستحتضن مجتمعاً أهلياً متقدماً وفاعلاً. وذلك لأن الحقوق لا توهب ولا تعطى دائماً وإنما تؤخذ وتنتزع، ويتم الوصول إليها عن طريق توفير الظروف الذاتية

والموضوعية المؤهلة للممارسة المدنية المتطورة والمتقدمة. فالحقل المدني - الأهلي لا يتطور في الأمم صدفة، وإنما هو وليد جهد وجهاد دائم ومستديم يتجه صوب تفعيل دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري، فهو في حالة تكوّن مستمر.

لذلك فإن يقظة الأمة، واستمرار نشاطها وشهودها الحضاري، هو حجر الأساس في استمرار تطور وفعالية الحقل المدني - الأهلي. وفي الاتجاه نفسه، فإن فعالية المجتمع المدني - الأهلي في الدائرة العربية والإسلامية، هو أحد تجليات ومصاديق شهادة الأمة على راهنها وعصرها.

في المفهوم والمضمون

1 - إن المجتمع المدني - الأهلي، ليس بديلاً من الدولة العادلة، التي تأخذ على عاتقها مسؤولية البناء والتنمية. وإنما هو مكمل للدولة في الوظائف والمسؤوليات.

ويخطئ من يرى أن مقولة المجتمع المدني - الأهلي وضرورة تنميته وتطويره، يعني التخلي عن الدولة وضروراتها. فالمقصود بالمجتمع المدني - الأهلي جملة «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومثال ذلك

الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما هو في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»[1].

فالمجتمع المدني - الأهلي، هو تعبير عن مساهمة الأمة بمختلف شرائحها وفئاتها في الشأن العام، وفي المقابل حتى لا تطغى إرادة الدولة وتتحول إلى كيان مستبد، يلتهم الجميع، ويسعى نحو إذابة كل التعبيرات الذاتية للأمة.

فالمجتمع المدني - الأهلي يعني ممارسة الأمة لدورها في البناء والعمران، كما أنه وسيلة الأمة لمنع تغوّل الدولة وطغيانها.

والمسألة ليست مقايضة بين الدولة والمجتمع الأهلي، وإنما هي الطريقة التاريخية والحضارية لتحقيق التوازن والتفاعل والتكامل المنشود بين الدولة والأمة. وهو الذي يوفر للأمة إمكانية الاختيار السياسي والحضاري. وهذا هو الذي يؤسس الحكم على اختيار

(1) ندوة، المجتمع المدني في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، ص 854، الطبعة الأولى، بيروت 1992م.

شعبي حر، ويضعه في كل الأحوال تحت المراقبة المستمرة لقوى المجتمع المدنية - الأهلية.

«وكلما غلبت المدنية على شعب زاد تمسكه بحقوقه في اختيار السلطة العمومية، وزادت مشاركته في صنع القرار المتعلق بمصيره الجماعي والفردي. وإذا كان غياب الديمقراطية في الوطن العربي قد نجم في البداية عن عوامل تاريخية واجتماعية وأيدلوجية عديدة ومعقدة، أهمها إرادة التغيير السريع ومواجهة التهديد الإسرائيلي فقد أصبح غياب هذه الديمقراطية اليوم سبباً أساسياً من أسباب وقف التغيير وحبس التقدم وتدهور الموقف العربي عموماً تجاه إسرائيل والنفوذ الأجنبي. فهو في أساس الحرب الأهلية الكامنة والمعلنة داخل المجتمعات العربية ومصدر فساد النخب السائدة واستهتارها بالمصالح العامة وتخليها عن القضية القومية وتفرغها للإثراء الفاحش»[1].

فالحركية الأهلية المتجهة إلى تطوير الحقل المدني - الأهلي في الأمة أضحت ضرورة قصوى، لما يقوم به هذا الحقل من نقد واقعي لأسس الاستبداد والفردية والحكم المطلق، ولما يشكله هذا الحقل من قدرة استيعابية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. «وبالنسبة للوضع الراهن في الوطن العربي، المشكلة ليست في غياب المجتمع

(1) برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية، ص 128، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت - 1995م.

المدني كوحدة خاصة مستقلة عن الدولة وإنما المشكلة تكمن في نزوع الدولة الدائم إلى إلغاء أي استقلالية على أي مستوى كان لهذا المجتمع المدني، أي أن المشكلة هي في رغبة الدولة في التدخل في الكبيرة والصغيرة لهذا المجتمع، وإلغاء القدرة الخاصة بالتنظيم الذاتي له. والنتيجة هي خنق المجتمع، أي سد كل المتنفسات الذاتية له، وتحول الدولة إلى جدار من الصقيع يلغي أي إرادة داخلية للمجتمع»[1].

فالأزمة لا تكمن في غياب نواة المجتمع المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي، وإنما في تغوّل السلطة واستبداديتها والمنطق الأمني الذي يتحكم في كل المسارات والاتجاهات.

فالمضمون الجوهري لمفهوم المجتمع المدني - الأهلي، هو شعور عميق ومتواصل بذاتية المجتمع، وقدرته على تنظيم نفسه وممارسته للحريات، وحماية ذاته من كل النزعات التسلطية، وعوامل التهميش والإقصاء والنفي سواء جاءت من الداخل أم من الخارج.

2 - ويعني المجتمع المدني - الأهلي، نمطاً من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، قائماً على العمل المؤسسي، متجاوزاً بذلك كل الأنماط والسياقات الاجتماعية والسياسية

---

(1) المصدر السابق، ص 173.

والثقافية، التي لا تخرج عن واقع الأنا الضيق، وتسعى نحو تحجيم نشاطها في إطار من الإمكانات الشخصية وحدها. فكل نمط مؤسسي، يمارس فعلاً اجتماعياً عاماً أو سياسياً أو ثقافياً، فهو جزء من مفهوم المجتمع المدني - الأهلي.

3 - تنظيم المجتمع وقدرة القوى الاجتماعية المتعددة في المنطلقات والغايات، على إرادة تنافسهما وعملهما في محيط اجتماعي محدد بوسائل سلمية - حضارية.

فالشأن العام في المجتمع، يدار عن طريق قوى اجتماعية تتكامل بعضها مع بعض بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتنافس بعضها مع بعض بوسائل تثري الواقع المجتمعي وتنضجه وتزيد من خبرته في إدارة تنافس أبنائه أو صراعهم.

وأساس هذا التنظيم المجتمعي، والتنافس السلمي في إدارة الشأن العام، هو تفعيل القواسم المشتركة بين هذه القوى، والتسالم والتراضي على جملة من المنطلقات والغايات التي تكون تطلع الجميع، حتى وإن اختلفت أساليب الوصول، وتعددت وسائل التعبير عن هذه المنطلقات والغايات.

فالمجتمع المدني - الأهلي هو عبارة عن الإطار المؤسسي لممارسة المسؤولية الدينية والوطنية. وسمة هذا التنظيم المجتمعي أنه ذاتي، أي أن سعي المجتمع إلى تنظيم نفسه في أطر ومؤسسات

وجمعيات وهيئات، يتم بإمكانات المجتمع ذاته، ومن أجل تحقيق غاية مجتمعية أيضاً.

فالدعوة إلى تقوية المجتمع المدني - الأهلي، تعني العمل على «محاصرة للدولة وسلطتها المطلقة، وهو إحياء للمبادرات القاعدية وبث للروح في المؤسسات والمنظمات والتضامنات الشعبية المختلفة»[1].

وبهذا تكون الأولوية هي تعظيم دور الأمة والمجتمع، ومنع تغوّل الدولة وتحولها إلى كيان شمولي، والعمل على تحريك كل فئات المجتمع وشرائحه في عملية البناء والنهضة. وبالتالي تكون الأولوية لتأسيس مجتمع عربي - إسلامي فاعل يمارس دوره ويتحمل مسؤولياته التاريخية، ويقوم بحمل مشعل التقدم والنهضة، ويشارك بفعالية في تذليل كل العقبات التي تحول دون التقدم الشامل.

وأهلنة المجتمع (إذا جاز التعبير) ليست شعاراً أو يافطة، وإنما هي وعي ورؤية وإرادة ونظام مجتمعي يتجه صوب (الأهلنة) في كل الحقول والمجالات.

وتنمية المجتمع الأهلي اليوم، هي سبيل الأمة لصيانة حقوق الإنسان وكرامته، وطريقها للإسراع في مشروع التنمية الشاملة

(1) برهان غليون، مجتمع النخبة، ص 280، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1986م.

وخيارها الإستراتيجي لزيادة مستوى المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وهي الرافعة الحقيقية اليوم لأهداف الأمة الكبرى وقضاياها المصيرية والحاسمة.

الإسلام والمجتمع المدني

هناك علاقة وثيقة بين المدينة والإسلام، إذ ارتبط الإسلام منذ انطلاقته الأولى بالمدن وحواضر الجزيرة العربية، وتأكد هذه الارتباط مع هجرة الرسول ﷺ إلى يثرب التي سارع رسول الله إلى تسميتها بالمدينة. فعلاقة الإسلام بالمدينة والحواضر علاقة حميمة، إذ إن مجموع قيمه ومبادئه تدفع نحو الإقامة والاستقرار النفسي والاجتماعي. وقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: 28].

ومن المؤكد أن الإقامة والاستقرار اللذين يوفرهما الدين الإسلامي، من الشروط الضرورية لتأسيس المدينة وفق قواعد ومتطلبات تزيد من فعالية الناس وحيويتهم الحضارية.

والمدينة أو الحاضرة لم يجعلها الإسلام بلا قانون وترتيب إداري يساهم في تنظيم شؤون المدينة من جميع النواحي، وإنما عمل على تنظيم شؤون المدينة، ودفع باتجاه الحشد واستكمال الجماعة، وحارب كل النوازع التي تحول دون استقرار المدينة وتطورها النفسي والاجتماعي والحضاري. ويبقى خيار الإسلام الأول انطلاقاً من

رؤيته وخبرته وعلاقته بالمدينة والحواضر، أنه يسعى إلى تمدين الريف وغرس القيم المدنية والحضارية في محيطه وأجوائه، عكس الخيار المتبع عند الكثير من المدارس والأنظمة اليوم، التي فرضت خياراتها ومشروعاتها الاقتصادية والإدارية والاجتماعية ترييف المدن والحواضر، وذلك عبر المجتمعات الهامشية وأحزمة البؤس ومجتمعات الصفيح التي تشكلت في ضواحي المدن.

فالخيارات الاقتصادية والتنموية المتبعة، هي التي أرغمت أبناء الريف والقرى على الهجرة القسرية إلى المدن والحواضر بحثاً عن لقمة العيش.

والإسلام هنا لم يلغ نظام الطاعة الطبيعي، إلى الأسرة، العشيرة، القبيلة، وإنما جعل طاعتهم في سياق طاعة الشريعة والالتزام بقيمها ومبادئها. ولقد جاء في الحديث الشريف (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[1].

فالإسلام أسس مفهوم الطاعة على أسس جديدة، ومعايير متعالية عن معايير التراب، فالطاعة أضحت مع الإسلام إلى الشريعة وليس إلى أي معيار آخر. ولا شك أن طاعة الشريعة والالتزام بقيمها وترتيب المواقف والخيارات وفق هديها، هو من الشروط الأساسية

---

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 74، ص85، مؤسسة أهل البيت، بيروت 1990م.

للاستقرار السياسي والحضاري، وخلق المجتمع المدني - الأهلي في المجالين العربي والإسلامي.

والطاعة وفق هذا المنظور، هي التي تصهر التمايزات أو تجعلها في سياق الوحدة والبناء والانفتاح والتسامح، بدل أن تكون وسيلة وسبباً للانكفاء والانعزال والتفتت والانخراط في مشروعات تجزيئية، تزيد من ضعف الأمة على المستويين السياسي والحضاري.

وفي التاريخ العربي والإسلامي، نرى نموذج الحالة المدنية في فعاليات المدينة الإسلامية، والدينامية الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل السلطاني، الذي يتمثل في مؤسسات الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة، وبين الحاجات الاجتماعية (المدنية) التي عبرت عن نفسها بابتداع أشكال من المؤسسات التي تقوم بممارسة دورها في هذا الصدد. «فالنشاط المديني الذي تركز بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة انتظم في (الأصناف)، وهذه الأخيرة هي تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة، كل تنظيم فيها يُعبر عن أهل حرفه من الحرف. والملاحظ أن التنظيم (الصنف) الذي يدعوه البعض الطائفة، يعتمد تراتبية أهل الصوفية ابتداءً من المبتدئ (المريد) إلى الصانع، إلى المعلم، إلى شيخ الحرفة... إلى شيخ السوق. وبين كل مرتبة تقوم أعراف وطقوس وأخلاقيات وتقنيات تعبر بدورها عن التفاوت الحاصل بين

كل مرتبة ومرتبة في المعرفة والقيمة، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة (سر المهنة) الذي أضفي عليه الطابع القدسي - الديني»[1].

فالروح والتراتبية المعنوية، اللتان يبثهما النشاط المديني تشكلان نقطة الانطلاق والتطوير للمسألة المدنية في المجالين العربي والإسلامي.

إذ إن تراث العرب والمسلمين التاريخي في هذا الإطار، ثري، ومتوافر وذو مضمون عميق على مستوى التجربة التاريخية، والخبرة التي أوجدها في النسيج المجتمعي. وذلك لأن التحولات القسرية أو الفجائية، يصحبها تمزق اجتماعي رهيب، لا يجعلها منتظمة في سياق متكامل، وإنما يحولها وكأنها جزيرة معزولة عن المحيط العام.

والذي يؤكد هذا الاتجاه (الانطلاق من التجربة المدينية العربية والإسلامية لتنمية مؤسسات المجتمع المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي) هو أن القيم المدنية والدينية في الإطار الإسلامي منصهرة فيما بينها، وهناك تطابق محمود بين القانون الديني والقانون المدني في التجربة الإسلامية التاريخية. وانطلاقاً مما يذكره (دونالد سميث) حول الفرق بين النظم العضوية ونظم الكنيسة الدينية، يمكن

(1) وجيه كوثراني، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني، ص 93، دار الطليعة، الطبعة الأولى بيروت 1995م.

اعتبار الإسلام ديناً عضوياً، وذلك لأنه يتضمن قيماً ومبادئ تعلي من الشأن المدني والإنساني، وهذه القيم هي التي تحدث قفزة نوعية في علاقة الإنسان بالمكان والزمان، وعلاقته مع بني جنسه، لذلك فإن «المديني في جميع أشكاله القديمة والحديثة يظهر كواقع جديد، أو كنتيجة لتمفصل النظام الاجتماعي والنظام المكاني. بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المكانية رباط جدلي لا يمكن اختزاله إلى أحد طرفيه، وإذا صح أن نسمي الواجبات الاجتماعية نظاماً فإن حيز المدني، حيز الظروف الجديدة، يشكل بذاته نوعاً من التجاوز، أي عامل تغيير وتحقق. من هنا فإن المدينة لا تعكس بشكل سلبي نظاماً معيناً، ولكنها تلعب أيضاً دوراً نشطاً في تحويل هذا النظام ذاته وفي استخدامه، فهي تنظم جملة من الاحتمالات والمحظورات التي في ظلها يتطور أفراد وجماعات وأقوام يرسمون استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف خاصة أو جماعية»[1].

ويبدو لي أن القفزة النوعية، التي تحدثها القيم المدنية في النسيج المجتمعي، هي التي تبرز كطاقة خلاقة متجهة إلى بناء واقع اجتماعي يتمثل هذه القيم على مستوى علائقه المختلفة، ويتجسد كنموذج يطمح إلى التوسع والامتداد، بحيث يكون هو النسق الاجتماعي السائد. وعلى هدي هذا نستطيع أن نقول: إن المسألة

---

(1) مجلة الفكر العربي المعاصر، ص 50، عدد 29، مركز الإنماء القومي، كانون الأول 1983/ كانون الثاني 1984م.

المدنية كقيم متجسدة في حركة الإنسان الخاصة والعامة، وكشبكة للعلاقات الإنسانية، لا يمكن فهمها خارج السياق التاريخي لواقعنا ومجتمعنا.

لهذا نحن بحاجة دوماً إلى البحث عن الإطار والقاعدة اللذين يحتضنان هذه القيم وتطورها في المحيط العام. وبكلمة يبقى الإسلام شرطاً ضرورياً لتأسيس المجتمع المدني - الأهلي وتطوير آليات عمله في المجالين العربي والإسلامي. وذلك بفعل أن الإسلام يعظم دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري، ويجعل الدولة مؤسسة من مؤسسات الأمة وليس العكس. ولا ريب أن المدخل الفعال لدراسة المجتمع المدني - الأهلي وموقف الإسلام ودوره في هذا الإطار، هو أن المجتمع المدني - الأهلي جزء من الأمة التي يوليها الإسلام العناية الكاملة، ويجعلها قطب الرحى في عمليات البناء والتنمية.

وإن التجربة التاريخية الإسلامية، تشكل حافزاً حقيقياً وتجربة ثرية تساهم في بلورة خياراتنا تجاه صوغ مجتمع أهلي عربي - إسلامي جديد، يأخذ على عاتقه تجديد الحركية الاجتماعية الإسلامية، ورفدها بروافد جديدة وإغناءها بخبرات وإمكانات جديدة أيضاً.

وهذا المجتمع المدني - الأهلي سيشارك في إعطاء عالم الإسلام اليوم شخوصه العالمية في كل مجال وفي المنابر كافة،

ويتيح لعالمنا الإسلامي المساهمة الجادة في تكريس نظام عالمي جديد أكثر تسامحاً وإيماناً ومسؤولية وحرية.

والمصادر الإسلامية تنطوي على قيم عديدة، تحفز على العلم والعمل وإعمال العقل والسعي لإعمار الأرض، والارتقاء بالحاجات المتعددة للإنسان. وكل هذه القيم تمثل جوهر المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي.

فتحقيق المجتمع المدني - الأهلي بالمفاهيم المجردة أمر غير ممكن، وإغفال التجربة التاريخية الإسلامية في هذا المجال، لا ينجز مشروع إنماء المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي، وإنما يزيد من تخبطنا وترددنا.

لذلك من الضروري استدعاء التجربة التاريخية الإسلامية الأهلية، ومساءلتها للتعرف على منطق عملها وحيويتها وأدوارها، وإشراك القوى الاجتماعية في إنجاز برنامج إنماء المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي.

فالحركية الأهلية لا تتواصل وتتراكم بمعزل عن قوى المجتمع الحية، بل هي التي ترفد الحركية الأهلية بإمكانات التواصل وأسباب الاستدامة.

فالقوى المجتمعية هي صانعة المجتمع المدني - الأهلي وهي هدفها في الوقت ذاته. حيث الغاية هي تطوير هذه القوى على المستوى النوعي والكمي، حتى تشارك في العمران الحضاري.

والقدرة على الاستدامة والتطوير أمام تحديات الراهن المتعددة، لا تتأتى إلا بحيوية المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي وفاعليته وتحمله لمسؤولياته الدينية والوطنية.

وإن هذه الحركية الأهلية لا تأتي جاهزة، وإنما هي بحاجة إلى بناء نظري وعملي وممارسة مجتمعية مستديمة تبلور الوسائل الملائمة والاستراتيجيات الفعالة التي توصلنا إلى حركية أهلية مؤسسية تتجاوز الأشخاص، وتستمر في العمل والعطاء وفق نسق مؤسسي متطور.

وفي المجال العربي والإسلامي المعاصر، لا زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، حتى يترسخ العمل المؤسسي المدني - الأهلي، وتسير مجتمعات هذا المجال الحضاري تجاهها.

«وإن المواطنية هي التمتع بالحرية السياسية، أي بحق المشاركة من مستوى الندية، والمساواة في تقرير مصير الجماعة الإنسانية. ولا وجود لحرية سياسية دون وجود علاقة وطنية، أي أمة، واندماجاً سياسياً - ممارسة سياسية عملية - في الجماعة. إن النزوع إلى الحرية، وإلى بناء الأمة كإطار للاندماج والمشاركة الجماعية في مستوى الندية وتحمل المسؤولية الجماعية، هو أحد محركات وحوافز التغيير الرئيسية اليوم في منظومات قيم المجتمعات العربية وهو بذرة ثورية ممكنة، ولا بد من الرهان عليها، في بناء الديمقراطية كإطار لعلاقة اجتماعية جديدة، مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالمواطنية».

ويضاف إلى ذلك أنه «أصبح العمل من أجل الحرية والتماهيات المدنية والسياسية، يساوي العمل من أجل بناء الصدقية الذاتية وتأسيس الفاعلية، أي احترام الذات والنظر إلى النفس كمستودع لقيم إيجابية. ولعل هذا الطلب المتزايد على المواطنية، أي على بناء وطنية حقيقية قائمة على تأسيس علاقات تضامن واعتراف متبادل وتعاون شامل، لا تذوب في الشعارات الخارجية أو التعبئة السياسوية، هو اليوم النبع الأعمق للنزعة الديمقراطية»[1].

ويوفر المنظور الإسلامي ثقافة توحيدية، تناقض المسار الانشقاقي والتمزيقي، وتسعى إلى زيادة الروابط ومستوى التعاون بين أبناء المجتمع الواحد، وتؤسس ذلك على قاعدة أخلاقية سامية من حسن الظن والتواضع ومساواة الذات مع الآخر ونزع الغل والأحقاد من النفوس والقلوب.

ومن الطبيعي القول: إن انحسار الثقافة الانشقاقية والتمزيقية في المجتمع، يساهم بشكل كبير في توطيد أركان الحقل المدني - الأهلي، ويزيد من فعاليته وأدائه.

نحو تسوية تاريخية

ستبقى الأمة العربية والإسلامية بعيدة عن دورها التاريخي، مادامت العلاقة متوترة بين الأمة ومشروع دولتها. والحل ليس في

(1) جورج جقمان وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي - دراسات نقدية**، ص 121 - مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1994م.

خضوع الأمة لمشروع الدولة الناقص والقاصر عن تأدية وظائفه الكبرى والحضارية. ودفع الأمة إلى ممارسة خيارات ليست سلمية وحضارية في إنجاز مطامحها من مشروع الدولة، يكلف الجميع الكثير من الطاقات والإمكانات والثروات والأرواح. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت وما زال بعضها مستمراً في بعض البلدان العربية والإسلامية، ليست ببعيدة عنا، بل إن تداعياتها وآثارها طالت جميع مناطق المجال الحضاري للعرب والمسلمين.

النظام والأمن من ضرورات الوجود الإنساني، ولكن حفظ النظام واستتباب الأمن لا يتأتى عبر قمع الأمة والمجتمع، وإقصاء القوى الحية فيهما عن ممارسة دورهما التاريخي. وإنما عبر إيجاد علاقة تعاقد جديدة بين النظام والمجتمع، بين الدولة والأمة، تأخذ هذه العلاقة في الاعتبار كل متطلبات الأمة الحضارية والسياسية، كما تحترم ضرورات الاستقرار. و«فكرة الشورى، فكرة حفظ النظام بالتوافق لم تخطر على بال أي دولة حاكماً وحكومة، وأجهزة، الخيار الذي يقال أو لا يقال، لكن يفهم دائماً بوضوح هو: إما نحن أو الفوضى. أما أن نشترك معاً في إقرار النظام، المشروع التاريخي، المشروع السياسي العام، المشروع السياسي العالمي، المشروع الحضاري فلم تعد الأمة تطلبه من الدولة، إنما تمارسه بطريقتها الخاصة أو لا تمارسه نتيجة لعجزها، رجع إلى مكانه إلى كونه مشروع الأمة، ولكن المشروع الخاص الذي يتناول الحياة المادية

اليومية للمواطن، هذا المشروع أيضاً فشلت فيه الدولة تماماً»[1].

فحفظ النظام والأمن لا يتأتيان إلا بتوافق الدولة والأمة، ودون ذلك ستبقى ساحة العالم العربي والإسلامي مليئة بالحروب والتوترات وعلاقات الصراع المدمرة.

وهنا ينبغي التفريق بين الدولة القوية والدولة القمعية، نحن نرى أن تطور المجتمع المدني - الأهلي النوعي مرهون أيضاً بوجود دولة قوية ذات بعد مؤسسي. والقمع واستخدام سياسة تكميم الأفواه ليس مؤشراً من مؤشرات الدولة القوية، بل من مؤشرات الدولة القمعية.

ونحن نرى أن الدولة القوية، تبنى من خلال العلاقة الإيجابية بين الدولة والمجتمع. أما انفصال الدولة عن المجتمع ولجوء الدولة لجبر هذا الانفصال ببناء مؤسسات للقمع والإرهاب، فإنه لا يصنع دولة قوية، بل يؤدي إلى بناء نموذج لدولة قمعية، تمتص كل إمكانات الدولة والمجتمع في بناء أجهزة ومؤسسات تزيد من إرهاب الناس وإقصائهم من الفعل الحضاري.

وعلم الاجتماع السياسي المعاصر، يفرّق اليوم بين الدولة القوية والدولة القمعية، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خياراتها ومشروعاتها مع مجتمعها وشعبها هي الدولة القوية، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة. فالدولة القوية حقاً، هي التي تكون

(1) مجلة المنطلق، العدد 98، ص 14، كانون الثاني 1994م.

مؤسسة للإجماع الوطني وأداة تنفيذه. وتنبثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا.

ولا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية، هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها. لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا الاستزلام والمجد الفارغ والأبهة الخادعة، ومارست كل ألوان العسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة.

ومؤسسات الأمة في التجربة التاريخية الإسلامية، كانت تمارس دوراً أساسياً في تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويتكثف دورها ويتعاظم في زمن انحطاط الدول أو غيابها أو هروبها من مسؤولياتها تجاه الأمة.

وفعالية الأمة السياسية والثقافية والحضارية، من الأمور الهامة على مستوى الغايات التي تتوخاها المنطقة العربية والإسلامية، وعلى مستوى العمران الحضاري. إذ إن الأهداف الكبرى التي تحتضنها الأمة وتتطلع إلى إنجازها وتنفيذها، لا تتحقق على مستوى الواقع إلا بفعالية الأمة وحركتها التاريخية وتجسيدها لقيم الشهادة.

والمجتمع المدني - الأهلي، هو أحد جسور الأمة لإنجاز تطلعاتها وتنفيذ طموحاتها. لذلك من الأهمية بمكان العمل على

تطوير ثقافة مدنية - أهلية، تبلور مسؤوليات المجتمع، وتحمله دوراً ووظائف منسجمة واللحظة التاريخية.

وإن تجذير هذه النوعية من الثقافة في المحيط الاجتماعي، سيضيء سبلاً هامة لمبادرات المجتمع ورياديته في العمران الحضاري. وذلك لأن هذه الثقافة ستنشط من حركية المجتمع وتزيده تماسكاً في طريق البناء والتنمية، وتعزز بعضه بعضاً، وتعمق في نفوس أبناء المجتمع الثقة والفعالية والانفتاح على الأفكار والتجارب الجديدة، والمرونة التي لا تعكس ضعفاً وهزيمة، وإنما مرونة قوامها الثقة بقدرة الآخرين على المشاركة في البناء، والتسامح حيال الاختلافات والمواقف القلقة والملتبسة.

وإن الوصول إلى مجتمع عربي - إسلامي جديد، يأخذ على عاتقه مسؤولية التاريخ والشهادة على العصر، بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة، تغرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيماً جديدة تنشط الحركية الأهلية، وترفده بآفاق جديدة، وإمكانات متاحة، وتطلعات حضارية. والتنشئة الثقافية والسياسية، من الوسائل الهامة التي تساهم في تطوير الحقل المدني - الأهلي في الأمة. وإن شبكة العلاقات الاجتماعية، كلما كانت متحررة من رواسب الانحطاط والتخلف، وبعيدة عن آثارهما النفسية والعامة، كانت قوية وفعالة. وإن التنشئة الثقافية والسياسية السليمة، تساهم مساهمة كبيرة في حركية هذه الشبكة وقدرتها على تجاوز المحن والابتلاءات، وتوفر لها

الإمكانية المناسبة للتعاطي مع اللحظة التاريخية بما يناسبها وينسجم مع متطلباتها. وهي «وسيلة فعالة لتغيير الإنسان، وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه، وكيف يكوّن معهم مجموعة القوى التي تغير شرائط الوجود نحو الأحسن دائماً، وكيف يكوّن معهم شبكة العلاقات التي تتيح للمجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ»[1].

وفي إطار البناء العلمي والثقافي الذي يؤسس ركائز الحركية المدنية - الأهلية، ينبغي العناية بالمفاهيم والقيم التي تشكل مداخل ضرورية ومفاتيح فعالة لدفع قوى المجتمع نحو البناء المؤسسي. وكذلك قراءة الأحداث والتطورات، واستيعاب منطقها واتجاه حركتها والمفاهيم المتحكمة في مسارها. و«إن ما ينبغي الحديث عنه، وما يشكل أداة مفهومية أوضح وأسهل للبحث هو مجموعتان من العوامل الداخلية، لا تتماهى مع التراث، وإنما تغطي البنى المحلية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، كما نشأت في إطار التحرر من الماضي من جهة، وفي إطار التأثر بالخارج في العقود الماضية من جهة ثانية، أي من حيث هي ثمرة للتفاعل السابق بين التراث المجروح والمهتز، وأحياناً المدمّر، وبين الحداثة بما هي مجموعة الأنماط الجديدة التي فرضت نفسها على وسائل وطرق إنتاج المجتمعات، لوجودها من الناحية الفكرية والخيالية والسياسية

(1) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية، ص 100 - دار الفكر، الطبعة الثالثة، دمشق 1986م.

والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية معاً. أما المجموعة الثانية فهي العوامل التاريخية التي ترتبط ببنى النظام العالمي، من حيث هو ترتيب لعلاقات القوة على الصعيد الدولي، وبسياسات الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة الوطنية، وما ينجم عنها من تعارض في المصالح، ومن نزعات متعددة للهيمنة والسيطرة والتحكم بمصير المجتمعات الضعيفة، للاستفادة من مواردها، واحتواء ثمار عملها وجهودها»[1].

ومن خلال هذه القراءة الواعية والدقيقة تتضح الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة، التي تؤسس لشبكة التضامن الاجتماعي والتآلف الداخلي بصورة حيوية وفعالة.

وهذا لا شك هو شرط تحويل الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة التي تدفع باتجاه الخيار الديمقراطي والمدني إلى واقع ملموس وحركة اجتماعية متواصلة. وبالتالي تتصاعد قدرة المجتمع على إجهاض كل مشروع ارتدادي، وترتفع وتيرة الحركية الاجتماعية باتجاه البناء المدني والمؤسسي.

فالوعي الذاتي بالظروف الموضوعية وقوانين حركتها، هو شرط الاستفادة منها، وتوظيفها بما يخدم أهداف الوطن والأمة.

وبهذه العناصر والقيم، يكون المجتمع بكل شرائحه وفئاته

---

(1) حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق، ص 114.

مسؤولاً عن تطوير ذاته، وتجديد رؤيته لنفسه ولدوره التاريخي.

ومن المؤكد أن تطوير هذا التوجه في المحيط الاجتماعي، سوف يؤدي إلى إحداث شكل أو أشكال من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة. والمجتمع الذي يفتقد الوعي والإرادة، ينزوي عن راهنه، ويعيش الهامشية، ولا يتحكم في مصيره ومستقبله. لذلك فإن بداية تطور الحقل المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي، هي في عودة الوعي بضرورة هذا الحقل في البناء والعمران، وامتلاك إرادة مستديمة لتحويل هذا الوعي إلى فعل مجتمعي متواصل، يتجه إلى تطوير وترقية وتنمية الحقل المدني - الأهلي في الأمة. وفي المجال نفسه يمارس هذا الحقل دور إنتاج وسائل التغيير والتطوير في المجتمع.

وبهذا يكون الحقل الأهلي في الأمة، هو حجر الأساس ونقطة البداية، في مشروع العمران الحضاري الجديد.

المجتمع والدولة في المجال العربي.. وسياقات التحول

تسود العالم المعاصر أسئلة ملحة حول الراهن بحقوله المختلفة والمستقبل بآفاقه العديدة. إذ نجد أن الأمم والشعوب، تسعى جاهدة بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات لتؤكد نفسها وإرادتها في هذا العالم المتشابك والمليء بالطموحات والتطلعات والإرادات المتباينة. فصورة العالم المعاصر باندفاعاته واكتشافاته وبأزماته وحروبه وتحالفاته وانقساماته، تدفع باتجاه ضرورة بلورة موقع متميز للفضاء العربي والإسلامي في هذا العالم المعاصر.

لهذا فإن فحص الراهن، ومعرفة اتجاهات حركته السياسية والثقافية والحضارية، ومكونات الفعل الحضاري، وممكنات الانطلاق والنهوض، كلها تساهم في اكتشاف الموقع المناسب والطموح الممكن الذي ينبغي أن نسعى إلى إنجازه وتنفيذه.

فالتطورات الهائلة التي تجري في أرجاء المعمورة، وعلى مختلف الصعد والمستويات، تدفعنا إلى ضرورة إحداث تحولات

تاريخية ونوعية في واقعنا، حتى يتسنى لنا الاستفادة والاستجابة النوعية لتلك التطورات المذهلة.

فالوعي بالتطورات هو في جوهره، تنمية الذات وتأهيلها نفسياً وعقلياً وفنياً، للاستفادة منها، وتوظيفها بما يخدم راهن الأمة ومستقبلها.

وهذا التحول النوعي، هو بداية تنظيم المجتمع الذي يخلق التقدم، ويندفع إلى أسبابه وموجباته ذاتياً. وهذا مما يحوّل الأفكار والقناعات العامة إلى إرادات إنسانية متواصلة ومتعاظمة، تضمن استمرار فاعلية التقدم والتطور في المحيط المجتمعي.

وفي مناخ العولمة والكوكبة التي تزداد فيه تحديات السيادة والاستقلال، نحن أحوج ما نكون إلى فحص طبيعة العلاقة بين الدولة والأمة في مجالنا العربي والإسلامي، حتى يتسنى لنا تطوير هذه العلاقة وإنضاج أطرها المشتركة، لنتمكن من مجابهة تحديات ومتطلبات مشروع العولمة والكوكبة.

ولا نجانب الصواب حين القول: إن جزءاً من الأزمة يرتبط بتصور جميع الأطراف للعلاقة بين الدولة والأمة، وهو تصور قائم على أن متطلبات الدولة متناقضة مع طموحات الأمة. وأن تطلعات هذه الأخيرة لا تنسجم وضرورات الدولة. وبهذا يكون التصور السائد، أن كل طرف لا يمكن أن يمارس دوره ووظيفته إلا على حساب الطرف الآخر.

ولا ريب أن هذا التصور الخاطئ، يفرض صيغة مقترحة للعلاقة، لا تتعدى نسق التبعية والضعف المتبادل. بمعنى أن ضعف الدولة ضرورة لبروز قوة الأمة، وأن اهتراء وتآكل هياكل الأمة الثقافية والاقتصادية والحضارية مقدمة لازمة لاستمرار الدولة في بناء مؤسساتها وهياكلها. وبالتأكيد فإن هذا التصور يغذي بشكل أو بآخر حالة التوتر والفجوة الموجودة بين الأمة والدولة في المجالين العربي والإسلامي.

وإن استمرار الفجوة والتوتر بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي، يجعل الأمة تحارب نفسها، وتعوق مسيرة نهضتها، وتحول دون الانطلاق في رحاب البناء والتنمية. ولاشك أن تراكم هذا التوتر، هو الذي أدى إلى بروز الحروب الأهلية الصريحة، التي استخدم فيها كل أشكال العنف والقتل والتدمير، والمضمرة التي تتغذى من ثقافة الإقصاء والتكفير، التي تجعل الفضاء الاجتماعي أشبه ما يكون بكانتونات منفصلة بعضها عن بعض، وكل طرف يحمل عن الآخر رؤية ضيقة ومشوهة وذات أفق صراعي محموم.

ووسط هذا الصراع المحموم، الذي يأخذ أشكالاً مختلفة ومتباينة، يتضاءل مستوى الاهتمام بقضايا الأمة الحيوية والمصيرية، وتتغول مشكلات الداخل العربي والإسلامي، وتضيع البوصلة النظرية والمفاهيمية، التي تحدد أوليات الصراع وآليات المواجهة،

وتحول دون تشتت الجهود والطاقات. فيصبح الجميع يعيش مرحلة اللاتوازن، وتتبخر آمال الأمة بالنهضة، وتتهدد كل مكاسب الأمة الاجتماعية والسياسية، وتختلط الأمور بشكل فوضوي، مما يعزز هذه اللحظة التاريخية الصعبة استخدام كل الأطراف لآليات الحرب ووسائل المعارك العسكرية. وفي هذه اللحظة تنتقل مشروعات الدولة من مشروعات التنمية والتعمير إلى مشروعات القمع وزيادة جرعة الاستبداد واستخدام القوة الغاشمة.

كما أن الأمة تنشغل عن أهدافها الحضارية، من أجل مشروع رد الحيف والظلم عن جسمها وكيانها ومقدساتها.

ولا مخرج من هذه اللحظة التاريخية إلا بإعادة تنظيم العلاقة بين فضاءي الأمة والدولة، بحيث تتسق وتتناغم الإرادة الجمعية تجاه البناء والتنمية ومتطلباتهما السياسية والثقافية والاقتصادية والحضارية.

والوجودات الاجتماعية ليست واحدة أو أحادية، وإنما هي تحتضن كل أشكال التعدد والتنوع. ولا يمكننا أن نتصور مجتمعاً أحادياً في فكره وميوله وانتمائه السياسي والفكري. وإنما دائماً تتعدد الانتماءات السياسية والفكرية، وتتنوع الميول والأهواء. والوجود الاجتماعي الحضاري، هو الذي يجترح أطراً أو صيغاً ممكنة ومتاحة للتعايش والوحدة والتآلف بين جميع هذه الأطياف.

واحتدام النزاعات والحروب في المجتمع الواحد، أو بين

الدولة والمجتمع، ليس من جراء وجود حالات التنوع والانتماءات المتعددة، وإنما هو من جراء التعاطي مع هذه الحالات بعقلية قسرية وقهرية وتهميشية. ولا شك أن العنف لا يؤدي إلا إلى مثله، وكذلك القسر والقهر. لذلك فإن استخدام القوة المادية يزيد من حالات الاحتدام بين المجتمع والدولة معاً. فالدولة القهرية لا تصنع سلماً اجتماعياً، وإنما هي تؤسس لنزاعات وحروب عديدة. فهي في حقيقة الأمر مشروع مفتوح للصراعات والنزاعات والاحتقانات الاجتماعية والسياسية وتفاقم العصبيات بكل أشكالها وألوانها.

فالوصول إلى مستوى متقدم من العلاقة الإيجابية بين الأمة والدولة، هو خلاصة استحقاقات ومناشط متعددة تراكم على المستوى المجتمعي إلى درجة انبثاق حقائق جديدة على المستويات السياسية والنفسية والثقافية والاجتماعية تنسجم ومتطلبات خلق نمط جديد من العلاقة الإيجابية والتكاملية بين الأمة والدولة. وإن تواصل الجهود واستمراريتها، هما شرط تراكمها التاريخي وعدم تخبطها وتنظيمها وفق سياق معرفي يتجه نحو القضايا المركزية. لذلك نجد أن النصوص الإسلامية، تؤكد على أن التفكر والتدبر، الفهم والعلم والحكمة والذكر، هي من المفردات التي تتكامل من أجل خلق هذا السياق المعرفي المتواصل. وإنه من دون العقل كعنوان جامع لتلك المفردات لا يمكن لفرد أو أمة أن تفلح في حياتها الراهنة والمستقبلية.

قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾

[الملك: 10]. فالعقل كصانع للمعرفة وناظم لها، هو الذي يوفر التراكم المعرفي المطلوب، من خلال يقظته وتأثيره في الوقائع.

وإن بوابة تسوية العلاقة بين الأمة والدولة في الفضاء العربي والإسلامي، تفعيل دور المجتمع الأهلي - المدني، وتعظيم دور ووظائف مؤسسات الأمة وذلك لأن تنمية أنشطة المجتمع الأهلي - المدني، سيملأ الكثير من الفراغات التي تملأها عادة إرادة الدولة، مما يوسع سلطتها ويخضع خيارات المجتمع إلى متطلباتها الاستبدادية والبعيدة عن الشرعية الدينة والقانونية. والوضعية التاريخية الراهنة، تدفعنا بكل معطياتها نحو تفعيل واقعنا المجتمعي، وتنشيط دوره حركة المجتمع في مجالات البناء والعمران. فانخراط شرائح المجتمع في الحياة العامة من الشروط الأساسية للوصول إلى حالة التوازن والتكامل المطلوبة بين الأمة والدولة في المجالين العربي والإسلامي. وحركية المجتمع الأهلي، والجهد المتوصل لتأسيس وتطوير بنى المجتمع المدني، لا يتمان بعيداً عن الدولة. ويخطئ من يتصور أن بناء المجتمع المدني، يعني الاستغناء عن الدولة ومؤسساتها. فالأمة بحاجة إلى الدولة ومؤسساتها التنفيذية والقضائية والتشريعية، وبهذا لابد من القول، إن الأمة بحاجة إلى كلا الأمرين: مجتمع مدني فاعل يمارس دوره ويقوم بوظائفه الحضارية، ودولة عادلة ترعى شؤون الأمة، وتقوم بدورها في إطار عزة الأمة وشهودها الحضاري. وفي هذا

السياق «استقر مفهوم المواطنية كأساس للعلاقة بين المجتمع والدولة. أي كأساس للعقد الاجتماعي القائم بين الطرفين، حيث تكون الدولة ناظماً وضابطاً لهذه العلاقة، ويكون المجتمع حقل ممارسته لحقوق المواطن الفرد وحقوق الجماعة الوطنية في ظل قوانين ومؤسسات الدولة وفي ظل نظام ديمقراطي يشكل آلية تنظيم هذه العلاقة والمرجعية الأخيرة للدولة والمجتمع معاً. إذن، إنّ المواطنية هي القاعدة الأساس التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني. وبهذا المعنى يتجسد مفهوم المجتمع المدني في المجال الذي ينتظم فيه المواطنون كأفراد في نقابات وأحزاب وجمعيات غير حكومية ويمارسون نشاطات مستقلة عن سياسات أهل الحكم، لكنهم يمارسون تأثيراً مباشراً وغير مباشر في هذه السياسات. وهذا المجال (المدني) غير ملتحق بالدولة وسياستها، ولكنه أيضاً غير خارج عليها. وإنه مستقل بالمعنى الإيجابي المؤثر في الدولة. والدولة من جهتها حيادية، أي أنها لا تطغى عليه ولا تستتبعه، بل تحافظ عليه وتحميه في إطار النظام العام والمصلحة العامة»[1].

وإن هذا التفاعل والتكامل بين الطرفين، هما التوليفة التاريخية التي تمكنت من نقل المحيط العربي والإسلامي من واقع التخلف إلى رحاب التقدم والحضارة.

---

(1) مجلة المنطلق، العدد المئة والواحد والعشرون، ص19، خريف - شتاء (1998 - 1999م)، 1419هـ.

واختلال هذا التوازن، يبدأ حينما تتخلى الأمة عن دورها أو تضعف قدراتها النوعية. فمع تراجع الأمة بمؤسساتها، تتغوّل الدولة وتحتل مجالات وحقولاً بفعل اختلال التوازن. «والمجتمع الأكثر ديمقراطية هو أيضاً ذلك المجتمع الذي يصنع الحدود الأكثر صرامة أمام هيمنة السلطات السياسية على المجتمع وعلى الأفراد. وهذا يعني أن المجتمع الأكثر حداثة هو ذلك المجتمع الذي يعترف، بأكبر قدر من الوضوح، بالمساواة في الحقوق لكل من العقلنة والتذويت، وبضرورة تآزرهما المتبادل.

الديمقراطية هي ليست انتصار الواحد، ولا تحول الشعب إلى حاكم. إنها، على العكس من ذلك جعل المؤسسات تابعة للحرية الشخصية والجماعية. فهي تحمي هذه الحرية من السلطة السياسية - الاقتصادية، من جهة، ومن القمع الذي يمارس من قبل القبيلة والتقاليد، من جهة ثانية. وهي تحمي نفسها من نفسها أيضاً، أي من عزلتها داخل نظام سياسي مغلق بين لا مسؤولية الدولة وطلبات الأفراد، وداخل فراغ تملؤه بمصالحها الخاصة وبصراعاتها الداخلية وبخطابيتها. إن ضغط الدولة على المجتمع هو كبير بالضرورة في أيامنا، بفعل إلحاح مشكلات التحديث والتنافس الاقتصادي والعسكري.

من هنا، فإن تعزيز الذات هو المهمة ذات الأولوية، ومجتمعاتنا، أياً كانت أوضاعها، تميل نحو الخضوع إما لقانون

الحاكم وإما لقانون السوق، والديمقراطية تستلزم صمود روحية الحرية والاستقلال والمسؤولية في مبدأي الحكم هذين»[1]. ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والتعليم والثقافة والتربية، تقوم في هذا الإطار بغرس أسس الذاتية الحرة والثقافة المسؤولة في أبناء المجتمع. فإرادة الإنسان الحر وثقافة الحرية والمسؤولية، هما سبيل تكريس حقائق الديمقراطية في الواقع المجتمعي.

«واستقرار المجتمع المسلم ونجاح حركات الإصلاح فيه لن يترسخ إلا من خلال عقلية مجتمع الشورى ونظامه، والتزام المنهج السلمي المدني مبدءاً في السعي السياسي للإصلاح والتغيير. ولهذا فإن من المهم أن ندرك أن المنهج الشوري في جوهره أمر مبدئي مفاهيمي وتربوي يجب أن يترسخ في ضمير الأمة على مختلف مستويات التربية والتعليم والتنظيم والتعامل فيها وليس مجرد قضية هيكلية تنظيمية في تشكيل مؤسسات الحكم يأخذ الاستبداد فيها ألبسة ووجوهاً متغيرة»[2]. فتعميق مفاهيم الحوار والسلم المجتمعي والمجادلة بالتي هي أحسن ونسبية الحقيقة والتسامح، كلها تساهم في إنهاء موجبات التوتر وعوامل الصدام العنيف في داخل

---

(1) المصدر السابق، ص186.

(2) مجلة المعرفة، العدد الخامس عشر، ص 104، السنة الرابعة، شتاء 1419هـ/ 1999م، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

المجتمعات العربية والإسلامية. فالتكامل بين الدولة والمجتمع في سياق وطني - حضاري متواصل بحاجة إلى توافر الشروط التاريخية المؤهلة لكلا الطرفين لممارسة أدوارهما المطلوبة دون التعدي على الطرف الآخر. ولا شك أن القيم الحضارية التي تكرس في الواقع المجتمعي حالة الاستقرار السليم، هي من العوامل الأساسية لخلق تلك الشروط التاريخية التي تطلق مبادرات تاريخية باتجاه إنجاز مشروع توافقي بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي والإسلامي.

فلا تكامل وتفاعل حضاري بين الدولة والمجتمع، إذا لم تدخل القيم الحضارية السالفة الذكر في نسيج كلا الطرفين، ويتم تمثلها في السلوك الخاص والعام، في دوائر الدولة ومؤسساتها، وهياكل المجتمع ومؤسساته الأهلية والمدنية. فلا بد أن تتحول هذه القيم إلى قوة مادية وحقائق قائمة في الواقع العام، نصنع من خلالها سياق التفاعل والعلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا الإطار تتجسد إحدى مهمات السلطة والدولة: وهي أن «تواكب حركة المجتمع وإنتاجيته وتلتقط اتجاهات النمو وتسعى لتصويبها وتسريعها، هي (السلطة) التي يمكن الحكم على أدائها السياسي بالنجاح والإخفاقات السياسية للدولة العالمثالثية تعود في جزء أساسي منها إلى فشلها في التقاط اتجاهات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها أو تعود إلى اعتقادها أنه بفرض أنماط إنتاجية

جديدة مغايرة ومعاندة لتلك الموجودة تستطيع أن تحقق التقدم المطلوب»[1].

فالدولة معنية في كل الظروف والأحوال بمصالح الأمة والمجتمع، ولذلك ينبغي أن تسعى إلى تأمين مصالح الأمة وحماية مكتسباتها وقيمها وإبداعاتها ومنجزاتها.

ومن هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن مدخل الوفاق والتكامل بين الدولة والأمة، هو التزام الدولة بمصالح الأمة واتجاهات الرأي العام المتوافر فيها. فكلما اقتربت الدولة من مفهوم الالتزام، تعمقت أسباب الوئام والتفاعل بين الدولة والمجتمع. والعكس بمعنى أن ابتعاد الدولة عن مصالح الأمة والمجتمع وعدم خضوعها لاتجاهات الرأي العام، يعني على المستوى الفعلي ابتعاد الدولة في خياراتها وسياساتها عن مصالح الأمة الحقيقية، مما يجعل العلاقة بين الطرفين متوترة وذات طابع صدامي. «ومما تقدم، بات بالإمكان رسم معادلة للاستقرار السياسي أو للاضطراب في مختلف المجتمعات السياسية، فكلمت تقاربت مشاريع الدولة وسياساتها ومناهجها التربوية مع مصالح المجتمع وقيمه، كلما ارتقت هذه الدولة وتقدم معها المجتمع وظهرا مؤتلفين متفاعلين. وكلما تباعدت المشاريع والتطلعات كلما ازدادت مشاعر الخوف والاعتراض

---

(1) مجلة المنطلق، العددان المئة وثمانية والمئة وتسعة، ص 67، صيف وخريف 1994م / 1415هـ.

والنقمة لدى مختلف شرائح المجتمع»[1].

والدين الإسلامي في هذا المجال أرسى جملة من القيم والمبادئ التي تحافظ على حيوية الناس وحرياتهم، وتدافع عن حقوقهم، وترذل استخدام القوة والظلم في العلاقات الإنسانية والاستبداد والاستفراد بالرأي والحكم، وتجعل من الشورى وتداول الرأي والأمر والتسامح والتضامن والتعاضد من القيم الضرورية التي ينبغي أن تتعمق في النسيج المجتمعي.

وحتى تمارس الأمة دورها الحضاري، بحاجة إلى سيادة الشورى في محيطها ومكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها (الشورى) القادرة على تعبئة كل الطاقات تجاه خيارات الأمة الحضارية، وبها يتم تجاوز العقبات التي تحول دون الاستفادة من خيرات الأمة وثرواتها.

ومما سبق، نستطيع أن نفهم أهمية التحول النوعي في طبيعة العلاقة وسياقها وآفاقها بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي، بوصفه آلية نوعية ونقلة كيفية تهيئ هذا المجال للانخراط الجاد والحيوي في شؤون العالم. وكلما تأخر أو تباطأ هذا المجال في تنظيم هذه العلاقة وتأسيسها وفق نسق حضاري جديد، ابتعد هذا المجال عن أسباب النهضة وعوامل التطور

---

(1) المصدر السابق، ص68.

والتقدم. فحجر الزاوية في مشروع التقدم والنهضة، هو قدرة العالم العربي والإسلامي على بلورة نمط حضاري للعلاقة بين الدولة والأمة، بحيث تكون هذه العلاقة تفاعلية - تواصلية وبعيدة عن كل أسباب الكيد والتوتر والإقصاء. وبالتالي فإن قدرتنا على إنجاز هذا النمط من العلاقة، هو الكفيل بإنجاز مفاهيم التغيير والنهضة في الواقع المجتمعي.

فالاختيار الحضاري الذي يسمح بتعبئة كل الطاقات وتحشيد كل الجهود والاستفادة من كل الإمكانات، هو ذلك الاختيار الذي يستند في خططه وبرامجه إلى علاقة حضارية متوازنة بين الدولة والأمة، بحيث يقوم كل طرف بتأدية أدواره ووظائفه على أكمل وجه. وهو الاختيار النموذجي الذي يؤسس لحقل سياسي سليم في العالم العربي والإسلامي. و«الاختيار السياسي بهذا، اختيار أساسي يلقى القبول من الجميع أي بالاتفاق العام، أو الإجماع، ثم اختيارات فرعية تختلف فيها وعليها التيارات السياسية الشرعية. وبدون الاتفاق العام، لا يتحقق الاختيار الفرعي.

فعلى المجتمع أن يحدد أولاً اتفاقاته العامة، التي تعبر عنه كوحدة كلية لها وجودها وتماسكها، ومن ثم يستطيع أن يسمح بتداول السلطة، داخل إطار هذا الاتفاق العام. وبدون الاتفاق العام، يمر المجتمع والدولة بحالة فوضى سياسية شاملة. لأن تداول السلطة هنا يعني «تداول السلطة» و«تداول النظام»، إن صح التعبير.

فقبل الوصول إلى اتفاق عام حول البدائل الممكنة، تصبح كل البدائل متاحة وفاعلة، ولكن تداول السلطة بينهما غير جائز بالهدف المقصود منه. ولنتخيل مثلاً، دولة تمر بحكم شيوعي، ثم رأسمالي، ثم اشتراكي، ثم نازي، خلال عقدين من الزمن. مثل هذه الدولة لن توجد أصلاً كدولة، لأن التغير الجذري في النمط السياسي، سوف يحطم بناء الدولة وتماسك المجتمع»[1].

فالاختيار الحضاري والأطر المرجعية العليا، هما اللذان يحددان شكل الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك لأن هذا الاختيار يؤسس لحالة من الإجماع والاتفاق العام على أسس وخطوط تلك الممارسات.

وهذه الأسس والخطوط المستمدة من الاختيار الحضاري والمرجعية العليا، هي التي تؤسس قواعد البناء وأساليب العمران على مختلف الصعد والمستويات. من هنا فإن الاختلافات بين الأمم والشعوب مردها إلى اختلاف اختياراتها الحضارية وتباين أطرها المرجعية. ولا يمكن لأمة تنشد النهضة الحقيقية أن تستعير اختيارات غيرها الحضارية، وذلك لأن عملية الاختيار عملية معقدة ومركبة، تمر بها الأمم والشعوب من خلال حياتها وخبراتها وتجاربها وتاريخها وخصوصياتها. من خلال كل هذه العناصر التي تمر بها

(1) الدكتور رفيق حبيب، **المقدس والحرية**، ص 57، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 1998م.

الأمم يتم تحديد الاختيار الحضاري. فلا استعارة أو تقليد أو محاكاة على صعيد اختيارات الأمم الحضارية وأطرها المرجعية.

و«الأمة بحضارتها، شرط لأية ممارسة للحرية، وثوابتها دستور يلتزم به الجميع، لأن اتفاقها وإجماعها، هو القرار السياسي الأول. لهذا ننادي بحرية الأمة، من نخبتها المتغربة، وسيادة اختيار الأمة، على اختيار وكلاء الغرب. وليس لأحد أن يظن في ذلك تعارضاً مع الحريات، لأنه لن تقوم لنا قائمة، ونحن نفتح ممارستنا لأي بديل ونتساءل حتى عن حضارتنا، ونختار بين حضارتنا وحضارة الآخرين وكأنها اختيارات ندية متاحة، ونساوي بين مقدساتنا ومقدسات الآخرين. بل أكثر من ذلك، فما ننادي به من حرية سياسية، حسب رؤى وكلاء الغرب، يفرض على الأمة اختيار غير حضارتها، ويهمش ثوابتها لصالح ثوابت الآخرين، وينزع من الأمة حريتها في اختيار نفسها، وهو اختيار تلقائي فطري، لصالح تمتع النخبة المتغربة بالحرية»[1]. فالتكامل بين الدولة والأمة ينبغي أن يستند إلى اختيارات الأمة الحضارية ومرجعيتها العليا، حتى يتحول هذا التكامل إلى بداية حقيقية وفعلية لعملية النهوض والانعتاق من كل المعوقات التي تحول دون العمران الحضاري.

وبنية التحول النوعي والتكامل والتفاعل بين الأمة والدولة في

(1) المصدر السابق، ص 60.

المجالين العربي والإسلامي بنية متكاملة شاملة. بمعنى أننا بحاجة إلى تضافر كل الجهود والحقول الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لبلورة هذه البنية وإنضاج آليات عملها وتأثيرها في المجالين العربي والإسلامي. فإذا استطاعت هذه البنية المجتمعية أن تفرض نفسها وتكون جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي، حينذاك تكون عملية التحول النوعي باتجاه التكامل والتفاعل بين الأمة والدولة عملية ممكنة. فلا بد أن يسود في الفضاء الاجتماعي والسياسي قدر من الأفكار والقناعات والقيم الإنسانية والحضارية، الذي على ضوئها وهداها تتم عملية التحول المطلوب.

وفي تقديرنا أن هذه القيم والأفكار تتجسد في الآتي:

1 - الديمقراطية وسيادة الحرية بمقتضياتها ومتطلباتها النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية، حتى تتبلور الإرادة الاجتماعية والفعل العام، باتجاه تأكيد هذه القيمة (الحرية) في كل مجالات الفضاء الاجتماعي. ولا شك أن كينونة هذه القيمة في المحيط الاجتماعي، ستؤدي إلى إحداث تحولات نوعية وأساسية في المسيرة الاجتماعية، باتجاه خيارات سياسية وثقافية وحضارية، تحدث انعطافة حقيقية في مسار المجتمع.

فإشاعة الديمقراطية وثقافة الحرية في الوسط الاجتماعي، وتأسيس تقاليد التحولات السلمية السياسية والاجتماعية، كلها تعتبر

من الأمور الأساسية المفضية إلى تفاعل وتكامل بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي.

وإن العلاقة بين الأمة والدولة، لا يمكن أن تأخذ شكلها الحضاري، إلا بتحول ديمقراطي - سلمي، يأخذ على عاتقه تصحيح العلاقة وإزالة كل أسباب الجفاء وموجبات التوتر بين الطرفين.

فالتحول الديمقراطي - السلمي هو وسيلة الواقع العربي والإسلامي للوصول إلى الصيغة الحضارية للعلاقة بين الدولة والأمة.

ومن الأهمية بمكان أن تجري هذه العملية في سياق النسق الحضاري الإسلامي، حتى لا تحدث الفوضى أو يتم التناقض بين مشروعات الحرية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وقيم الناس الدينية.

ووفق هذا المنظور يتم إعادة الاعتبار إلى الأمة ودورها في البناء الحضاري، والدولة ووظائفها السياسية والدفاعية والإستراتيجية. وبهذا تتشكل الوقائع والحقائق المنسجمة وقيم سيادة الحرية والديمقراطية في الواقع المجتمعي. ولن يتم الخروج من المآزق السياسية والثقافية والاجتماعية، إلا بتبني مشروع التحول الديمقراطي - السلمي، الذي يأخذ على عاتقه صيانة حقوق الإنسان وتأكيد قيم التعددية السياسية وحرية الفكر والتعبير والتنظيم والتداول السلمي للسلطة واحترام الرأي العام والدفاع عن مكتسبات الأمة التاريخية والحضارية.

2 - إن العديد من الإخفاقات التي تعانيها الدول العربية والإسلامية، يرجع في تقديرنا إلى غياب مبدأ المشاركة السياسية وضمور مساهمة الجمهور في الشؤون العامة. وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى اهتراء حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وشيوع حالات الفساد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويضعف من مستوى الشعور بالمسؤولية الوطنية. وكل هذه العناصر من الأمور التي تؤدي بشكل أو بآخر إلى إخفاق مشروعات البناء والتنمية، وتنمية حالات الغربة النفسية والاجتماعية، وتصاعد مستوى الجريمة بكل أشكالها ومستوياتها.

فتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، بحاجة إلى تطوير مستوى المشاركة السياسية، لأنها هي التي توسع من القاعدة الاجتماعية التي ترى من واجبها تعزيز واحترام حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فتوسيع مستوى المشاركة السياسية وتطوير آليات مساهمة القواعد الاجتماعية المتنوعة في صنع القرار وتنفيذه، من القضايا الجوهرية التي تؤدي إلى الاستقرار، وهو شرط التنمية والأمن الشامل ووسيلة النهوض بالواقع العام. و«إن الاهتمام بالشأن العام مباح لجميع أفراد المجتمع السياسي، بل هو واجب عليهم. إذ إن الشأن العام جزء من الوجود الاجتماعي لكل فرد من أفراد المجتمع

السياسي، ولا يستطيع الفرد السياسي العمل على تدبير شأنه الخاص إلا في وضعية تفاعل أفراد المجتمع بالشأن العام»[1].

فلا استقرار من دون مشاركة سياسية نوعية ولا تطور ومواجهة فعالة لتحديات الخارج من دون فسح المجال لقوى المجتمع المختلفة لممارسة أدوارها ووظائفها التاريخية والحضارية.

فالحلقات مترابطة بين المشاركة والاستقرار والتطور. فالاستقرار هو حصيلة الديمقراطية وتطور مستوى المشاركة السياسية، فالمجتمع الذي لا يشارك في صنع مصيره، ولا يتحكم في قضاياه الكبرى وأموره الهامة، يصاب بالإحباط والجمود. كما أن الدولة التي تقمع مجتمعها، وتتعالى على خياراته، وتمارس إقصاءً مستمراً لقواه، فإن هذه الدولة تصبح بدون جذور حقيقية وصلبة في المجتمع.

لذلك فإن الدولة بحاجة إلى مجتمع دينامي ومشارك في تحمل المسؤوليات العامة، كما أن المجتمع بحاجة إلى دولة عادلة، عزيزة تمارس وظائفها في إطار التفاعل والتكامل والدفاع المتبادل. والاستقرار ضرورة للمجتمع والدولة معاً، وسبيله توسيع دائرة المشاركة السياسية وتوطيد أركان العملية السياسية الديمقراطية. «وإن

(1) ناصيف نصار، **منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر**، ص 96، دار أمواج، الطبعة الأولى، بيروت 1995م.

دولة لا تمتلك الوسائل لتغيّر ما، هي دولة لا تملك الوسائل للمحافظة على ذاتها»[1].

فديمومة السلطات مرهونة باستقرارها، والاستقرار هو حصيلة مدى مساهمة ومشاركة المجتمع وقواه في إدارة الأمور وصناعة القرارات السياسية والمصيرية.

لذلك فإن سبيل استمرار الحكومات، هو ديمقراطيتها وفسح المجال للمجتمع بشكل قانوني ومؤسسي لممارسة دوره والقيام بواجباته الكبرى.

فالديمقراطية تجلب الأمن والاستقرار، والمشاركة السياسية تغرس مضامين جديدة وحيوية لمفهوم الاستقرار السياسي. ولا ينحصر دور المشاركة السياسية في توفير الاستقرار وموجباته المجتمعية، وإنما توفر أيضاً الظروف الموضوعية للتقدم الاجتماعي العام. فالتقدم كتطلع إنساني نبيل لا يمكن أن تنجز مفرداته في الواقع الخارجي، بدون مشاركة قوى المجتمع ومؤسسة الدولة في إنجازه وتكريس مساره. وذلك لأن المشاركة السياسية ستفرض قيماً اجتماعية جديدة، تزيد من حيوية كل القوى وفاعليتها وتوجهها صوب التقدم والعمران الحضاري.

---

(1) مقولة لأدموند بير مأخوذة من كتاب النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، صموئيل هانتنغتون، ص 29، ترجمة سمية فلوّ، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت 1993م.

ومن الثابت تاريخياً أن الدولة الديمقراطية أكثر استقراراً من الدولة الاستبدادية، وأن المجتمعات ذات المؤسسات والتكوينات المدنية والديمقراطية أكثر أمناً واستقراراً من المجتمعات التي لا تمتلك مثل هذه المؤسسات. لذلك كله فإننا نرى، أن أحد المداخل الضرورية لإنهاء الأزمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، هو تطوير مستوى المشاركة السياسية، وتوطيد أركان الممارسة الديمقراطية، وذلك لأن هذا هو طريق الأمن والاستقرار على المستوى السياسي والحضاري.

والمشاركة السياسية تأخذ أشكالاً وآليات عديدة منها: تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع الأهلي - المدني، والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية والتشكيلات الثقافية والاقتصادية والنقابية، وإطلاق حرية الصحافة وتطوير أدائها ودورها في المجتمع، والانتخابات الحرة والنزيهة لمختلف المناصب والسلطات.

كل هذه آليات لتطوير مستوى المشاركة السياسية، التي هي السبيل الحضاري للاستقرار والأمن. فالاستقرار الحقيقي لا يتأتى بالقمع والقهر والعسف، وإنما بالرضا والتراضي والتعاطي مع شؤون المجتمع المختلفة بالرفق والحكمة. وإن الاستجابة الحرة والحضارية للانتماءات الموضوعية المتوافرة في الواقع المجتمعي، لا يعد ضعفاً أو تهاوناً أو تنازلاً، وإنما يعد وفق المقاييس السياسية السليمة حكمة وقدرة سياسية فائقة للاستفادة من

كل إمكانات المجتمع وقدراته في مشروع البناء والتنمية. فإرادة العيش المشترك، هي التي توفر أسباب ووجوه الوحدة الاجتماعية المطلوبة، القائمة على فعل التواصل والتعاون والوحدة الفعلية، التي لا تلغي التنوعات والانتماءات الموضوعية، وإنما تبلور لها مسؤولية ودوراً في مشروع الإجماع الوطني المشترك.

3 - إن الإرث الدامي للعلاقة بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي، يتطلب من أجل تجاوزه واستيعاب عبره ودروسه من التحليق في المستقبل، والعمل على أن يكون الغد أفضل من الأمس. وهذا بطبيعة الحال بحاجة من كل القوى إلى توفير الاستعداد النفسي والقدرة على تجاوز الإحن والأحقاد ومضاعفات العلاقة السيئة خلال العقود الماضية. وذلك لأن الانحباس في ماضي العلاقة وتأثيراتها الشاملة، يؤدي إليه إلى شحن النفوس وتضييع الفرص وتنمية الأحقاد والتوترات.

إن العالم العربي والإسلامي، بحاجة إلى تحول نوعي، بحيث تتجه جميع القوى صوب صنع المستقبل بعيداً عن سلبيات الحاضر وتداعيات العلاقة المتوترة بين المجتمع والدولة. لذلك ينبغي التركيز على الغد والمستقبل والخروج من شرنقة ما مضى، وهذا لا ريب بحاجة إلى قدرة نفسية فذة، وتطلع نحو الغد عميق. وإننا في هذا الإطار، بحاجة إلى ثقافة تبلور إرادة الجميع نحو مستقبل تسوده قيم الإنسان والحضارة. وإن هذه بحاجة إلى توافر شروط ثقافية

واجتماعية تدفع باتجاه تجاوز إيجابي للإرث الدامي في علاقة الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. وهذه الشروط لا تكون جاهزة في الفضاء الاجتماعي، وإنما هي تتبلور من خلال تراكم عمليات النظر والتفكير والمبادرات الاجتماعية التي تنشد بلورة الإطار الثقافي والاجتماعي لتجاوز محن الماضي وإرث العلاقة السيئة نحو غد أفضل ومستقبل خال من تداعيات المواجهة الدامية.

وإن التحول التاريخي المطلوب، يبدأ من إعادة بناء العلاقة بين الأمة والدولة، بين السلطة والمجتمع وفق أسس حضارية ومعايير تقترب من مفاهيم العدالة والحرية والتكامل والتفاعل. ولا يمكن أن يتم التحول التاريخي في المجالين العربي والإسلامي بدون إعادة تنظيم هذه العلاقة بين الطرفين.

فالاستقرار السياسي لا ينجز إلا بتوافق حضاري بين الأمة والدولة وأي تنمية لا تلحظ هذه المسألة فإن مآلها الفشل والإخفاق. فإقصاء الأمة وتهميش المجتمع، لا يصنعان تنمية وتقدماً، لأنه لا تنمية بدون مشاركة المجتمع، ولا تقدم بدون قيام الأمة بمسؤولياتها التاريخية والحضارية.

فالإخفاق هو نصيب أي مشروع يقصي الأمة ويهمش دورها في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الأمة والدولة. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكامل.

في معنى التسوية التاريخية

على خلفية المتغيرات العالمية، ومسارات التطور السريع الذي يجري في المعمورة على مختلف الصعد والمستويات. في هذه المرحلة التاريخية المليئة بالتحولات والاستحقاقات التي تختلف أشكالها ومضامينها على مجمل ما واجهته دول العالم العربي والإسلامي خلال المراحل السابقة.

وحتى لا تزداد أزمات الواقع العربي والإسلامي سوءاً واستفحالاً، نحن بحاجة إلى جهد متواصل لاستيعاب المتغيرات وإدراك المتطلبات الجديدة. وإن هذا الاستيعاب هو نتيجة استحقاق وسعي متواصل، وهو ثمرة تحرر وفعل نوعي في مختلف مجالات الحياة. فالاستيعاب العميق لمتطلبات اللحظة التاريخية، هو الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار وصناعة المنجز الحضاري.

وإننا نروم من هذه الدراسة، أن يتمكن المسلمون المعاصرون من اقتحام فضاء العمل السياسي المدني والسلمي، الذي يأخذ على عاتقه تعميق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي والإسلامي.

ومن الأهمية في هذا الإطار، الاعتقاد أن فض الاشتباك بين الدولة والمجتمع في التجربة العربية والإسلامية المعاصرة، هو من ضرورات التحول الديمقراطي - السلمي. وذلك لأن استمرار المماحكات، وتعاظم عوامل التوتر بين الطرفين، يؤديان فيما يؤديان إليه إلى اشتعال الحروب الداخلية، واستفحال نزعات العنف والقتل والكراهية والتعصب، وتعاظم خيارات التطرف والاستئصال. ولا ريب أن هذه المظاهر والصور، كلها مناقضة لمتطلبات التحول الديمقراطي - السلمي. وليس من شك أن بقاء الوضع العربي والإسلامي على حاله، يعني فشل المشروع التاريخي للدولة الوطنية الحديثة، وإخفاقاً لكل النخب السائدة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فالإخفاق شامل، وأسبابه وموجباته متوافرة في كل الدوائر والمؤسسات والحقول. وأمام هذا الإخفاق، نحن بحاجة إلى عملية إصلاح المجتمعات العربية والإسلامية من الداخل، لأنها المدخل الفعال لتفعيل هذه المجتمعات وإعادة حيويتها وتخليصها من توتراتها الداخلية.

وفي سبيل الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي نؤكد على الأمور التالية:

1 - ضرورة الحوار بين النخب في العالم العربي والإسلامي، وتوطيد أسباب التواصل الثقافي والسياسي بينها. ولا شك أن تدشين

مرحلة الحوار الجاد بين نخب الأمة، سيؤدي إلى إرساء قواعد وتقاليد للتواصل الثقافي والسياسي. ومن الطبيعي أن تكريس خيار التواصل يفضي إلى نضج ثقافة سياسية واجتماعية، ذات طابع ديمقراطي وسلمي. وهذا يساهم مساهمة كبيرة في إرساء قواعد وثقافة مواتية للمصالحة بين الدولة والمجتمع.

فحالات التوتر مهما كان شكلها أو عنوانها بين الدولة والمجتمع لا تصنع استقراراً وأمناً شاملاً، وإنما تزيد من فرص الاضطراب والانفجار السياسي والاجتماعي. لذلك فإن من المهمات الكبرى لكل قوى الأمة، هو إرساء تقاليد الحوار والتواصل الثقافي والسياسي، حتى يتسنى للجميع بلورة أطر وبرامج للخروج من الأزمة المتفاقمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. فالقوة لا تحل الخلافات وإنما تؤكدها وتعمقها. والقهر لا ينهي تباين وجهات النظر وتعدد الأطر المرجعية والفكرية، وإنما يزيد من حراكها وفعاليتها. فينبغي أن نعطي بعضنا بعضاً الفرصة للحوار بالوسائل الحضارية والسلمية، حتى تتراكم خبرتنا الإنسانية، وتتكثف في واقعنا حقائق العقل والحضارة. والاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومدرسة، هو بوابة الحوار الجاد بين نخب الأمة.

والحوار والتواصل المطلوبان بين نخب الأمة وقواها المتعددة، لا يأخذان شكلاً أو صيغة واحدة، وإنما ستتعدد الأشكال والصيغ

وذلك بفعل اختلاف الظروف وطبيعة التحديات ومستوى النضج الثقافي والسياسي الذي سيتوافر من جراء عملية التواصل والحوار.

ولا ريب أن هذه العملية بحاجة إلى أطر مؤسسية ثابتة ترعى مثل هذا التوجه وتخطط له، وتوفر أسباب النجاح له. كما تحتاج إلى كل المبادرات الناضجة والمسؤولة التي تأخذ على عاتقها تعميق حالة التعارف والتنسيق والتعاون بين قوى الأمة ونخبها المتعددة.

وبهذا نطرد من واقعنا الخطاب الأحادي والعقلية الدوغمائية والمنطق الشمولي والمطلق الذي لا يرى إلا ذاته ويلغي ما عداه. ويفتقر هذا المنطق إلى كل دلالات المرونة واستعدادات الحوار والتساؤل والنقد. فالتواصل الحواري والتعاوني بين نخب الأمة، ينبغي أن يحمل في ثناياه ومضمونه القبول بالتساؤل والاختلاف والنقد.

وذلك لأن التواصل الحواري، لا يستهدف تهديم الآخر وإفشاله، وإنما يستهدف تعرية واكتشاف كل الثغرات والنواقص التي أدت إلى إخفاق النخب في إنجاز نهضة الأمة وتقدمها. فالحوار من أجل فحص المسيرة ومحاكمتها موضوعياً، لا بعقلية المنتصر والمنهزم وإنما بعقلية مسؤولية الجميع عن الحالة الراهنة، وقدرة الجميع إذا توافرت الإرادة الصادقة والثقافة السليمة على تنظيم الاختلافات لاجتراح فرادتنا ونهجنا في البناء والتقدم.

فالتواصل الحواري ليس وسيلة جديدة لتأبيد القوالب الفكرية

والمنهجيات السياسية السائدة، وإنما آلية لمنع اجتراح الأفكار وإعادة إنتاج المنهجيات والعقليات الدوغمائية، وتطمح إلى إنتاج المعرفة الجديدة والمعطيات السياسية المنسجمة وروح العصر وتثري حالات التعدد والتنوع المتوافرة في جسم الأمة.

لهذا كله ينبغي أن تهتم نخب الأمة من مختلف المواقع والساحات، ببلورة المبادرات وصوغ الأطر الكفيلة بتحريك حالة التواصل الحواري بين نخب الأمة ومؤسساتها الأهلية والمدنية، حتى تتضح وتتبلور رؤى الخروج من مآزق الراهن. وذلك لأن «حوار النخب يخفف بدرجة كبيرة من أخطار التعصب والغلواء التي تستوطن نخبة ما في ظرف ما. وغياب الحوار بين النخب هو الذي أفضى إلى سوء الأحوال في البلاد العربية إلى درجة تعلن فيها الأحكام العرفية في بلد، ونظام الطوارئ في آخر، والاقتتال الداخلي في ثالث ناهيك عن غياب المؤسسات التي تكفل حرية المواطن وحياته في كثير من البلاد»[1].

ولا ريب أن الفشل في تأسيس واقع حواري بين نخب الأمة، يؤدي إلى استفحال الأزمات وتفاقم المشكلات وتشتت الجهود، ويضمر أثر هذه النخب في الواقع العام.

(1) د. عبد الله إبراهيم، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة - تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة**، ص 222، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1999م.

2 - النمط الاجتماعي المغلق، والذي لا يمد جسور التعارف والانفتاح مع الآخرين، يتحول دائماً إلى نمط اجتماعي يحتوي أو يتضمن الكثير من عوامل الخطر والتقسيم الاجتماعي. لأن هذا النمط المغلق يغذي نفسه بعقلية التميز والعداء والصراع مع الآخرين كمبرر دائم لاستمرار عقلية الكانتونات الاجتماعية.

ونظرة واحدة إلى خريطة الدول العربية الاجتماعية لنرى كيف أن عقلية الكانتون والقطيعة الاجتماعية مع الآخرين هي القاعدة الصلبة التي كرست مفهوم التقسيم والتفتيت الاجتماعي.

لهذا فإن السلم المجتمعي، لا يتحقق على قاعدة هذه العقلية التي تصنف وتفرق ولا تؤسس وتجمع. وإنما السلم المجتمعي يتحقق على قاعدة عقلية نبوية، تجمع ولا تفرق وتبحث عن القواسم المشتركة قبل أن تبحث في نقاط التمايز والافتراق.

ولنا في تجربة الرسول الأعظم ﷺ في بناء المجتمع الإسلامي الأول خير مثال. إذ إن النبي الأكرم ﷺ لم يلغ الخصوصيات الاجتماعية كشرط لتحقيق السلم المجتمعي، وإنما حقق السلم المجتمعي على قاعدة احترام تلك الخصوصيات، ولكنه احترام لا يدفعها إلى الانغلاق والدوغما الاجتماعية. وإنما هو احترام يدفع إلى تأسيس عمليات الحوار الاجتماعي التي هي إحدى القواعد الأساسية لتحقيق مفهوم السلم المجتمعي في مجتمع تتعدد فيه العقليات التاريخية والفكرية والسياسية. لأن الجفاء والجهل بالآخرين، هو

الذي يؤسس كل عمليات التقسيم الاجتماعي في حدودها الدنيا والقصوى. لأن غياب الحوار الاجتماعي، يعني غياب المصالح المشتركة وعدم تشابك العلاقات والمصالح بعضها مع بعض. وهذا بطبيعة الحال يعجل في عملية الحرب أو التناقضات الاجتماعية.

ومقتضيات الحوار عديدة من أهمها: التعارف وفتح الأجواء الاجتماعية المختلفة، بحيث تنعدم نفسياً واجتماعياً مسألة الكانتونات والمجتمعات المغلقة. لأنه لا يعقل أن يتم حوار اجتماعي بدون تعارف وأجواء اجتماعية مفتوحة. فشرط الحوار ومقدمته الضرورية التعارف الاجتماعي بكل ما تحمله كلمة التعارف من معنى ومدلولات اجتماعية وثقافية.

والانفتاح ونبذ الانطواء على النفس مهما كانت مسوغات هذا الانطواء التاريخية والاجتماعية. إن الإنسان (الفرد) المنطوي على نفسه لا يمكنه أن ينظم ويوسع علاقاته الاجتماعية. كذلك الإنسان (المجتمع) لا يمكنه أن يوسع من علاقاته، ويعرّف الآخرين بأفكاره ومعتقداته ورموزه التاريخية ومغزاها الثقافي والحضاري وهو منطو على نفسه.

فالانفتاح وإلغاء الحدود المصطنعة والوهمية في بعض الأحيان، هو الذي يؤسس لمنظور حواري اجتماعي متقدم، يزيد في إثراء الساحة الاجتماعية، ويعمق كل مقولات الوحدة الوطنية في الواقع الخارجي.

وينبغي أن لا نفهم الانفتاح في هذه العملية الاجتماعية الشاملة باعتباره مقايضة تاريخية - ثقافية لكل الخصائص الذاتية والتاريخية. وإنما هو في حقيقة الأمر دفع وإعادة فهم لتلك الخصوصيات من أجل إيصالها إلى مستوى الحقائق الموضوعية التي يستفيد منها أي إنسان.

ولعل مقتل الكثير من المجتمعات المغلقة يبدأ حينما تصر هذه المجتمعات على إبقاء تلك الخصوصيات ذاتية. بينما المجتمعات الإنسانية المتقدمة هي التي استخدمت إمكاناتها المختلفة من أجل إعطاء للخصائص الذاتية البعد الموضوعي التي يجعلها قابلة للتطبيق في مجالات اجتماعية أخرى. إن الانفتاح الذي نقصده ونراه ضرورة للحوار الاجتماعي، هو الذي ينطلق من هذه العقلية التي تدفع باتجاه أن تعطي لمضامين مفاهيمها الذاتية بعداً موضوعياً - جامعاً. بحيث تغذي هذه المفاهيم العالية مجموع الوحدات الاجتماعية. ووفق هذا المنظور نتمكن من الوصول إلى مفهوم الحوار الاجتماعي الحيوي والهادف إلى تفعيل القواسم المشتركة بين مجموع الوحدات الاجتماعية.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن الكثير من الحروب الأهلية التي تجري في العديد من البلدان ترجع بالدرجة الأولى إلى إصرار كل طرف على جعل مفاهيمه الذاتية، هي المفاهيم الحاكمة والسائدة دون أن يطور في مضمون هذه المفاهيم ويعطيها أبعاداً موضوعية.

وهذا الإصرار هو الذي يزاوج بشكل قسري ومتعسف بين المفهوم الذاتي والشخص أو الفئة السياسية أو الاجتماعية التي تحمل لواء ذلك المفهوم الذاتي. وهذا ما يفسر لنا ظاهرة أن الكثير من الأحزاب السياسية في العالم الثالث وخصوصاً في الدول التي تخوض حروباً أهلية هي غطاء حديث لمضامين اجتماعية تقليدية سواء قبلية أو جهوية أو ما أشبه.

وجماع القول: إن السلم المجتمعي لا يتحقق إلا بحوار اجتماعي مستديم لا يبحث في لاهوتيات كل طرف ومواقفه التاريخية، وإنما يبحث ويؤسس لحياة اجتماعية ووطنية سليمة.

وعلى هدي هذه الحقيقة نقول: إن استمرار الخطاب الاجتماعي والسياسي في التغذية المعكوسة لتلك التمايزات التاريخية والاجتماعية، يؤدي إلى أن يمارس هذا الخطاب دوراً تقسيمياً في الوطن والمجتمع. بينما من الضروري أن يتطور هذا الخطاب ويتجه نحو صيانة منظومة قيمية ومفاهيمية جديدة، تحترم التمايزات التاريخية دون الانغلاق داخلها، وتؤسس لواقع اجتماعي جديد يستمد من القيم الإسلامية والإنسانية العليا منهجه وبرامجه المرحلية.

3 - إن العالمين العربي والإسلامي أحوج ما يكونان اليوم إلى الإجماع الوطني الجديد، الذي يستوعب جميع القوى والتيارات في أطر منسجمة بعضها مع بعض لمواجهة التحديات والعمل معاً من

أجل تنفيذ التطلعات الممكنة. ولا شك أن طريق الإجماع الوطني، لا يمر عبر الاستفراد بالحكم والقوة واستخدام أساليب القهر والإقصاء. إنها تزيد من التشظي، وتساهم في تنمية العصبيات والعقليات الدوغمائية. لذلك نرى أن بوابة الإجماع الوطني المطلوب، واصطفاف جميع القوى والنخب في إطار مشروع جامع، هما إصلاح الوضع السياسي في المجالين العربي والإسلامي. والإصلاح هنا لا يعني إيجاد بعض الشكليات القانونية والدستورية، أو الإعلان الدائم عن ضرورة الإصلاح والتطوير، وإنما يعني بالدرجة الأولى تغيير وتطوير شروط الممارسة السياسية، وتوسيع دائرة النخبة السياسية، وتأسيس العملية السياسية على قواعد أكثر عدالة والتزاماً بقيم الأمة وخصوصياتها الحضارية والتاريخية.

ودون ذلك ستزداد حالات الاغتراب عن الدولة في المجالين العربي والإسلامي، وستتآكل الشرعية وستستشري عوامل الانفجار في المحيط المجتمعي كله.

ومن خلال هذا المنظور، نرى أن الكثير من أشكال الممارسة السياسية في المجالين العربي والإسلامي تحتاج إلى تغيير وتطوير، وذلك لأنها أشكال تعمق من أزمة الواقع وتزيده غشاوة وضباباً وارتباكاً. فالسياسة ليست نضالاً ضد الأخلاق والقيم الإنسانية الكبرى، وإنما هي في جوهرها نضال من أجل الحرية والعدالة. لذلك ينبغي أن تكون الممارسات السياسية منسجمة وهذه القيم.

فإعادة الاعتبار إلى السياسة، تبدأ من اعتبارها حقلاً عاماً بإمكان كل مواطن المشاركة فيه بصرف النظر عن منبته المذهبي أو الاجتماعي. وأن المعيار الناظم لهذه المشاركة هو كفاءة الإنسان وقدرته على تقديم برامج وحلول لأزمات الواقع ومشكلاته. وحتى تتوافر الظروف الموضوعية للانخراط من قبل جميع قوى الأمة في حقل السياسة، بحاجة إلى التأكيد على أن هذا الحقل من الحقول المدنية الهامة، التي يُتم فيها التعاون والاختلاف والتنافس والصراع بأدوات مدنية وديمقراطية. ويتم الابتعاد كلياً عن كل أشكال عسكرة السياسة وعنف القول وعنف الفعل.

فعن طريق فتح المجال لكل القوى للمساهمة في حقل السياسة ضمن الضوابط الدستورية، ومدنية هذا الحقل، وديمقراطية أساليب العمل المتبعة فيه والتزامها التام بالقوانين المشروعة. عن طريق هذه العناصر يتم إعادة الاعتبار إلى السياسة، ودورها في استنهاض الأمة وبلورة مقاصدها العليا.

فبوابة خلق الإجماع الوطني الجديد هي تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً.

فالمطلوب إحداث تحولات نوعية على مستوى التصورات التي نحملها عن السياسة وطبيعة عملها وآليات فعلها، بحيث تكون التصورات الجديدة متناغمة والإطار الحضاري لمجتمعاتنا. وإننا

بحاجة أن نبحث في مفهوم السياسة، ونعيد تأسيسه على قاعدة حضارية، نتجاوز من خلالها كل الرواسب السيئة لمفهوم السياسة المتداول اليوم في الساحة الدولية. لهذا فإننا بحاجة إلى مؤسسات وأطر للتنشئة والتنمية السياسية، حتى يتحول هذا الحقل إلى حقل فعال ومنتج في سبيل البناء الحضاري. وأي ممارسة تعسفية لإقصاء السياسة من المجتمع فإنها تؤدي في الحصيلة الأخيرة إلى ضعف مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع، وذلك لأنها أقصت من مسيرتها رافداً أساسياً من روافد التطور والتقدم. لهذا نجد أن الأنظمة التي تقصي السياسة من مجتمعها وتحارب بمختلف الوسائل نمو الأطر السياسية المؤسسية، تتراجع قيم الحرية في واقعها، وتتضاءل إمكانية التضامن، وتتراجع القيم الضابطة للعمل العام، ويصاب العقد الوطني والاجتماعي بالخلل والانفراط. «ويفترض هذا المنظور أن سبب فساد السياسة العربية لا يكمن في طبيعة السياسة القائمة كأهداف وأساليب وغايات ووسائل عمل، وإنما في تقصير بنية الدولة عن تلبية هذه الأهداف، أي في الطابع غير الفعال وغير المتسق للدولة من حيث هي آلة تنفيذية. ومن هنا، فإن إصلاح السياسة يقتضي، بالدرجة الأولى إصلاح مفهوم الدولة، أي تحديد النموذج الصالح منها. ويلتقي هذا التفكير مع التفكير الكلاسيكي في مفهوم المؤسسة وخصوصيتها وما يرتبط بها من تقنين وتجريد وتعميم، بالمقارنة مع فكر السلطة الشخصية والزبونية والخاصة أو

الإقطاعية التي كانت تميز، حسب اعتقاد محللي المجتمعات الإسلامية الكلاسيكيين، الدولة التقليدية السلطانية»[1].

وهكذا يصبح صوغ مفهوم جديد للسياسة، هو أحد الشروط الأساسية لعملية الإصلاح في الواقعين العربي والإسلامي، وذلك لأن التنشئة السياسية السليمة وسيلة أساسية من وسائل توسيع قدرة المجتمعات العربية والإسلامية على تدعيم خيارات العقل والحرية في الممارسة السياسية سواء في مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع السياسي.

ولعلنا لا نعدو الصواب حين القول: إن أحد الأسباب الرئيسة لاستشراء الفساد (بالمعنى العام) في الواقع السياسي العربي والإسلامي، هو انفصال مؤسسة الدولة عن المجتمع، وضعف تحرر المجتمع من هيمنة الدولة وغطرستها. لهذا فإن كل خطوة في طريق إنجاز الانسجام الواعي بين الدولة والمجتمع تعد خطوة في طريق إصلاح السياسة في المجالين العربي والإسلامي. كما أن كل جهد يبذل لتحرر المجتمع من ضغوطات الدولة الاستبدادية يعد جهداً أساسياً في بناء السياسة على أسس مجتمعية جديدة. فالسياسة كسلطة ينبغي أن تكون موضوعية وعقلانية وبعيدة عن كل رواسب الانحطاط في الواقعين العربي والإسلامي. وبوابة إنجاز ذلك هي

(1) **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26 - العدد 2 صيف 1998م، ص 135، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

المزيد من الجهد والكسب والعمل لإنجاز مصالحة تاريخية بين الدولة والمجتمع والكفاح الدائم من أجل انعتاق المجتمع من هيمنة الدولة الاستبدادية عن طريق بناء مؤسساته وتعظيم نقاط قوته وتسيير شؤونه بإرادته وإمكاناته. فتحرر المجتمع من الهيمنة الشمولية للدولة الاستبدادية هو شرط بناء مجتمع أهلي - مدني قادر على اجتراح تجربته وبناء نموذجه. وبالتالي فإن «إدراك سبب إخفاق السياسة وفسادها، ومن ورائها تفاقم قيم القهر والعنف، وانسداد آفاق التحول والتقدم السياسي، في تجاه بناء الفرد كمواطن من جهة وبناء الجماعة كأمة متضامنة ومتحدة وموحدة من جهة ثانية، يستدعي، إذن، دراسة التجربة التاريخية التي حكمت تجديد نموذج السياسة ومفهومها وشرطت عملية تكوين الدولة العربية في العصر الحديث، من حيث هي تجسيد لقيم وغايات اجتماعية وأخلاقية، ومن حيث هي وكالة تنفيذية تقوم بترجمة هذه القيم والغايات في الواقع العملي وتضمن نجاعتها. ويفترض هذا المنهج، إذن إبراز دور العوامل المختلفة، التراثية والمعاصرة، الثقافية والمادية، المحلية والعالمية التي أدى تفاعلها إلى توليد الظاهرة الجديدة بدل التركيز على أحد هذه العوامل من أجل محو العوامل الأخرى أو التقليل من أهميتها. والمقصود أن الأمر المهم في فهم الظاهرة ليس العوامل الثابتة نفسها، المادية أو المعنوية، الذاتية أو الموضوعية، بل العلاقات التي تنشأ بين هذه العوامل، والقوانين التي تحكم تبدل هذه

العلاقات. ولا يمكن لفهم نظرية الدولة وحدها ولا للكشف عن أثر الذات وحده أيضاً، إصلاح نظرتنا للدولة وبناء الدولة. إن جوهر الإصلاح كامن في مراجعة تجربتنا السياسية التي ارتبطت ببناء الدولة الحديثة والكشف عن مثالبها ونقائصها»[1].

فالمصالحة الحقيقية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، متوقفة إلى حد كبير على ضرورة جعل حقل السياسة بكل مستوياته وأشكاله مفتوحاً على جميع الطاقات والتعبيرات. فلا إقصاء لأحد من ممارسة هذا الحق في هذا الحقل، ولا تهميش لأي طرف وطني. ففي الحقل السياسي تتنافس التعبيرات والبرامج، ويبقى الخيار الأخير بيد الأمة والشعب. فهو الذي يقرر البرامج السياسية، وهو الذي ينتخب الرجال لتأدية الوظائف وتنفيذ البرامج. فلا مصالحة بدون حياة سياسية جادة، ولا حياة سياسية جادة بدون ديمقراطية تسمح للجميع بممارسة دورهم في البناء والتنمية. وهذا المطلب بحاجة إلى تضافر الجهود والقوى والفعاليات من أجل صوغ إجماع وطني جديد، وعلى أسس قانونية وديمقراطية، ترعى جميع الخصوصيات، وتلحظ طبيعة التحديات واللحظة التاريخية التي نعيشها.

وإن المصالحة بين الدولة والمجتمع ليست مقولة نظرية فحسب، بل هي حركة سياسية فاعلة تتجه صوب القواسم المشتركة

(1) المصدر السابق، ص 138.

لتفعيلها، ونحو السلبيات لتحديدها وبيان سبيل إنهائها، وعملية ثقافية - اجتماعية تؤسس لعقد سياسي جديد يربط قوى المجتمع مع مؤسسة الدولة.

وآليات وأساليب إحداث المصالحة والتوازن والتكامل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني - الأهلي متعددة ومتنوعة ومفتوحة على كل المبادرات والفعاليات الإنسانية. وحجر الزاوية في هذه المسألة هو وعي الإنسان الذي يتجه دوماً نحو بناء قوته وفق أسس سليمة. وهو وعي يقبل بعمق الآخر ويؤسس بنضج وحكمة لحالة حوارية مستديمة أفقها مفتوح على الإنسان ومستقبله بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو عرقه أو انتمائه السياسي.

4 - إن ردم الفجوة القائمة بين النخب السياسية السائدة في المجالين العربي والإسلامي وعموم الشعوب العربية والإسلامية، بحاجة إلى توافر الإرادة السياسية الصادقة التي تأخذ على عاتقها ردم الفجوة وإنهاء الهوة المتوافرة في المحيطين العربي والإسلامي.

وردم الفجوة ليس خطاباً بلاغياً يتفوه به الزعيم، أو منشوراً يوزعه الحزب السياسي، وإنما هو ممارسة سياسية مستديمة، تستهدف إزالة أسباب هذه الفجوة، وتوفر الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية لردم هذه الفجوة عبر عمل سياسي نوعي يشترك في إنجازه نظام الحكم وقوى المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي تقديرنا أن معيار توافر الإرادة السياسية الصادقة لعملية التحول تتجسد في إطلاق مشروع التعددية السياسية والسماح بإنشاء الأحزاب والجماعات السياسية حتى يتشكل الجسر السياسي الضروري لعملية التحول المطلوب.

وينبغي أن ندرك أن النظم السياسية المستبدة معرضة على الدوام لفقدان شرعيتها واضمحلال قاعدتها الاجتماعية واسترخاء مشروعها الوطني.

فالتعددية السياسية الحقيقية هي البوابة الحقيقية لعودة الشرعية وفعاليتها، وهي معيار توافر الإرادة السياسية المتجهة نحو التغيير والتطوير، كما أنها هي التي تعمق من مشروع المصالحة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي.

فالتعددية السياسية الحقيقية، بمثابة مفتاح لدخول العصر وإنجاز مقولة التحول الديمقراطي - السلمي في الفضاءين العربي والإسلامي.

والحقيقة التي ينبغي أن لا تخفى على أحد هي: أن دولة ونظاماً سياسياً لا يقران بالتعددية، سيؤدي عدم إقراره عاجلاً أو آجلاً إلى بروز الخصوصيات الضيقة، ونضج أسباب التوتر والتعصب وموجباتهما، وسيدخل الجميع في نفق النزاعات الهامشية والعصبوية المقيتة.

فالدولة التي تستبعد تشكيلات مجتمعها السياسية والثقافية،

وتفرض عليه نمطاً واحداً في حياته السياسية والثقافية، فإنها في حقيقة الأمر تغرس عوامل الحروب الاجتماعية بأشكالها المختلفة. وذلك لأن حقائق السياسة والمجتمع، لا يمكن نكرانها بالقوة واستخدام أشكال القسر والإرهاب، لأن هذه الطريقة تزيد من ترسيخ هذه الحقائق.

فالطريقة الحضارية للتعامل مع حقائق السياسة والمجتمع هي التكّيف معها وسن القوانين المؤاتية للاستفادة من هذه الحقائق في بناء الوطن وتطوير المجتمع. فإطلاق مشروع التعددية السياسية في المجالين العربي والإسلامي، هو الكفيل بتوظيف حقائق السياسة في مشروع البناء والتنمية.

ولا بد أن ندرك أن هيمنة مقولات سياسية واحدة، لا تنهي مشكلات الواقع ولا تؤدي إلى الاستقرار المطلوب، وإنما تؤدي إلى ظهور مقولات وأيديولوجيات متطرفة وعنيفة. وهذا بطبيعة الحال يزيد من أوار المشكلات ويدمر كل أشكال الاستقرار.

فالتطابق القسري لا يؤدي إلى الوحدة، وثقافته لا تصنع استقراراً وأمناً. فالوحدة لا تتأتى إلا باحترام التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة. وطريق الاستقرار والأمن هو مشاركة الجميع في البناء والتنمية. والتعددية السياسية لا تستبدل بغيرها، لأنها ضرورة من ضرورات النهوض وتتكامل مع غيرها من قيم التقدم والتنمية والعمران. فالنهضة الاقتصادية ليست بديلاً من التعددية السياسية،

كما أن الحرية الثقافية ليست بديلاً من الخصوصية الحضارية. فإن هذه القيم الكبرى تتكامل بعضها مع بعض، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نمارس عملية المقايضة بين هذه القيم لأنها كلها ضرورات في البناء الحضاري، ولا يمكن لمجتمع أو أمة تنشد التقدم أن تتخلى عن بعض هذه القيم. ولا بد أن ندرك بعمق أن عملية المقايضة تشكل وفق كل المقاييس خسارة فادحة لكل هذه القيم وتجسيداتها المجتمعية، وذلك لأن لا فعالية لتعددية سياسية بدون نهضة اقتصادية ولا حرية سياسية بدون نظام اجتماعي - اقتصادي عادل بعيد عن كل أشكال اللامساواة.

فهذه القيم تشكل في مجموعها منظومة متكاملة، لا يمكن لأي قيمة أن تؤدي دورها ووظيفتها الكاملة إلا في ظل مساندة من القيم والمبادئ الأخرى.

فالحرية لا تتجسد بشكل سليم في الواقع الخارجي إلا بقيمة العدالة في ميادين الحياة المختلفة، ولا عدالة مستديمة بدون مساواة وتكافؤ للفرص. فالتضحية بإحدى هذه القيم تحت أي مبرر، هي انحراف عن الطريق السوي للبناء والعمران الحضاري. فحجر الأساس في فعالية هذه القيم أن تكون متكاملة بعضها مع بعض، بحيث أن كل قيمة تسند الأخرى. ومن خلال فعالية هذه القيم بمجموعها تنجز عملية التقدم الإنساني. والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن تكامل هذه القيم لا يأتي دفعة واحدة وإنما تدريجاً.

لذلك ينبغي أن نتشبث بكل الأسباب والعوامل المفضية إلى هذه القيم لتكريسها في واقعنا المجتمعي، وإنضاج تأثيرها في مسيرتنا الاجتماعية. لذلك فإننا مع كل خطوة تقرّبنا وتمكننا من هذه القيم. وهذا التأييد للخطوات المرحلية ليس من أجل الانحباس فيها أو الاكتفاء بها، وإنما من أجل الانطلاق من خلالها إلى توسيع دائرة هذه القيم في الواقع المجتمعي.

فاستبداد الدولة وقمعيتها، يؤدي إلى انقطاع قوى المجتمع عنها وعدم تفاعلها مع خياراتها ومشروعاتها. وهذا بطبيعة الحال يزيد من حالات الانكفاء ويفاقم مستوى الانعزال بين الطرفين. وهذه الحالة بكل مستوياتها لا تخدم الأمة، ولا تؤسس لعملية وثوب حضاري، ولا تحول دون بروز عوامل التوتر والنزاعات، وإنما تغذيها وتمدها بأمصال التفجير وأسباب الاستدامة.

وخلاصة الأمر: إننا نرى أن هذه العناصر الأربعة، توفر مشهداً تتكامل فيه علاقة وأنشطة الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، وتزول إلى حد بعيد كل أسباب وموجبات التوتر والنزاع المفتوح بين الطرفين. وأن هذه العناصر بمثابة البوصلة الضرورية لمصالحة الدولة والمجتمع والخروج من تداعيات التوتر الشاملة.

الخاتمة

من أين تستمد الدول قوتها، وما هو المعيار الحقيقي والجوهري لتحديد قوة الدولة أو ضعفها. حيث من الضروري على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أن نحدد المعيار الأساسي الذي يحدد قوة الدول وضعفها. وذلك حتى يتسنى لنا كشعوب ومجتمعات العمل من أجل توفير عناصر القوة في فضائنا ودولنا، وطرد كل عناصر الضعف والتراجع.

للإجابة عن هذا السؤال المركزي، بإمكاننا القول إن الكثير من الإجابات والتصورات نستطيع اختزالها في إجابتين ورؤيتين وهما:

1 - إن الدولة القوية، هي التي تمتلك إمكانات عسكرية واقتصادية هائلة، وتتمركز كل القرارات والصلاحيات في يدها. فتساوق هذه الرؤية بين المركزية والقوة.

فالدول ذات الطابع الشمولي والمركزي في سياساتها واقتصادها هي من الدول القوية، حتى ولو كان الشعب يعيش القهر والحرمان والاضطهاد. والمشروعات التقدمية التي سادت المجال العربي في الحقب الماضية، عملت على تأكيد هذه الرؤية،

وإعطائها بعداً أيديولوجياً. لذلك رفعت هذه المشروعات شعارات: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ووحدة العرب في قوتهم. والمقصود بالقوة هنا القوة العسكرية والمادية. ولكننا وبعد تجارب ومحن مريرة مع هذه المشروعات لم ننجز قوتنا القادرة على حمايتنا من المخاطر الخارجية والتحديات الداخلية. ولم نحقق انتصارنا على عدونا الحضاري التي توقفت كل المشروعات والسياسات من أجل التركيز على محاربته ودحره. ولكننا على الصعد كافة لم نحصد إلا الهزائم والانكسارات والإخفاقات.

فالمليارات التي صرفت على مؤسساتنا العسكرية والدفاعية لم تمنع العدو من الوصول إلى عواصمنا ومناطقنا الحيوية. والمركزية في الإدارة وصنع القرار، التي طبلنا لها كثيراً لم نحصد من ورائها إلا التأخر عن ركب الحضارة والعالم المعاصر.

ولقد أبانت لنا التجارب الماضية والمعاصرة، أن قوة الدول العسكرية ليست هي القوة الحقيقية القادرة على إنجاز تطلعات الشعب أو الدفاع عن أمنه وحدوده. بل على العكس من ذلك حيث أن الدول التي استندت في بناء قوتها إلى هذه الرؤية لم تصمد أمام الأزمات والتحديات.

فالاتحاد السوفياتي بكل ما يمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية عملاقة، لم يستطع الصمود أمام تطلعات شعوبه المشروعة فتلاشى في فترة زمنية وجيزة.

والعراق هذا البلد الذي يمتلك أقوى الجيوش وأقسى الأجهزة الأمنية والقمعية وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى عاصمته في غضون (20) يوماً فقط و(130) قتيلاً . .

فالدول التقدمية والأيديولوجية، التي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي الدول ذاتها التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن.

ودول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تمتهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب.

دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعدى في بعض الأحيان شخص الأمين العام.

ولا نعدو الصواب حين القول: بأن هذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن نقول عن هذه الدول بأنها دول قوية. وذلك لأنها لم تستطع أن تنجز مشروعاتها وأهدافها بل على العكس من ذلك، حيث أنها أنتجت النقيض. فأنتجت الاستبداد والقمع وتكميم الأفواه بدل الحرية، وتحولت إلى مزرعة خاصة لفئة محدودة بدل العدالة والاشتراكية،

وعمقت في الفضاء الاجتماعي والسياسي كل مستلزمات التفتت والتجزئة والتشظي بدل الوحدة والاتحاد.

وهكذا نصل إلى حقيقة شاخصة، تبرزها خبرة الإنسانية جمعاء عبر العصور، أن الدولة التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً قهرياً، مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها.

2 - إن قوة الدول تقاس بمستوى ديمقراطيتها وانسجامها على صعيد الخيارات والسياسات مع شعبها ومجتمعها.

والثروات الطبيعية والإمكانات العسكرية، لا تتحول إلى عنصر قوة، حينما يكون هناك جفاء بين الدولة والمجتمع. ونحن نرى أن هذا هو المعيار الحقيقي لقوة الدول وضعفها.

فالدولة التي تعيش التوتر مع شعبها، ولا تنسجم خياراتها مع خياراته، هي دولة ضعيفة في الحصيلة النهائية حتى ولو امتلكت كل الثروات والإمكانات العسكرية. أما الدولة التي تشرك شعبها في القرار وصنع المصير، وديمقراطية في بنيتها وممارساتها، فهي دولة قوية وقادرة على مجابهة المخاطر حتى ولو كانت فقيرة في مواردها وثرواتها وإمكاناتها العسكرية.

فقوة العرب والمسلمين اليوم، في حريتهم ومستوى انسجام الدولة مع خيارات وتطلعات شعبها.

والديمقراطية هي حجر الأساس في قوة الدول وضعفها. لذلك فإننا نرى أن كل مبادرة، تأخذها الدولة، وتستهدف توسيع مستوى المشاركة الشعبية في صنع القرار وتسيير الأمور، هي مبادرة وخطوة تساهم في تعزيز قوة الدولة، أو بناء هذه القوة على أسس جديدة أكثر قدرة وفعالية.

وإن النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع كل الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على توسيع هوامش الحرية فالمجتمع، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع. وفي المقابل فإن النهج الاستئصالي، هو الذي يفاقم الأزمات ويعقدها ويحول دون بلورة نهج سياسي معتدل، ويدخل الدول والمجتمع في دوامة العنف والتطرف.

إننا مع الدول القوية التي تستند إلى القانون وتحترم حقوق الإنسان، وتدافع عن كرامة شعبها. حيث أن الدولة القوية المسيجة بسياج القانون والحرية والمسؤولية، هي القادرة على التفاعل والتكامل مع مجتمع مؤسسي - مدني، يمارس وظائفه الحضارية اعتماداً على إمكاناته وآفاقه.

وإن التحول نحو الحرية والديمقراطية في أي مجتمع، بحاجة إلى وعي عميق بضرورتها وأهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافي والحضاري، وهذا الوعي بحاجة لكي يترجم إلى وقائع قائمة وحقائق مشهودة.

وأن تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة، كلها عوامل تساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع.

وإننا وفي ظل هذه التطورات المتسارعة والتحديات المتلاحقة، أحوج ما نكون إلى ممارسة القطيعة المعرفية والعملية مع تلك الرؤية التي تتعامل مع مفهوم القوة بعيداً عن خيارات المجتمع وتطلعاته المشروعة. وبناء مفهوم القوة ليس على أساس امتلاك أحدث الأسلحة. أو ضخامة الترسانة العسكرية، وإنما على أسس التوافق والانسجام بين الدولة والمجتمع.

هذا الانسجام الدينامي والفعال هو أساس قوة الدولة. ولا يمكن لنا وفي ظل هذه الظروف إلا الانخراط في مشروع تصحيح العلاقة وبناء القوة على أساس الانسجام بين الدولة والمجتمع. ولا ريب أن تحقيق الانسجام، يتطلب من الدولة القيام بخطوات ومبادرات، تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وإزالة الاحتقانات وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة.

فالقوة الحقيقية اليوم، تتكثف في مستوى التناغم بين مؤسسة الدولة والمجتمع بمختلف تعبيراته وشرائحه. والفرصة اليوم مؤاتية للقيام بصنع فرص ومبادرات في هذا السياق.

والوظيفة الكبرى للجميع تتجسد في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية، حتى تأخذ الديمقراطية موقعها

الأساس في تنظيم الخلافات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والمسؤولية.

والاستقرار السياسي اليوم، لا ينجز في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية، إلا بتوافق حضاري بين الدولة والمجتمع. والإخفاق هو نصيب أي مشروع يقصي المجتمع ويهمش دوره في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الدولة والمجتمع. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكامل.

في ظل الأزمات والتحديات التي تواجه الواقع العربي، تتجه النخب السياسية والثقافيّة والأعلاميّة للخارج، للبحث عن المؤامرات والمخططات الأجنبيّة التي صنعت تلك الأزمة أو خلقت تلك التحديات التي تواجهنا.. ودائمًا كانت الأنظار والتحليلات والتصورات تتجه إلى رصد دور التأثيرات الخارجيّة والضغط السلبي على العالم العربي..

إن رمي كل الأخطاء على العوامل الخارجية، يساهم في تزييف الوعي العربي ولا يوفر لنا القدرة على تجاوز هذه المحن التي تصيبنا وتجهض الكثير من مشروعاتنا وطموحاتنا.

إنها الخطوة الأولى لوقف الانحدار العربي ونلتفت إلى الداخل، لمعالجة المشاكل والأزمات التي تؤثر حتما على الأداء العام، ولتلبية الطموحات والتطلعات المشروعة التي تحملها قوى الداخل.

نأمل أن يكون في هذا الكتاب إضاءة على بعض الأمور المتعلقة بطبيعة العلاقة بين مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في المجالين العربي والإسلامي.

ISBN 978-614-404-052-2

9 786144 040522